ظاهرة القطع بين مسميات النحاة والواقع اللغوي

إعـداد

د/ هناء إبراهيم محمد ميلاد

الأستاذ المساعد ورئيس قسم اللغويات

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ذى المن والكرم، والشكر له على سابغ النعم، جلت آلاؤه عن أن تحاط بعد، وتعالت كبرياؤه عن أن تشتمل بحد، والصلاة والسلام على نبى الهدى محمد بن عبدالله أفصح من نطق بالضاض وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الغر الميامين.

أما بعد.....

فظاهرة القطع ظاهرة لغوية تدل على ثراء اللغة وقدرتها الفائقة على تلوين الأساليب، نص عليها الخليل وسيبويه عبر أبواب النحو المختلفة وتلقتها الجماعة بالقبول لها والاعتراف بها مقسمين إياها إلى أحكام مختلفة كالواجب والحائز والممتنع.

وهذه الظاهرة شائعة عبر أبواب مختلفة من أبواب النحو، وهى مع شيوعها يختلف مفهومها من باب لآخر، فمفهومها فى باب التوابع يختلف عن مفهومها فى باب الإضافة، ومفهومها فيهما يختلف عن مفهومها فى باب الاستثناء ومع هذا الاختلاف فإنها تتفق والأصل العام لكلمة قطع وهو فصل أجزاء الشئ المتلاحم، فالقطع بوصفه ظاهرة لغوية نقيض الوصل، ومن هنا يبدو قولنا القطع كأنه غريب عن طبيعة اللغة التى قوامها التلاحم والترابط بحيث تسوق كل لفظة إلى أختها وتطلبها ويؤدى السابق منها إلى اللاحق.

وحقيقة الأمر إنها ظاهرة تتخلف معها الرتابة المعتادة فيخالف فيها التابع متبوعه ويحذف المضاف إليه من ناقص الدلالة كما عبر عنه ابن مالك ويستثنى الشئ من غير جنسه بشئ من التجوز أو بتحويله إلى معنى الاستدراك.

وهذا كله يقوم مقام جرس التنبيه وتكثير الجمل فى بعض المواضع بما يحتاجه الكلام، وبها وُجد الحل لتعذر الإتباع وتحققت معان كالمدح والذم والترحم.

فهذه الظاهرة تمثل جانبا من هذه اللغة الشريفة الكريمة اللطيفة، كما يدل على حكمة أصحابها ودقتهم، وكيف لا وهم الذين قال عنهم ابن جنى:-

عندما تصور قول القائل: ومن أين يعلم أن العرب قد راعت هذا الأمر واستشفته وعنيت بأحواله وتتبعته حتى تحامت هذه المواضع التحامى الذى نسبته إليها، وزعمته مرادا لها ؟...

قال ابن جنى:-

« قيل له: هيهات ! ما أبعدك عن تصور أحوالهم، وبعد أغراضهم ولطف أسرارهم، حتى كأنك لم ترهم وقد ضايقوا أنفسهم، وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا... »(١).

لهذه الأسباب جملة دفعت إلى هذا البحث دفعا غير رفيق لتتبعه واستقصاء مواضعه وجمعه وترتيبه

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون مكونا بعد هذه المقدمة من تمهيد يتلوه ثلاثة فصول وخاتمة.

أما التمهيد:- ففى معنى القطع لغة، أما معناه اصطلاحا فقد آثرت ذكره فى كل فصل وذلك لاختلاف مفهومه من باب لآخر.

الفصل الأول:-

القطع فى التوابع وفيه خمسة مباحث:-

المبحث الأول:- قطع النعت.

المبحث الثانى:- قطع التوكيد.

المبحث الثالث:- قطع عطف البيان.

المبحث الرابع:- قطع البدل.

المبحث الخامس:- قطع المعطوف عطف نسق.

وقد اصطلح عليه النحاة باسم:-

(١) الخصائص ٧٣/١.

(أ) الاستئناف.

(ب) الابتداء.

الفصل الثاني:-

القطع فى باب الاستثناء.

الفصل الثالث:-

القطع فى باب الإضافة.

الخاتمة:-

وبها أهم نتائج البحث.

الفهارس الفنية.

❁❁❁

تمهيد في معنى القطع لغة:-

اختصصت هذا التمهيد بمعنى القطع في اللغة ولم أخصه بمعناه عند النحاة لأن معنى القطع عند النحاة يختلف من باب إلى آخر فاقتضت طبيعة ذلك أن أذكر تعريف القطع في كل باب من أبواب النحو التي وردت فيها ظاهرة القطع عند دراسة القطع في ذلك الباب منعا للتكرار والإعادة.

والقطع في اللغة له معان متعددة يجمعها فصل أجزاء الشيء فصلاً حسيا أو فصلاً معنوياً.

ففي لسان العرب:-

«القطع: إبانة بعض أجزاء الجرم عن بعض فصلاً قطعه يقطعه قطعا وقطيعة وقطوعاً، والقطع مصدر قطعت الحبل قطعا فانقطع....

وقوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَٰهُمُ فِى ٱلْأَرْضِ أُمَمًا ﴾[1]، فرقناهم فرقا وقال: ﴿ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴾[2]، أي انقطعت أسبابهم ووُصَلُهُم[3].

وقسمه الراغب الأصفهاني إلى قطع مدرك بالبصر، وقطع مدرك بالبصيرة فقال: «القطع فصل الشيء مدركا بالبصر كالأجسام أو مدركا بالبصيرة كالأشياء المعقولة، فمن ذلك[4]، قطع الأعضاء نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا ﴾[5].

وقطع الطريق يقال على وجهين:-

أحدهما: يراد به السير والسلوك.

---

(١) من الآية رقم(١٦٨) من سورة الأعراف.

(٢) من الآية رقم(٦٦) من سورة البقرة.

(٣) مادة(ق ط ع) .

(٤) يعني الإشارة إلى القسمين من غير تفصيل حيث مثل لقطع الأعضاء وهو من الأول ثم مثل بقطع الطريق وهو من الثاني.

(٥) من الآية رقم(٣٨) من سورة المائدة.

الثاني: يراد الغصب من المارة والسالكين للطريق قال تعالى: ﴿أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ ﴾(١).

وإنما سمى قطع الطريق لأنه يؤدي إلى انقطاع الناس عن الطريق فجعل ذلك قطعا للطريق، وقطع الماء بالسباحة عبوره، وقطع الوصل الهجران، وقطع الرحم يكون بالهجران ومنع البر قال تعالى:﴿وَتُقَطِّعُوٓاْ أَرْحَامَكُمْ ﴾(٢)،(٣).

واستعمل القطع في العروض لحذف ساكن الوتد المجموع ثم إسكان ما قبله(٤).

❁❁❁

(١) من الآية رقم(٢٩) من سورة العنكبوت.
(٢) من الآية رقم(٢٢) من سورة محمد.
(٣) المفردات في غريب القرآن مادة(ق ط ع) .
(٤) التعريفات مادة(ق ط ع) بتصرف.

الفصل الأول

القطع في التوابع

إذا كان التابع هو الاسم المشارك لما قبله في إعرابه مطلقا فإن القطع في باب التوابع هو صرف التابع إلى وجه من الإعراب لا يشارك فيه متبوعه؛ بأن يرفع على تقدير مبتدأ أو ينصب على تقدير فعل مناسب في المعنى مخالفا في كلا الوجهين متبوعة، فيقطع تابع المرفوع إلى النصب، ويقطع تابع المنصوب إلى الرفع، ويقطع تابع المجرور إلى كليهما وسوف أوضح ذلك من خلال نصوص النحاة في كل تابع دخله القطع وأكثر ما يكون القطع في التوابع في النعت لما يحققه من أغراض للمتكلم كالمدح والذم فضلاً عما وجب فيه القطع.

المبحث الأول

القطع في باب النعت:ـ

أولاً: الغرض العام للنعت:-

قبل أن أتناول بالبحث والدراسة أغراض القطع وأحكامه في باب النعت أذكر أولاً الغرض العام للنعت لما أراه من خيط رابط بين قطع النعت والغرض من النعت.

وللنعت غرض عام وهو تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة.

قال الزمخشري:-

«والذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف»(١).

وقال ابن يعيش:-

«والغرض بالنعت تخصيص نكرة أو إزالة اشتراك عارض في معرفة، فمثال صفة النكرة قولك هذا رجل عالم ورأيت رجلا عالما ومررت برجل عالم أو من بني تميم، فرجل عالم أو من بني تميم أخص من رجل، ومثال صفة المعرفة قولك جاءني زيد العاقل ورأيت زيدا العاقل ومررت بزيد العاقل فالصفة هاهنا فصلته من زيد آخر ليس بعاقل وأزالت عنه هذه الشركة العارضة أي أنها اتفقت

(١) المفصل بشرح ابن يعيش: ٣/٤٦.

من غير قصد من الواضع إذ الأصل في الأعلام أن يكون كل اسم بإزاء مسمي فيفصل المسميات بالألقاب، إلا أنه ربما ازدحمت المسميات بكثرتها فحصل ثم اشتراك عارض فأتى بالصفة لإزالة تلك الشركة ونفي اللبس فصفة المعرفة للتوضيح والبيان وصفة النكرة للتخصيص وهو إخراج الاسم من نوع إلى نوع أخص منه»[(١)].

وأطلق الأنباري على الفصل بين المعارف تخصيصاً، وتقليل الشيوع في النكرات تفضيلاً فقال: «إن قال قائل: ما الغرض في الوصف؟ قيل: التخصيصُ والتفضيل فإن كان معرفة كان الغرض من الوصف التخصيص؛ لأن الاشتراك يقع فيها ألا ترى أن المسمين بزيد ونحوه كثير، فإذا قال(جاءني زيد) لم يعلم أيهم يريد، فإذا قال زيد العاقل أو العالم أو الأديب وما أشبه ذلك، فقد خصه من غيره، وإن كان الاسم نكرة كان الغرض من الوصف التفضيل ألا ترى أنك إذا قلت جاءني رجل لم يعلم أي رجل هو فإذا قلت(رجل عاقل) فقد فضلته على من ليس له هذا الوصف ولم تخصه، لأنا نعني بالتخصيص شيئا بعينه، ولم يرد ههنا»[(٢)].

والذي يفهم من النص أن الأنباري يقصد بالتخصيص والتفضيل المعنى اللغوي لا النحوي.

ورود النعت لغير التخصيص أو التوضيح:-

أما ورود النعت لغير التخصيص أو التوضيح بأن كان لمدح أو ذم أو عموم أو غير ذلك فقد اختلف فيه النحاة، فعرضه ابن الحاجب بصيغة تفيد التقليل فقال: «وقد يكون لمجرد الثناء»[(٣)]، وكذا فعل ابن مالك في شرح التسهيل[(٤)]، أما الرضي فقد عده للثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوما لدى المخاطب فقال معقبا على قول ابن الحاجب:-

(١) شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش:٤٧/٣، شرح الكافية: ٣٠٢/١، ٣٠٣.
(٢) أسرار العربية صـ٢٩٣.
(٣) الكافية بشرح الرضي: ٣٠٣/١.
(٤) ٣ /٣٠٦.

«لفظه(قد) التي هي للتقليل مؤذنة بأن مجيئه لمجرد الثناء أو الذم أو التوكيد قليل وإنما يكون لمجرد الثناء أو الذم إذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب سواء كان لا شريك له في ذلك الاسم نحو «بسم الله الرحمن الرحيم» إذ لا شريك له تعالى في اسم الله، ونحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم،
أو كان مما له شريك في هذا الاسم
وإنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمين نحو ﴿نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾(١) و ﴿إِلَٰهَيۡنِ ٱثۡنَيۡنِۖ﴾(٢).....»(٣).

وعد في التصريح وروده لغير التخصيص أو التوضيح إنما هو بطريق العرض مجازا عن استعمال الشيء في غير ما وضع له فقال:
« وهذا الحد(٤) ليس بجامع لأنه غير شامل لأنواع النعت فإن النعت قد لا يكون للإيضاح والتخصيص بل قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، أو للتعميم نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي، أو للإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، أو للترجم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو للتوكيد نحو ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾(٥).

وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح والتخصيص وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازاً عن استعمال الشيء في عير ما وضع له »(٦).

ورد الدنوشرى كونه لغيرها مجازا بقوله وفيه نظر وجعل الشيخ يس وروده لغيرها خلاف الغالب فقال معقباً على قول الدنوشري: «ووجه النظر أن دعوى عدم

(١) من الآية ١٣ من سورة الحاقة.
(٢) من الآية ٥١ من سورة النحل.
(٣) شرح الكافية: ٣٠٣/١.
(٤) يعني حد النعت بأنه التابع المكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما تعلق به مع تفسيره المكمل متبوعه بالتوضيح والتخصيص.
(٥) من الآية رقم(١٣) من سورة الحاقة.
(٦) التصريح بمضمون التوضيح: ١٠٨/٢، ١٠٩.

وضع النعت لغير الإيضاح والتخصيص مما لا دليل عليه، والأوجه أن يقول وكونه لغيرهما خلاف الأصل أي الغالب»[١].

كما ذكر الصبان أنه لا يرد لغير الإيضاح والتحفيص وأن وروده لغيرهما أمر عارض فقال: «متم ما سبق أي المقصود منه أصالة إتمام متبوعه أي إيضاحه أو تخصيصه فلا يرد النعت لغير الإيضاح والتخصيص كالمدح والذم والتأكيد لأن هذا أمر عارض»[٢].

بينما رأي اللقاني أن المدح أو الذم أو غيرهما قد تكون من تتماته الموصوف وتكملاته حيث قال: «ولو فسره[٣]، بذكر ما هو من تتمات وتكملاته التي هي أو صافه وأوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لشمل ذلك[٤]»[٥].

وفسر الأشموني التتميم بما يطلبه المتبوع بحسب المقام من توضيح أو تخصيص أو تعميم أو مدح أو ذم[٦].

وما ذكره اللقاني والأشموني هو مفهوم قول ابن يعيش حيث قال:«لما كان الغرض بالنعت ما ذكرناه من تخصيص النكرة وإزالة الاشتراك العارض في المعرفة وجب أن يجعل للمنعوت حلٍ تعري منها مشاركه في الاسم ليتميز به وذلك يكون على وجوه إما بخلقه نحو طويل وقصير وأبيض وأسود ونحوها من صفات الحلية، وإما بفعل اشتهر به وصار لا زماله وذلك على ضربين آلي وهو ما كان علاجيا نحو قائم وقاعد وضارب وآكل ونحوها، ونفساني نحو عاقل وأحمق وسقيم وصحيح وفقير وغني وشريف وظريف ووضيع ومكرم ومهان إذا اشتهر بوقوع ذلك به، وإما بحرفة أو أمر مكتسب نحو بزاز وعطار وكاتب ونحو ذلك، وإما بنسب إلى بلد أو

(١) حاشية يس على شرح التصريح: ١٠٨/٢.
(٢) حاشية الصبان: ٥٩/٣.
(٣) ضمير الفاعل لابن هشام والمفعول للتكميل حيث فسره ابن هشام بتوضيح المعارف وتخصيص النكرات .
(٤) الإشارة للمدح والذم والتعميم.
(٥) حاشية يس على شرح التصريح: ١٠٨/٢.
(٦) شرح الأشموني الألفية ابن مالك: ٥٩/٣.

أب نحو قرشى وبغدادي وعربي وعجمي ونحو ذلك من الخاصة التي لا توجد في مشاركة»[١].

وهذا ما نرجحه حيث إن الاشتراك العارض بين المعارف قد يزول بذكر وصف للمنعوت تعرى عنه مشاركه وهذا الوصف قد يكون الكرم إو البخل أو غيرهما فيتحقق بذلك توضيحه، وكذا في التخصيص للنكرات ولكن المدح المستفاد من الوصف أو الذم المستفاد منه إنما يكون ضمنا ويكون الغرض الأصلي هو التوضيح أو التخصص.

تعريف القطع في باب النعت من خلال نصوص النحاة:-

النعت أحد التوابع الخمسة التي تشارك ما قبلها في إعرابه[٢]، الحاصل والمتجدد غير خبر، والقطع فصل لهذه التبعية بأن يرفع على تقدير مبتدأ أو ينصب على تقدير فعل مناسب في المعنى أي صرف النعت إلى وجه لا يتابع فيه منعوته يقول سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح.

«وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول، وإن شئت قطعته فابتدأته وذلك قولك: الحمدُ لله الحميدَ هو، [الحمدُ لله أهلَ الحمد] والملكُ لله أهلَ الملك.

ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا كما قال الأخطل[٣].

نفسي فداء أمير المؤمنين إذا أبدي النواجدَ يومٌ باسلٌ ذكرُ

(١) شرح المفصل: ٤٧/٣، المقتصد على شرح الإيضاح: ٩٠٢/٢: ٩٠٥.

(٢) لفظا أو محلا أو تقديرا.

(٣) البيت من البسيط، الناجذ: الضرس أو ضرس الحلم أو أقصى الأضراس وإبداء النواجذ كناية عن شدة اليوم وبسالته، كأنه يكلح فتبدوا نواجذه، والباسل: الكريه المنظر والذكر الشديد الغمر: الماء الكثير ويقال هو ميمون الطائر، للكثير الخير الذي يتيمن به، وكانوا يستسقون المطر بمن يأنسون فيه اليمن والخير والشاهد فيه:(الخائض) وما بعده حيث قطعه من قوله أمير المؤمنين فرفعه، ولو نصبه على القطع لكان حسنا أيضاً ولوجره على البدل أو النعت لجاز ذلك الكتاب: ٦٢/٢، ٦٣.

الخـــائضُ الغَمْـــرَ الميمـــونُ طـــائرُه خليفـــةُ اللهِ يُستســـقَى بـــه المطـــرُ

وأما الصفة فإن كثيراً من العرب يجعلونه صفه، فيتبعونه الأول فيقولون أهلِ الحمدِ والحميدِ هو، وكذلك الحمدُ لله أهلِه إن شئت جررت وإن شئتِ نصبت وإن شئت ابتدأت(١).

وعرف ابن مالك القطع بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل لائق ممنوع الإظهار في غير تخصيص(٢) بوجهيه(٣) في نعت غير مؤكد ولا ملتزم(٤)، ولا جار على مشاربه(٥).

وعلى ذلك يكون مفهوم القطع في باب النعت قطع التبعية بين النعت والنعوت وباعتبار أن للاسم حالات ثلاث من الإعراب هي الرفع والنصب والجر فإن قطع النعت يكون كالتالي:

يقطع المرفوع إلى النصب وبذلك يكون له حالة واحدة من القطع، وكذلك المنصوب يقطع إلى الرفع وليس له غير هذه الحالة.

أما المجرور فله حالتان من القطع. القطع إلى الرفع، والقطع إلى النصب كما مثل له سيبويه بقوله الحمدُ لله أهلَ الحمدِ والملك لله أَهلَ الملكِ ولو ابتدأته فرفعته كان حسنا(٦).

ويقول الفاكهي في القطع:-

«رفعا بتقدير هو في حالة النصب والجر، ونصبا بتقدير فعل في حال الرفع والجر»(٧).

---

(١) الكتاب: ٦٢/٢، ٦٣.

(٢) لأنه في التخصيص يجوز إظهار المضمر من فعل أو مبتدأ.

(٣) أي بوجهي القطع الرفع على إضمار مبتدأ أو النصب على إضمار فعل لائق .

(٤) قوله غير مؤكد ولا ملتزم... إشارة إلى المواضع التي امتنع فيها القطع وسوف اذكرها بالتفصيل في أحكام القطع منعا للتكرار والإعادة.

(٥) التسهيل من شرح التسهيل: ٣١٦/٣.

(٦) الكتاب: ٦٢/٢.

(٧) مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: ٢٢٠/٢.

أحكام القطع:-

للقطع أحكام ثلاثة: الجواز، الوجوب، الامتناع.

أولاً: ضابط جواز القطع:-

لما كان للنعت غرض عام هو تتميم المنعوت إما بتوضيحه كما في المعارف، وإما بتخصيصه كما في النكرات، وما جاء من مدح أو ذم فهو بطريق العرض مجازا كما سبق بيانه، فإن لجواز قطع النعت ضابط عام وركيزة أساسية هي استغناء المنعوت في تتميم معناه عن ذلك النعت، فإذا كان المنعوت لا يتضح إلا بالنعت لم يجز القطع وهذا الأمر مفهوم من نصوص سيبويه في غير موضع من كتابه.

يقول سيبويه في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح:

« وزعم عيسى أنه سمع ذا الرمة ينشد هذا البيت نصبا:

لقد حَمَلَت قيسُ بن غيلانَ حربها على مُستقِلّ للنوائب والحرب

أخاها إذا كانت عِضاضاً سمالها على كل حال من ذلولٍ ومن صَعْبِ[1]

زعم الخليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما علمت، فجعله ثناء وتعظيماً...»[2].

(١) من الطويل والمستقل الناهض بما حمل، والنوائب: ما ينوب الإنسان، أي ينزل به من المهمات. أخاها: أخا الحرب. عضاضا أي عاضة يعني الحرب، سمالها أي للحرب ارتفع لها راكبا لذلولها ولصعبها، لا يتهيبه شيء والشاهد نصب أخا بتقدير فعل على المدح الكتاب ٢/٦٥.

(٢) الكتاب: ٢/٦٥.

وقال في قول أمية بن أبي عائذ:-

ويـــــأوي إلى نســـــوةٍ غُطَّـــــلٍ وشُـعْثاً مراضِـيعَ مثـلِ السـعالي[1]

كأنه حيث قال:(إلى نسوة عطل) صرن عنده ممن علم أنهن شعث، ولكنه ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها»[2].

وقال في باب ما يجرى من الشتم مجري التعظيم وما أشبهه:ـ

«تقول: أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيثَ: لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك »[3].

كما اشترطه الرضي أيضاً فقال:-

«أن يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت ما يعلمه المتكلم؛ لأنه إن لم يعلم فالمنعوت محتاج إلى ذلك النعت ليبينه ويميزه ولا قطع مع الحاجة...

وإذا احتاجت النكرة إلى ألف نعت لتخصيصها لم يجز القطع إذ لا قطع مع الحاجة»[4].

وهذا مفهوم قول ابن مالك حيث جعل جواز القطع عند تعدد النعوت متوقفا على وضوح المنعوت وعدم افتقاره في توضيحه إلى النعت، فإن اتضح

---

(١) البيت من المتقارب العطل جمع عاطل، وهي التي لا شيء لها، الشعث جمع شعثاء وهي التي تغير شعرها وتلبد لقلة تعهده بالدهن والمراضيع جمع مرضاع وهي الكثيرة الإرضاع والسعالى: جمع سعلاة، وهي الغول.

والشاهد فيه: نصب(شعثا) باضمار فعل تقديره اذكرهن شعثا والبيت من شواهد ابن يعيش ١٨/٢، معانى القرآن للفراء ١٠٨/١، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٨/١.

(٢) الكتاب: ٦٦/٢.

(٣) المرجع السابق: ٧٠/٢.

(٤) شرح الكافية: ٣١٦/١.

بدونها جاز فيها القطع، وإن اتضح ببعضها دون البعض اتبع فيما يتضح به وجاز في غيرها القطع(١).

قال ابن مالك(٢):-

وإن نعـــوت كثـــرت وقـــد تلـــت مفتقـــــرا لـــــذكرهن أتبعـــــت

واقطـــع أو أتبـــع إن يكـــن معينـــا بـــدونها أو بعضـــها اقطـــع معلنـــا

وبناء على هذا المبدأ لجواز قطع النعت امتنع قطع نعت اسم الإشارة لما فيه من إبهام واحتياج إلى نعته، وكذا لم يقطع النعت الملتزم(٣). ولا المؤكد.

قال الرضي في الأول:-

«إن كان النعت المراد قطعه معرفة وجب أن لا يكون المنعوت اسم إشارة لما ذكرنا أن اسم الإشارة محتاج إلى نعته ليتبين ذاته»(٤).

وقال في المؤكد:-

«اعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو أمس الدابر ونفخة واحدة؛ لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه»(٥).

وقال ابن مالك:-

---

(١) إذا اتبع البعض وقطع البعض قدم المتبع على المقطوع حتى لا يفصل بين النعت ومنعوته خلافا لصاحب البسيط التصريح: ١١٦/٢، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦٩/٣ .

(٢) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل: ٢٠٣/٣.

(٣) أي الذي التزمت العرب النعت به نحو الشعري العبور، والمراد أنه إذا وقع بعدها وصف كان نعتا لا أنه يلتزم بعدها نعت فلا يرد قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ رَبُّ ٱلشِّعۡرَىٰ﴾ [النجم: ٤٩]، وسميت العبور لعبورها المجرة حاشية الصبان: ٦٩/٣ بتصرف، وقال بعضهم هو الذى يلتزم ذكره حين يذكر متبوعه نحو المسجد الاقصى والبيت العتيق.

(٤) شرح الكافية: ٣١٦/١ .

(٥) المرجع السابق: ٣١٦/١ .

«ويجوز القطع بوجهيه، أي بالرفع والنصب في نعت غير مؤكد نحو «لا تتخذوا إلهين اثنين»[١]، ولا ملتزم نحو الشعري العبور، ولا جار على مشاربه نحو مررت بذلك الرجل، وما سوى نعوت هذه الثلاثة فالقطع فيها جائز على الوجهين المذكورين»[٢].

واشترط يونس لجواز القطع ألا يكون للترحم فأوجب الإتباع في الترحم[٣]، وجعله سيبويه مسموعا قال سيبويه:

«وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ومن هذا الترحم، والترحم يكون بالمسكين والبائس ونحوه، ولا يكون بكل صفة ولا كل اسم، ولكن ترحم بما ترحم به العرب»[٤].

وربما يكون يونس قد أوجب الإتباع في الترحم مفرقا بينه وبين المدح والذم لما بينهما من اختلاف رصده السيرافي فقال:

« مذهب الترحم على غير منهاج التعظيم والشتم؛ وذلك أن الاسم الذي يعظم به والاسم الذي يشتم به شيء قد وجب للمعظم والمشتوم وشهرا وعرفا به قبل التعظيم والشتم، فيذكره المعظم أو الشاتم على جهة الرفع منه والثناء، أو على جهة الوضع منه والذم، والترحم إنما هو رقة وتحنن يلحق الذاكر على المذكور في حال ذكره إياه رقة عليه وتحننا»[٥].

واشترط الزجاجي لجواز القطع تكرار النعت، ورده الرضي بقوله تعالى:﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[٦].

قال الرضي:-

(١) من الآية ٥١ من سورة النحل.
(٢) شرح التسهيل: ٣١٨/٣.
(٣) الكتاب: ٧٧/٢، شرح الكافية: ٣١٧/١ .
(٤) الكتاب: ٧٤/٢، ٧٥ .
(٥) تقريرات السيرافي على كتاب سيبويه: ٧٥/٢ .
(٦) من الآية رقم(٤) من سورة المسد.

«ومع اجتماع الشرطين[1]، جاز القطع وإن كان نعتا أول كقوله تعالى:﴿ وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ ﴾[2]، وقولك الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرار النعت والآية رد عليه».[3]

ورده ابن عصفور فى شرح الجمل بأنه فاسد قال: « ومن الناس من لم يجز القطع إلا بشرط تكرار الصفة وذلك فاسد؛ لأنه حكى من كلامهم الحمد لله أهل الحمد والحمد لله الحميدَ بنصب الحميد وأهل الحمد وحكى ذلك لسيبويه»[4].

وخص الشيخ يس اشتراط تكرار النعت بنعت النكره قال:

«اعلم أنه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما إن الكلام في المنعوت المعرفة، فإن نعت النكرة إذا لم يتكرر لم يجز قطعة اختيارا كالنعت الأول عند التكرار»[5].

الخلاصة:-

إن لجواز قطع النعت ضابطا عاما وهو استغناء المنعوت في توضيحه أو تخصيصه عن النعت، وقد انبني على هذا الضابط منع بعض الصور من القطع، لكون المنعوت يحتاج في توضيحه أو تخصيصه إلى النعت، هذا بالإضافة إلى بعض الشروط الخاصة التي اشترطها بعض النحاة، وهي في مجملها تدور في فلك هذا الضابط كاشتراط يونس ألا يكون للترحم وقد بين السيرافي أن الترحم رقة وتحين يلحق الذاكر على المذكور حال ذكره، وبناء على ذلك لم يقم على علم المخاطب السابق وهو مبدأ جواز قطع النعت.

وبناء على هذا الضابط أيضاً امتنع قطع نعت اسم الإشارة لماله من احتياج في بيانه إلى النعت، وكذا النعت الملتزم لأن القطع يتنافى مع الالتزام وما

(١) كون المنعوت غير محتاج إلى النعت في توضيحه أو تخصيصه وكونه لغير توكيد .
(٢) الآية رقم (٤) من سورة المسد.
(٣) شرح الكافية: ٣١٦/١.
(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٠٨/١.
(٥) حاشية يس على التصريح: ١١٦/٢.

اشترطه الزجاجي من التكرار إنما هو في نفس الإطار ولكن يبدو أنه يعني نعت النكرة.

ضابط امتناع القطع:-

من الإطار العام الذي اختطه النحاة لجواز قطع النعت يتضح الحكم الثاني من أحكام قطع النعت وهو امتناع القطع.

فقد امتنع القطع في كل ما كان المنعوت مفتقرا إليه في تخصيصه أو توضيحه فامتنع القطع في:

١-نعت اسم الإشارة.

٢-النعت الملتزم.

٣-النعت المؤكد.

٤-نعت الترحم عند يونس.

٥-النعت الأول للمنعوت النكرة إذ به تتخصص النكرة.

وقد نص سيبويه على مسألة أخرى يمتنع فيها القطع وذلك عند اختلاط من يعلمه المخاطب بمن لا يعلمه قال:

« وأعلم أنه لايجوز من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين رفعت أو نصبت لأنك لا تثنى إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلها بمنزلة واحدة وإنما الصفة علم فيمن قد علمته»(١).

قال الرضيّ:

« واعلم أنه لا يجوز نحو من عبدالله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لأنك لا تثنى إلا على... نقل نص سيبويه»(٢).

وقد أجمل الفاكهي مواضع امتناع القطع قال:

«وإذا جرت الصفة على مشار به أو كانت للتوكيد أو ملتزمة الذكر كالجم الغفير امتنع قطعها، كما يمتنع إذا لم يعلم موصوفها إلا بها»(٣).

---

(١) الكتاب ٢/٦٠.

(٢) شرح الكافية ١/٣١٥.

(٣) شرح الفاكهي لقطر الندى ٢/٢٢٠.

ضابط وجوب القطع:-

أما ضابط وجوب القطع فهو تعدد النعوت لمتعدد مفرق أي نعت غير الواحد المفرق(١)، مع تعذر الإتباع عند جمعها في نعت واحد.

أما تعدد النعوت للمنعوت الواحد فقد تعلقت أحكامها بجواز القطع أو امتناعه كما تقدم وذلك تبعا لاحتياج المنعوت إلى التخصيص أو التوضيح أو عدم احتياجه على النحو السابق، ومما يجدر الإشارة إليه هنا أن حكم الوجوب هنا أمر نسبي وليس وجوبا مطلقا، فهو واجب في مقابلة جمع النعوت في نعت واحد، والإ فلا مانع من إفراد كلٍ بنعت.

قال الصبان:-

«المراد بوجوب القطع امتناع الإتباع مع جمع النعتين وإلا فيجوز إفراد كل بنعت»(٢).

ونعت غير الواحد المفرق على قسمين تفرع عن كل قسم منهما عدة مسائل.

القسم الأول: نعت غير الواحد وكان العامل واحدا.

القسم الثاني: نعت غير الواحد ولم يكن العامل واحدا.

أولاً: نعت غير الواحد مع كون العامل واحدا:ـ

المسألة الأولي:-

إذا تعددت النعوت لمتعدد مفرق وكان العامل واحدا وقد اتفق الإعراب بسبب العطف، ولكن اختلف المنعوتان تعريفا وتنكيرا نحو هذه ناقة وفصيلها فلا يجوز الراتعان ولا راتعان(٣)؛ لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفاً وتنكيرا.

---

(١) يكون المنعوت متعددا مفرقا أي ليس مثنى ولا مجموعا؛ لأنه إن كان مثنى أو مجموعا واتفقت النعوت جمعت في نعت واحد نحو جاء المحمدان الكريمان، وإن اختلفت وجب التفريق نحو على ربعين مسلوب وبالٍ.

(٢) حاشية الصبان: ٦٧/٣.

(٣) بخلاف ما إذا اتفقا في العمل والنسبة والتعريف والنكير نحو قام زيد وعمرو العاقلان فإنه يجوز فيها الإتباع والقطع.

قال سيبويه:

"واعلم أنه لايجوز أن تصف النكرة والمعرفة، كما لايجوز وصف المختلفين، وذلك قولك: هذه ناقة وفصيلها الراتعان. فهذا محال؛ لأن الراتعان لايكونان صفة للفصيل ولا للناقة(١)، ولا تستطيع أن تجعل بعضها نكرة وبعضها معرفة. وهذا قول الخليل رحمه الله "(٢).

وقال الرضي:-

«وإن اختلفا تعريفا وتنكيرا لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان ولا راتعان؛ لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فإما أن تفرد كل واحد منهما بنعت أو تجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين»(٣).

المسألة الثانية:-

إذا اتفق المنعوتان إعرابا لا بسبب العطف نحو أعطيت زيداً أباه فلا يجوز أيضاً جمعهما في نعت واحد فلا تقول الكريمين لأن التابع في حكم المتبوع إعرابا فلا يكون الاسم الواحد مفعولا أول وثانيا.

قال الرضي:-

«وإن اتفقا إعرابا لا بسبب العطف نحو أعطيت زيداً أباه فلا يجوز جمعهما في وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف أو تجمعها في نعت مقطوع؛ لأن التابع في حكم المتبوع إعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا أول وثانيا»(٤).

المسألة الثالثة:-

(١) لايكونان صفة للفصيل لاختلافهما إفراداً وتثنية فالفصيل مفرد والراتعان مثنى مع اتحادهما تعريفا، ولا صفة للناقة لاختلافهما تعريفا وتنكيرا وكذا إفرادا وتثنية ولا لهما لكون أحدهما نكرة والآخرة معرفة ولا توصيف النكرة بالمعرفة.

(٢) الكتاب ٢/٥٩.

(٣) شرح الكافية: ١/٣١٤.

(٤) المرجع السابق: ١/٣١٤.

إذا كان العامل واحدا ومعمولاه مختلفي الإعراب، فإن اختلفا معنى أيضا نحو ضرب زيد عمرا فإما أن يفرد كل بوصفه أو أن يجمعا في نعت مقطوع فنقول على الأول ضرب زيد الظريفُ عمرا الظريفَ، وعلى الثاني نقول ضرب زيد عمرا الظريفان.

قال الأشموني:-

«الثانية[1]، أن يختلف العمل وتختلف نسبة العامل إلى المعمولين من جهة المعنى نحو ضرب زيد عمرا الكريمان، ويجب في هذه القطع قطعاً»[2].

المسألة الرابعة:-

إذا كان العامل واحداً واختلف العمل ولكن اتحدت النسبة نحو خاصم زيد عمرا الكريمان وجب القطع عند البصريين، وقد نقل الرضي مذهب البصريين خلافاً لهشام وثعلب قال:

«وكذا حالهما عند البصريين إذا اتفقا معنى نحو ضارب زيد عمرا وأجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت[3]، نظرا إلى المعنى، إذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى، إلا أن هشاما يغلِّب مراعاة جانب الفاعل لأنه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان، وثعلب يسوى بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى»[4].

ونقل الأشموني مذهب البصريين خلافا للفراء وابن سعدان حيث أجازا الإتباع قال:

«فالقطع في هذه واجب عند البصريين وأجاز الفراء وابن سعدان الإتباع، والنص عن الفراء أنه إذا أتبع غلب المرفوع فنقول خاصم زيد عمرا الكريمان،

(١) المسألة الثانية لكون المنعوتين لعامل واحد.
(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦٧/٣.
(٣) نعت متبع غير مقطوع.
(٤) شرح الكافية: ٣١٥/١.

ونص ابن سعدان على جواز إتباع أي شئت؛ لأن كلا منهما مخاصَمٌ ومخاصَم»[١].

وتردد الأشموني بعد ذلك في تصحيح مذهب البصريين قال:-

«والصحيح مذهب البصريين قيل بدليل أنه لا يجوز ضارب زيد هندا العاقلة برفع العاقلة نعتا لهند ».

ثم قال:-

«لكن ذكر الناظم في شرح التسهيل[٢]، أن الاسمين من نحو ضارب زيد عمرا ليس أحدهما أولى من الآخر بالرفع ولا بالنصب قال ولو أُتبع منصوبها بمرفوع ومرفوعها بمنصوب لجاز ومنه قول الراجز[٣].

قد سالم الحيات منه القدما والأفعوانَ والشجاع الشجعما

فنصب الأفعوان وهو بدل من الحيات وهو مرفوع لفظا؛ لأن كل شيئين تسالما فهما فاعلان مفعولان»[٤].

❀❀❀

(١) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦٧/٣.

(٢) ٤٥٤/٣.

(٣) اختلف في قائله فقيل أبو حيان الفقعسى، وقيل مساور العبسى وقيل العجاج وقيل الدبيري وقال الصاغاني عبد عبس من قصيده مرجزة يصف رجلا بخشونة القدمين وغلظ جلدهما فالحيات لا تؤثر فيهما، والأفعوان: الذكر من الأفاعي، والشجاع ضرب منه والشجعم الطويل والشاهد نصب الأفعوان وما بعدها حملا على المعنى لأنه لما علم أن الحيات قد سالمت القدم علم أيضا أن القدم مسالمة للحيات فكل منهما صالح للفاعلية والمفعولية والبيت من شواهد سيبويه: ٢٨٧/١، العيني: ٦٧/٣، الخصائص: ٤٣٠/٢، شرح التسهيل:٤٥٤/٣، الأشموني: ٦٧/٣.

(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٦٧/٣.

القسم الثاني:-

نعت غير الواحد إن لم يكن العامل واحداً.

وقبل أن أدخل في سرد مسائل هذا القسم استميح قارئ البحث عذرا أن أتطرق إلى بعض المسائل التي جاز فيها جمع النعوت على الإتباع لأستخلص من بين ثناياها ما يجب قطعه لأنه يجب القطع كلما تعذر جمعها في نعت واحد وأعود فأذكر بأن القطع أمر نسبي بالنسبة لهذا الأمر وإلا يجوز تفريق كل بنعته.

المسألة الأولي:-

إذا كان العاملان من نوع واحد، أي كانا رافعين أو ناصبين أو كانا اسمين جارين أو مبتدأين أو خبرين، أو كان أحدهما معطوفا على الآخر، والمعمولان مشتركان في اسم واحد كأن يكونا فاعلين أو مفعولين أو خبرين أو مبتدأين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف إذا اتفقا تعريفا وتنكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان، وضربت زيدا وأكرمت بكرا الطويلين(١).

أما المبرد والزجاج وكثير من المتأخرين أبوا جواز ذلك إلا إذا اتفق العاملان معنى مع الشروط المذكورة نحو جلس أخوك وقعد أبوك الكريمان.

وبناء على ذلك منع المبرد نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الإشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه فإنه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين.

قال المبرد:

«وكان سيبويه يجيز: جاء عبد الله وذهب زيد العاقلان على النعت؛ لأنهما ارتفعا بالفعل فيقول رفعهما من جهة واحدة وكذلك هذا زيد وذاك عبد الله العاقلان؛ لأنهما خبر ابتداء وليس القول عندي كما قال؛ لأن النعت إنما يرتفع به المنعوت فإذا قلت جاء زيد وذهب عمرو العاقلان لم يجز أن يرتفع بفعلين فإن رفعتهما بـ جاء وحدها فهو مجال؛ لأن عبد الله إنما يرتفع بذهب وكذا لورفعتهما بذهب لم يكن لزيد فيها نصيب.

(١) الكتاب: ٢/٦٠.

وإذا قلت: هذا زيد فإنما يرتفع ومعناه الإشارة إلى ما قرب منك، وذاك لما بعد فقد اختلفا في المعنى.

وكذلك لو قلت مررت بغلام زيد العاقلين، تريد أن تنعت الغلام وزيدا لم يجز؛ لأن زيدا من تمام اسم الغلام وهذا قول الخليل ولا يجوز غيره» (١).

فإن لم يعطف أحدهما على الآخر أو لم يشترك المعمولان في اسم خاص أو لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف فلا تقول: هذه جارية أخوى ابنين لفلان كراما على أن تكون كرام وصفاً لأخوى ولا بنين معا بل تقول كراما على القطع، وكذا تقطع نحو هذا فرس أخوى ابنيك العقلاء الحكماء؛ وذلك لأن أحدهما ليس معطوفا على الآخر.

كذا لا نقول هذا رجل وفي الدار آخر كريمان؛ لأن المعمولين لم يشتركا في اسم خاص؛ لأن احدهما مبتدأ والآخر خبر وكذا أيضاً جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف المعمولين تعريفا وتنكيرا(٢)، عند الجميع فضلا عن اختلاف العاملين معنى عند المبرد والزجاج والمتأخرين.

وذهب بعض المتأخرين إلى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا؛ لأن العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معموله لعاملين(٣).

المسألة الثانية:-

قال الرضيّ عنها:

"إن لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وإن عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف وأجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين"(٤).

(١) المقتضب: ٤/٥٤٠، ٥٤١.

(٢) الكتاب: ٢/٥٩ بتصرف.

(٣) شرح الكافية: ١/٣١٥ بتصرف، تقريرات السيرافي على الكتاب:٢/٥٩، التصريح: ٢/١١٥.

(٤) شرح الكافية:١/٣١٥، التصريح: ٢/١١٥، ١١٦.

ففي هذه المسألة اختلف جنس العاملين:- ولكن كان عملهما واحداً كما يتضح من تمثيله فزيداً وعمرا كلاهما منصوب لكن الأول نصب لكونه مفعولا لضربت وعمرا اسما لإن، وكذا الغلام جر باللام وزيد بالإضافة وبناء على منع الجمهور جمعهما في وصف يكون وجب فيه القطع عند الجمهور.

المسألة الثالثة:-

إن اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على إيجاب قطع النعت المشترك فيه إلا الكسائي فإنه أجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو الظريفان؛ لأن زيدا وعمرا مهانان معا(٢).

المسألة الرابعة:-

إذا اتحد العاملان معنى وعملا وله صورتان.

أن يتحدا لفظا أو لا، فالأولى نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان، والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان وذلك عند ابن السراج إذا لم يقدر الثاني توكيدا مخالفا فى ذلك جمهور النحاة حيث أجازوا فيها الإتباع قال ابن السراج:

" القياس المحض يوجب إذا اختلف عاملان فى اسمين أو أكثر من ذلك لم يجز أن تثنى صفتهما ولا حالهما، لاختلاف العاملين اللذين عملا فى الاسمين، وكيف يجوز النصب بإضمار شئ ينتظم المعنيين ويجتمعان فيه... "

ثم نقل قول سيبويه:

" هذا رجل وامرأة منطلقان، وهذا عبدالله وذاك أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا من وجه وهما اسمان بنيا على مبتدأين، وانطلق عبدالله ومضى أخوك الصالحان؛ لأنهما ارتفعا بفعلين معناهما واحد.

والقياس عندى أن يرتفعا على(هما) لأن لذى ارتفع به الأول غير الذى ارتفع به الثانى، ولكن إن قدرت فى معنى التأكيد ورفعت عبدالله(١) بالعطف من الفعل جازت عندى الصفة".(٢)

(١) هكذا تعبير ابن السراج ويغلب على ظنى أنها رفعت(أخوك) بالعطف.

(٢) الأصول ٤٢/٢.

أغراض القطع:-

أود أن أذكر ابتداء أن أغراض قطع النعت إنما تتعلق بكونه جائزاً لا واجباً.

فإنه عند جواز القطع يعدل عن الإتباع إلى القطع لتحقيق معانٍ بخلاف ما إذا كان القطع واجبا وإنما يجب القطع عند تعذر التبعية لكون المنعوتان مختلفين تعريفا وتنكيرا أو إعرابا وغير ذلك على نحو ما بينت في مسائل وجوب القطع، ويقطع النعت جوازاً ليحقق بذلك معنى المدح والفخر والترحم والذم، وهذه المعاني قد ذكرها سيبويه فقال:

«هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فابتدأته..... »[1].

ويقول أيضاً:-

«وزعم يونس أنه سمع رؤية يقول

***انا ابن سعد أكرمَ السعْدِينا ***[2].

نصبه على الفخر»[3].

وقال في موضع آخر:-

«هذا باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه تقول: أتاني زيد الفاسق الخبيث لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تنكره ولكنه شتمه بذلك وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾ [4]، لم يجعل الحمالة خبراً للمرأة، ولكنه كأنه قال: اذكر حمالة الحطب شتما لها» [5].

---

(١) الكتاب: ٦٢/٢، ١٥٠، ١٥١.

(٢) رؤبة من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم، وقال السعدين لأن السعود في العرب كثير والشاهد نصب أكرم على الفخر وهو من الرجز المشطور الكتاب: ١٥٣/٢، شرح المفصل: ٤٧/١، شرح أبيات المفصل صـ٥١.

(٣) الكتاب: ١٥٣/٢.

(٤) الأية رقم(٤) من سورة المسد.

(٥) الكتاب: ٧٠/٢.

وجعل الرضي هذه الإغراض هي الأكثر في النعت المقطوع فقال «والأكثر في كل نعت مقطوع أن يكون مدحا أو ذما أو ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق ويعمر المسكين وقد يكون تشينعا نحو يزيد الغاصب حقي»(١).

وأجاز سيبويه القطع في غير هذه الأغراض حيث قال:-

«وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحا ولاذما ولا شيئا مما ذكرت لك وقال(٢):

وما غرَّني حَوْزُ الرَّزامِيِّ، مِحْصَناً عَواشِيَها بالجو وهو خصيب

ومحصن: اسم الرزامي، فنصبه على أعني، وهو فعل يظهر، ولأنه لم يرد أكثر من أن يعرّفه بعينه، ولم يرد افتخارا ولا مدحا ولا ذما.

وكذلك سمع هذا البيت من أفواه العرب، وزعموا أن اسمه محصن»(٣).

وخالفه الرضي ذاهبا إلى أنه إن لم يكن للأغراض المذكورة من المدح والذم والترحم لم يجز القطع إلا بعد بل ولكن لأنهما حرفا إضراب واستدراك فهما مؤذنتان بالقطع قال الرضي:

«ولو لم يتضمن النعت شيئاً من المعاني المذكورة لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز أو صاحب الثبات إلا بعد بل ولكن فإنه يجوز قطع ما بعدهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة أو لا سواء كان المعطوف عليه نعتا أو لا؛ لأنهما حرفان للإضراب والاستدراك فهما مؤذنتان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي غير النعت ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد» (٤).

---

(١) شرح الكافية: ٣١٧/١.

(٢) في الكتاب البيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل، وجوز الإبل جمعها للعلف والرزامي نسبة إلى رزام، وهم حي من بني عمرو بن يمتم والعواشى جمع عاشية، وهي التي ترعي بالعشى من المواشي والشاهد فيه نصب(محصن) بإضمار فعل يحوز إظهاره، وهو(أعنى) ولم يقصد مدحا ولا ذما والبيت من بحر الطويل، الكتاب: ٧٤/٢.

(٣) الكتاب: ٧٤/٢.

(٤) شرح الكافية: ٣١٧/١.

وجه إفادة القطع لهذه المعاني:-

إذا قطع النعت صار خبراً عن مبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل محذوف واجب الحذف في غير تخصيص.

ووجه إفادته الأغراض المذكورة أنه إذا صار خبرا لمبتدأ محذوف أصبح محل الفائدة بخلاف التبعية التي تكون لتخصيص المنعوت أو توضيحه عند الجهالة أو توهمها فإذا كان محل الفائدة الكريم أو البخيل أو المسكين أفاد ذلك الدلالة على المدح أو الذم أو الترحم المقصود لذاته بكونه محل الفائدة.

وذكر أبو علي الفارسي أن طريق القطع أبلغ وأفخم في الدلالة على هذه الأغراض قال:

«لأنه موضع مدح فإذا مدح وأثنى بجمل وضروب من الكلام كان أبلغ وأفخم وكذلك إذا ذم، من أن يمدح أو يذم بجملة واحدة وكلام واحد، ومن ثم قطع بعض الصفات من بعض إذا تلي بعضها بعضا ".[١]

وقال ابن يعيش بعد أن بين أن الصفة في الأصل خبر.

«إلا أن الفرق بينهما أنك في الصفة تذكر حالا من أحوال الموصوف لمن يعرفها تعريفا له عند توهم الجهالة بالموصوف وعدم الاكتفاء بمعرفته وفي الخبر إنما تذكر لمن يجهلها فتكون هي محل الفائدة» [٢].

فقوله[إنما تذكر لمن يجهاها فتكون هي محل الفائدة] أي في الجملة المستألفة كما ورد عن الشاطبي: أن جملة الصفة المقطوعة مع عاملها لا محل لها من الإعراب إذ القطع مقتضٍ للاستئناف[٣].

ولا يتنافى ذلك مع كون المنعوت السابق قد استغني عن النعت في تخصيصه أو توضيحه إذ لا قطع مع الحاجة فإذا كان المنعوت في غنى عن التوضيح في نعت المعارف أو مخصصا مستغنيا عن التخصيص بالنعت الثاني

---

(١) المسائل المشكلة(البغداديات) مسألة ١٤ صـ١٤٧.

(٢) شرح المفصل: ٥٨/٣.

(٣) مجيب البذا إلى شرح قطر الندى:٢٢/٢، ونسبه الخضري إلى ابن هشام حاشية الخضري: ٥٥/٢.

أو ما بعده في نعت النكرات جاز للمتكلم القطع واعتبارها جملة مستأنفة يكون المدح فيها أو الذم أو الترحم أو غيرها محل الفائدة هذا في حالة رفعه خبرا لمبتدأ محذوف.

أما وجه إفادته للمعاني المذكورة في حالة نصبه مفعولا به لفعل محذوف فيكمن في كونه بيان بأن المراد ليس التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح أو الذم أو الترحم اعتماداً على تقدير الفعل فضلا عن مخالفة المعتاد في الإعراب وفي الحذف وفي المخالفة تنبيه أكثر على المطلوب.

وقد ذكر في التصريح أن القطع أبلغ[1] في المعنى المراد من الإتباع اعتباراً بتكثير الجمل فقال عند حديثه عن تعدد النعوت وإتباع البعض دون البعض.

«والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع عن الشيء يعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ في المعنى المراد من الإتباع اعتبارا بتكثر الجمل»[2].

وعده الشيخ يس من الافتنان في مخالفة الإعراب وغير المألوف وفيه زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع قال:-

«فإن قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترجم قلت: إن في الافتنان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته في الاستماع سيما وقع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فإنه أدل دليل على الاهتمام»[3].

الفرق بين المنصوب على الاختصاص والمنصوب على القطع:-

فرق ابن يعيش بين المنصوب على الاختصاص والمنصوب على المدح والذم – اعني ما قطع لمدح أو ذم في حالة النصب – بأن الاختصاص اخص

(١) القطع بوجهيه.
(٢) التوضيح: ١١٦/٢.
(٣) حاشية يس على التصريح:١١٧/٢.

منه من حيث كونه يتعلق بالحاضر من المتكلم أو المخاطب بخلاف الثاني فإنه يكون للحاضر والغائب يقول ابن يعيش:

«ونصب هذه الأسماء[1] كنصب ما ينتصب على التعظيم والشتم بإضمار أريد أو أعنى أو أختص فلاختصاص نوع من التعظيم والشتم فهو أخص منهما؛ لأنه يكون للحاضر نحو المتكلم والمخاطب وسائر التعظيم والشتم يكون للحاضر والغائب، وهذا الضرب من الاختصاص يراد به تخصيص المذكور بالفعل وتخليصه من غيره على سبيل الفخر والتعظيم وسائر التعظيم والشتم ليس المراد منه التخصيص والتخليص من موصوف آخر وإنما المراد المدح والذم، فمن ذلك(الحمد لله الحميد والملك لله أهل الملك) وكل ذلك نصب على المدح ولم ترد أن تفصله من غيره وتقول(أتاني زيد الخبيث الفاسق) ومنه قراءة من قرأ ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[2] بالنصب على الذم والشتم»[3].

تقدير المحذوف وحكم الحذف:-

يقطع النعت إلى الرفع خبرا عن مبتدأ محذوف أو يقطع إلى النصب مفعولا به لفعل محذوف واجب الحذف في غير تخصيص فإنه يجب حذفهما في مدح أو ذم أو ترحم ويجوز ذكرهما في التخصيص وهذا ما ذكره سيبويه في غير موضع من كتابه.

حيث قال قي باب ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه.

«تقول أتاني زيد الفاسق الخبيث: لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئاً تنكره، ولكنه شتمه بذلك.

وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: ﴿وَٱمۡرَأَتُهُۥ حَمَّالَةَ ٱلۡحَطَبِ﴾[1] ولم تجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكر حمالة الحطب، شتما لها، وإن كان فعلا لا يستعملِ إظهاره»[4].

---

(١) المنصوبة على الاختصاص.

(٢) سورة المسد الآية(٤).

(٣) شرح المفصل: ١٩/٢.

(٤) الكتاب:٧٠/٢، ٦٦.

وقال في التخصيص:-

«وقد يجوز أن ينصب ما كان صفة على معنى الفعل ولا يريد مدحا ولا ذما ولا شيئا مما ذكرت لك وقال:[١].

وما غرَّني حَوْزُ الرَّزامِيِّ، مِحْصَنا عَواشِيَها بالجو وهو خصيب

محصن: اسم الرزامي، فنصبه على أعنى، وهو فعل يظهر؛ لأنه لم يرد أكثر من أن يعرَّفه بعينه ولم يرد افتخارا ولا مدحا ولاذما»[٢].

وقال ابن مالك:-

«فإن عدم الاتحاد[٣] وجب القطع، بالرفع على إضمار مبتدأ، أو بالنصب على إضمار فعل لاثق ممنوع الإظهار في غير تخصيص بوجهيه.....»[٤].

وفي التصريح:-

«فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ إن رفعت النعت وقدرت (هو) والفعل إن نصبت النعت وقدرت في المدح أمدح وفي الذم أذم وفي الترحم ارحم..... وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك أي لغير المدح والذم والترحم جاز ذكره أي ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل تقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف ولك أن تظهر كلا من المبتدأ والفعل وتقول هو التاجر وأعني التاجر»[٥].

---

(١) سبق تخريج البيت صـ ٥٠٤.

(٢) الكتاب:٢/٧٤.

(٣) أي عند تعدد العامل.

(٤) التسهيل من شرح التسهيل: ٣/٣١٦.

(٥) التصريح: ٢/١١٧، همع الهوامع:٢/١١٨، مجيب الندا إلى شرح قطر الندى: ٢/٢٢٠.

وجه وجوب الحذف أو جوازه:-

إنما أوجب الحذف عند إرادة المدح او الذم أو الترحم إنهم لما قصدوا إنشاء هذه المعاني جعل الحذف الملتزم أمارة على على ذلك قال في التصريح:

«ووجه وجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم جعلوا إضمار الفعل أمارة على ذلك كما فعلوا في النداء إذ لو أظهروا العامل وقالوا أدعو عبد الله مثلا لخفي معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفاً »[(١)].

وأما ما كان في غير المدح والذم والترحم فإنه يجوز إظهار المضمر من نحو مررت بزيد كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو ؟ أو من تعني؟

وقال الصبان:-

«لعدم قصد الإنشاء حينئذ»[(٢)].

«وذكر الصبان في حاشيته أن ورود النعت مقطوعا في توضيح أو تخصيص وتقدير أعني التاجر فيه نظر لأن مقتضاه جواز القطع مع عدم تعيين المنعوت مع أن محل القطع إذا تعين المنعوت بدون النعت »[(٣)].

وعرض الخضري ما ذكره الصبان مجيباً عنه بقوله:-

«وفي ذلك بحث طالما توقفت فيه وهو إن شرط القطع تعيين المنعوت بدون النعت، فكيف يتأتى في نعت التخصيص مع أن المنعوت يفتقر إليه في تخصيصه وتعينه به، ثم ظهر لي جوابه وهو أن نعت التخصيص ليس على إطلاقه بل المراد به خصوص غير الأول من النعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعين النكرة تعينا ما بنعتها الأول فيصدق أنها متعينة بدون النعت

(١) التصريح:١١٧/٢، حاشية الصبان: ٦٩/٣، حاشية الخضري: ٥٥/٢.
(٢) حاشية الصبان: ٧٠/٣.
(٣) ٧٠/٣.

المقطوع مع أنه للتخصيص لكونه نعت نكرة، وأما التعيين في نعت التوضيح في المعارف فظاهر »[١].

محل جملة النعت المقطوع من الإعراب:-

إذا قطع النعت صار جملة إما اسمية وذلك بإضمار مبتدأ أو فعلية بإضمار الفعل وفاعله كما تقدم، وهذه الجملة تكون لا محل لها من الإعراب مستأنفه قال في التصريح:

«وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبي لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب»[٢].

وقال الخضري:-

«اعلم أن النعت إذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قال الشاطبي»[٣].

أمور متممات:-

أولاً: إذا قطع نعت النكرة فالأعرف أن يأتي بالواو الدالة على القطع ويجوز ذلك في نعت المعرفة أيضا قال الفراء: « وقد قال بعضهم﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ ..... ﴾ »[٤].

«فنصب الصابرين على إيقاع الفعل عليهم والوجه أن يكون نصبا على نية المدح؛ لأنه من صفة شيء واحد، والعرب تقول في النكرات كما يقولونه في المعرفة،

(١) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك: ٥٦/٢.
(٢) التصريح على التوضيح: ١١٧/٢.
(٣) حاشية الخضري: ٥٥/٢.
(٤) سورة البقرة: من الآية ١٧٧.

فيقولون: مررت برجل جميل وشابا بعد، ومررت برجل عامل وشرمحا[1]، طُوَالا؛ وينشدون قوله[2].

ويـــأوي إلى نســـوة بائســـات وشـــعثا مراضـــيع مثـــل الســـعالي

(وشعثٍ) فيجعلونها خفضا بإتباعها أول الكلام، ونصبا على نية ذم في هذا الموضع»[3].

فقد أورد الفراء نصب الصابرين على المدح وقد سبقت بالواو وكذا وشابا، وشرمحا، وشعثا.

وقال الرضي:-

«الأعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو الدالة على القطع والفصل، إذ ظاهر النكرة محتاج إلى الوصف فأكد القطع بحرف هو نص في القطع قال:

ويـــأوي إلى نســـوة عطـــل وشـــعثا مراضـــيع مثـــل الســـعالي

ويجوز في المعرفة أيضاً القطع مع الواو كقول الخرنق:

لا يبعـــدن قـــومي الـــذين هـــم ســـم العـــداة وآفـــة الجـــزر

---

(١) الشرمخ من الرجال القوي الطويل.

(٢) لأمية ابن أبي عائذ الهذلي كما في معاني القرآن للفراء وشرح التسهيل ونسبه العيني والشيخ خالد في التصريح وابن الناظم لأبي أمية الهذلي والبؤس: شدة الحاجة والفقر، ويروي في شرح التسهيل والمفصل وشرح الكافية عُطْل، وعطل جمع عاطل وهن اللواتي لا حلى عليهن، وشعث جمع شعثاء مغبرة الرأس من قلة التعهد بالدهن والنظافة، والسعالي: ضرب من الغيلان والشاهد شعثا حيث نصب بفعل مضمر على النعت المقطوع المسبوق بالواو واستشهد به الأشموني على إتباع النعت الأول للنكرة على سبيل التعين وجاز في غيره القطع والبيت من بحر المتقارب الكتاب ١٩٩/١، ٦٦/٢ معاني القرآن للفراء:١٠٨/١، المفصل بشرح ابن يعيش: ١٨/٢، شرح الكافية: ٣١٦/١، شرح التسهيل:٣١٨/٣، شرح الأشموني ٦٩/٣، العيني رقم(٦١٣)، التصريح: ١١٧/٢، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ٤٩٩.

(٣) معاني القرآن للفراء: ١٠٨/١.

النـــــازلين بكـــــل معـــــترك والطيبـــــــون معاقـــــــد الأزر[1]

ففي الأول يجوز الإتباع والقطع إلى الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو مبتدأ محذوف الخبر تقول: مررت بثلاثة رجال شاعر وكاتب وبزاز وإذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب وبعضهم بزاز أو منهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم بزاز ولو تخالفا تعريفاً وتنكيرا فقطع الوصف إلى الرفع فقط أولى إن لم يكن هناك للحال معنى نحو بالرجلين قصير وطويل.

ويجوز قطعه إلى النصب أيضا على الحال إن كان لها معنى نحو بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الإتباع على البدل»[2].

سادساً:-

(١) صدر بيت تمامه * والطيبون معا قد الأزر * وهو لخرنق بنت هفان من بني قيس بن ثعلبة بن عكابة ولا يبعَدون بفتح العين أي لا يهلكن، العداة: جمع عاد كقاضي وقضاة والآفة: العلة والمرض والجزر جمع جزور وهي الناقة تجزر والمعترك: موضع ازدحام القوم في الحرب والأزر جمع إزار وهو ما يستر النصف الأسفل من البدن، والمعاقد جمع معقد حيث يقعد الأزار ويثنى وطيب المعاقد كناية عن العفة وأنها لا تُحل لفاحشة واستشهد به الرضى هنا على قطع النعت في الطيبون مع الواو كما يظهر من كلامه وللبيت عدة روايات: نصب النازلين والطيبين على تقدير فعل أمدح أو أذكر ورفعهما على الإتباع أو على القطع بتقدير مبتدأ كما في التصريح: ١١٦/٢ أو رفع الأول على الإتباع أو القطع ونصب الثاني على القطع والعكس نصب الأول ورفع الثاني على الإتباع لا على الطقع حتى لا يفصل بين النعت والمنعوت وكان ينبغي للرضىّ أن يستشهد برفع الأول ونصب الثاني حتى لا يكون هناك فصل بين النعت والمنعوت بأجنبي وهي جملة النعت المقطوع المستأنفة والمتبادر إلى الذهن في كلام الرضي أن كلاهما مقطوع الأول إلى النصب والثاني إلى الرفع وقد سبق بالواو والبيت من بحر الكامل وهو من شواهد سيبويه: ٢٠٢/١، ٥٨/٢، التصريح: ١١٦/٢، العيني: ٦١٢، شرح التسهيل: ٣١٨/٣.

(٢) شرح الكافية: ٣١٦/١.

كما نص الرضي على موضع آخر كان فيه القطع إلى الرفع لا غير وذلك إذا كان الموصوف مجموعا متغاير الصفات ولم تكن الصفات وفق عدده بل أقل نحو رأيت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد أجاز بعضهم وصف البعض دون البعض.(١)

سابعاً:-

إذا كان الموصوف متحدا والصفات متعددة فالأولى الإتباع نحو مررت برجل شاعر كاتب بزاز ويجوز القطع على تقدير هو شاعر ولا يجوز تقدير منهم كاتب ولا بعضهم كاتب(٢).

ثامناً:-

ذكر الرضىّ أنه يجوز القطع إلى الرفع فى خبر نواسخ الابتداء نحو قوله:(٣)

فلا تجعلى ضيفىَّ ضيف مُقرَّبٌ وآخرُ معزولٌ عن البيتِ جانِبُ

أى منهما ضيف مقرب، ومنهما آخر معزول وقوله:(٤)

فأصبح فى حيث التقينا شريدهم طليق ومكتوف اليدين ومزعف

أى منهم طليق، وقوله مزعف، أى أزعفه الموت أى قاربه(٥).

وهذه الأبيات قد ذكرها سيبويه لإبدال النكرة من المعرفة لما فيها من زيادة الفائدة وقد أجاز فيها القطع بالرفع كما هو وارد فى البيتين من رفع(ضيف مقرب – آخر

(١) يجوز فى كاتب وشاعر أن يكونا بدلاً فإن كان وافيا بالمذكور(رجال) جاز قطعه وإن لم يف وجب فيه القطع وسنوضحه فى مبحث البدل.

(٢) شرح الكافية: ٣١٦/١ بتصرف.

(٣) من شعر العجير السلولى يخاطب امرأته، يقول لها سوى بين ضيفىَّ وليس مراده التثنية بل المراد الضيف المتعدد وهو من شواهد سيبويه ١٠/٢ والبيت من بحر الطويل، شرح الكافية ٣١٦/١.

(٤) هذا البيت من قصيدة طويلة للفرزدق امتلأت بالفخر والحديث عن أمجاد قومه وهو من شواهد سيبويه ١٠/٢، والبيت من بحر الطويل، شرح الكافية ٣١٦/١.

(٥) شرح الكافية ٣١٦/١.

معزول) ومن رفع(طليق وما بعده أيضاً) قال والنصب جيد[1] وبذلك أجاز فيه الإتباع والقطع إلا أن الاتباع الذى ذكره هو إتباع لكونه بدلا.

❁❁❁

(١) الكتاب ٢/١٠.

المبحث الثاني

القطع في التوكيد

المتبادر إلى الذهن أن التوكيد يتنافى مع القطع ومن هذا المبدأ وجدنا النحاة يشترطون لجواز القطع في النعت ألا يكون النعت للتأكيد نحو أمس الدابر ونفخة واحدة ومع اختلاف هذا مع التوكيد الذي عليه القصد فإن التوكيد بوجه عام يتنافى مع القطع ولذلك كان شرط النحاة لجواز القطع في النعت ألا يكون للتوكيد لأن القطع حينئذ سيكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى قال الرضي:

«اعلم أن جواز القطع مشروط بأن لا يكون النعت للتأكيد نحو أمس الدابر ونفخة واحدة؛ لأنه يكون قطعا للشيء عما هو متصل به معنى؛ لأن الموصوف في مثل ذلك نص في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التأكيد في نحو أجمعون وأكتعون»[(١)].

وقال في موضع آخر مفرقا فيه بين النعت والتوكيد:-

«وقد يكون مع التأكيد اللفظي عاطف والله ثم والله وقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّهُم﴾[(٢)]، بعد قوله: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ﴾[(٢)]، بخلاف التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف، فلا يقال جاءني القوم كلهم وأجمعون، ولا جاءني القوم كلهم أجمعين؛ لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع فيه تنبيها على المدح والذم والترحم الذي فيه.

وألفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع، فلو عطفت أو قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه، وأما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي بالفاء وثم فلما يجيء في[(٣)]، حروف العطف»[(٤)].

---

(١) شرح الكافية: ٣١٦/١.

(٢) من الآية رقم(١٨٨) من سورة آل عمران.

(٣) يرجع إليه من أراد الاستزاده ولم أذكره لأنه ليس له وثيق صلة بالبحث.

(٤) شرح الكافية: ٣٣٣/١.

وقال السيوطي مفرقا بين النعت والتوكيد المعنوي تحت عنوان تنبيه:-

«خالف التوكيد النعت في أنه بألفاظ مخصوصة ووجوب ترتيبها إذا اجتمعت..... وفي أنه لا يقطع لا إلى رفع ولا إلي نصب»(١).

هذا هو الحكم العام للتوكيد مع القطع وهو عدم جواز القطع كما يتضح ذلك من النصوص السابقة إلا أن هناك نصاً لسيبويه حكاه عن الخليل لوجوب القطع وذلك عند تعدد المؤكد لعاملين مختلفى معنى وعمل كما يفهم ذلك من النص يقول سيبويه:

«وسألت الخليل – رحمه الله – عن: مررت بزيد وأتاني أخوه أنفسهما فقال: الرفع على هما صاحباي أنفسهما، والنصب على أعنيهما، ولا مدح فيه لأنه ليس مما يمدح به»(٢).

وخلاصة الأمر:-

أن التوكيد يتنافى مع القطع ولكن حين يتعدد المؤَّكد لعاملين مختلفين في المعنى والعمل يجب قطع التوكيد كما يفهم ذلك من النص.

❁❁❁

(١) همع الهوامع: ٢/١٢٥.

(٢) الكتاب: ٢/٦٠.

المبحث الثالث

القطع في عطف البيان

تمهيد:-

ورد القطع في عطف البيان في مسألة تختص باجتماع الاسم[١]، مع اللقب[٢]، أو مع الكنية[٣]، أو الكنية مع اللقب لذلك وجب التمهيد ببعض أحكام كل منها بالآخر وذلك على النحو التالي:

إذا قصد الجمع بين الاسم واللقب وجب تأخير اللقب وتقديم الاسم؛ وذلك لكون اللقب أشهر من الاسم لأنه فيه العلمية وشيء آخر من معنى النعت، فلو أتى به أولاً لأغني عن الاسم فلم يجتمعا.

قال الرضي:-

«فإن قلت: فلم لم يقدموا اللقب[٤] مضافا إلى الاسم أو غير مضاف قلت: قد تقدم أن المقصود ذكرهما معا، فلو قدم اللقب لأغني عن الاسم إذ اللقب يفيد تعيين الذات الذي يفيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات أو يذم، فالذات باللقب أشهر منها بالاسم»[٥].

---

(١) الاسم: ما ليس بكينة ولا لقب كزيد وعمرو مفردا وعبد الله مركبا.

(٢) اللقب: ما أشعر برفعة مسماه أو صَعته، أو ما يقصد به مدح أو ذم كبطة وقفة مفرداً وعائذ الكلب مركبا في الذم، وكالمصطفى والمرتضى مفردا ومظفر الدين وفخر الدين مركبا في المدح.

(٣) الكنية: ما بدأ بأب أو أم أو ابن أو بنت مضافات نحو أبو عمرو وأم كلثوم وابن آوى وبنت وردان والكنية يُعَّرض بها عن الاسم ويقصد بها عند العرب التعظيم ليس بمعناها كما في اللقب بل بعدم التصريح بالاسم شرح الكافية: ١٣٩/٢.

(٤) ندر تقديم اللقب على الاسم كقول جنوب أخت عمرو ذي الكلب، وقيل ريطة بنت عاصم والأول أصح وهو من البسيط «بأن ذا الكلب عمرا خيرهم حسبا» شرح التسهيل:١٧٤/١، شرح الشواهد للعيني: ١٢٩/١، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١٢٩/١.

(٥) شرح الكافية: ٢٨٦/١.

وذهب ابن مالك إلى أن موجب تقديمه أنه عند إضافة[١] الاسم إلى اللقب يؤول الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه في الحقيقة إنما هو المسمى قال:

«وإنما يؤول الأول بالمسمى لأنه المعرض للإسناد إليه، والمسند إليه في الحقيقة إنما هو المسمى وهذا أيضاً موجب لتقديم الاسم على اللقب، لأن اللقب في الغالب منقول من اسم غير إنسان كبطة وقفة[٢] وكرز[٣]، فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلي وذلك مأمون بتأخيره، فلم يعدل عنه إلا فيما ندر من الكلام»[٤].

وأضاف في التصريح أن اللقب يشبه النعت في إشعاره بالمدح أو الذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه[٥].

أما إذا اجتمع الاسم والكنية، أو الكنية واللقب فيجوز تقديم أيهما على الآخر قال الفاكهي:

«وإذا اجتمع الاسم والكنية أو الكنية واللقب كنت في تقديم أحدهما بالخيار ويليه الآخر معربا بإعرابه مع جواز قطعه »[٦].

(١) عند البصرين حالة إفرادهما.
(٢) الفقة: الرجل الصغير أو القصير الضعيف والأرنب.
(٣) كرز في الأصل: خرج الراعي ويطلق على الليئم والحاذق.
(٤) شرح التسهيل: ١/١٧٣، ١٧٤، شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ١/١٢٨.
(٥) التصريح على التوضيح: ١/١٢١.
(٦) شرح الفاكهي لقطر الندى: ١/٢٠٠.

اختلاف النحاة في ورود القطع في عطف البيان والبدل[١]:-

ذهب بعض النحاة إلى أن عطف البيان والبدل لا يقطعان إلا شيئا يحكي عن بعضهم في البيان ومسألة في البدل وما قطع منه فإنه ليس قطعا اصطلاحيا بل يرفع رفعا مستقلا أو ينصب كذلك وقد حكى هذا الخلاف الشيخ يس والصبان قال: الشيخ يس:

«قوله جواز القطع ظاهره جواز القطع في البدل وعطف البيان وسيأتي في باب البدل النص على أنه يقطع جوازا ووجوباً واستحسانا، وأما البيان فلم أرنصافيه، والظاهر أنه كالبدل لأنه أخوه، فلا حاجة لقول بعضهم إنه ليس قطعا اصطلاحيا بل يرفع رفعا مستقلاً أو ينصب كذلك إذ البدل والبيان لا يقطعان إلا شيئا يحكي عن بعضهم في البيان ومسألة في البدل، وانظر ما معنى قوله بل يرفع..... الخ.. وهل ذلك إلا معنى القطع الاصطلاحي»[٢].

وقول الشيخ يس: «أما البيان فلم أرنصافيه»، يحتاج إلي المنافشة بورود نص الرضي فيه ونسبته إلى الزجاج والفراء[٣] ونص ابن مالك ثابت في كونه عطف بيان أو بدل ثم جواز القطع فيه على هذا الاعتبار إلا أن يكون الشيخ يس يعني نصا لسيبويه حيث لم ينص سيبويه إلا على الإضافة ووضحه ابن مالك بأن الإضافة لكونها على خلاف الأصل لما فيها من إضافة الشيء إلى نفسه لا مستند لها إلا السماع ولذلك بين استعمال العرب لها بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل[٤].

(١) ذكرت اختلافهم في ورود القطع في البدل مع كون المبحث لعطف البيان لكون النصوص فيهما مشتركة فذكرته في أول المبحثين واحيل عليه في المبحث التالي..

(٢) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ١٩٩/١، ٢٠٠.

(٣) شرح الكافية ٢٨٥/١، ٢٨٦.

(٤) شرح التسهيل: ١٧٣/١.

وقال الصبان:-

«قولـه: القطـع – يعنـي الأشـموني – يفيـد أن البـدل والبيـان يقطعـان وهـو كذلك كما يفيده الشنواني، ونقله يس عن بعضهم وصرح به الروداني وقال بعضهم لا يقطعان إلا شذوذا»[١].

القطع في عطف البيان:-

علم مما تقدم أن الاسم إذا اجتمع مع اللقب تقدم الاسم لزوما إلا فيما ندر هذا من جهة ترتيب ذكرهما أما من جهة الإعراب فلكون اللقب متأخراً عن الاسم ولكونه يفيد ما يفيده الاسم وزيادة جعل النحاة اللقب عطف بيان أو بدلا[٢]، وقـد أجـازوا فيـه القطـع سـواء أكانـا مفـردين أو مـركبين أو مختلفـين، وأجـاز[٣] البصريون في المفردين الإضافة[٤]، وجعل منه الرضي أيضاً ما كان أولهما مفردا والثاني مركبا.

قال الرضي:-

«ويجـوز نصـب اللقـب المؤخر ورفعـه علـى القطـع سـواء كـان مفـردين أو مضافين أو أحدهما مفردا دون الآخر، وإنه إن كانا مفردين أو أولهما جاز إضافة الاسم إلى اللقب أيضا وهي الأكثر وظاهر كلام البصرين أنك إذا لم تقطع الثاني

---

(١) حاشية الصبان: ١/١٣٠.

(٢) ذكرت المسألة في عطف البيان مع إجازة النجاة أن يكون بدلالما أرجحه من كونه بيان لكون اللقب أشهر وأوضح من الاسم ففيه بيان له ولكونه قُطع بما فيه من معنى المدح والذم وهما الزيادة على الاسم فلم يكن بدلا لعدم مساواته الاسم.

(٣) تردد النحاة في حكم الإضافة عند البصريين فذكر الرضي أنه واجب ما لم يقطع وذكر ابن مالك في الألفية الوجوب وفي السهيل الجواز وربما كان مرجع ذلك إلى أن سيبويه لم يذكر إلا الإضافة وعلله ابن مالك بأن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل فلا مستند لها إلا السماع بخلاف الإتباع والقطع فإنهما على الأصل شرح الكافية:١/٢٨٥، ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل:١/١٢٢ شرح التسهيل:١/١٧٣.

(٤) الإضافة عندهم مشروطة بأن لا يمنع من ذلك مانع كأن يكون الاسم مقترنا بأل، فإنه لا يجوز فيه الإضافة نحو جاءني الحارث كرز فيتبع عطف بيان أو بدلا، أو يقطع ولا تجوز إضافته حتى لا يكون المضاف مقرونا بأل والمضاف إليه خاليا منها.

رفعا أو نصبا وجب إضافة الأول إليه، وقد أجاز الزجاج والفراء الإتباع أيضا على أنه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاءني قيس قفة، وإن كانا مضافين أو أولهما لم تجز الإضافة بل يجب إما لقطع لتضمن اللقب مدحا أو ذما أو الإتباع على أن الثاني عطف بيان لأنه أشهر»(١).

وعرض ابن مالك الوجه الآخر للتبعية فيه وهو كونه بدلا، وأما وجه الإضافة فقد خصه بالمفردين فقط قال:

«إذا كان للشخص اسم ولقب وجمع بينهما دون إسناد أحدهما إلى الآخر قدم الاسم، وجعل اللقب عطف بيان أو بدلا أو قطع بنصب على إضمار أعني أو برفع على إضمار مبتدأ فهذه الأوجه الثلاثة الجائزة فيهما على كل حال، مركبين كانا كعبد الله أنف الناقة أو مركبا ومفردا كعبد الله فقه، وزيد عائد الكلب، أو مفردين كسعيد كرز، وهذا معنى قولي «بإتباع أو قطع مطلقاً، وبإضافة أيضاً إن كانا مفردين» فالمفردان يشاركان في الإتباع والقطع وينفردان بالإضافة كسعيد كرز»(٢).

أما الكنية مع الاسم أو مع اللقب فيجوز تقديم أيهما على الآخر كما تقدم ويتبع الثاني للأول كما يجوز قطعة(٣).

حكم القطع:-

القطع في هذه المسألة جائز أما قول الرضي:«فإن كانا مضافين أو أولهما لم تجز الإضافة بل يجب إما القطع..... أو الإتباع»(٤).

فهذا وجوب نسبي بالنسبة للإضافة ولكنه غير واجب بل جائز بالنسبة للإتباع كما يتضح من النص وكذا نص ابن مالك وغيره على الجواز قال ابن مالك: «فهذه الأوجه الثلاثة الجائزة».

---

(١) شرح الكافية: ٢٨٥/١، ٢٨٦.

(٢) شرح التسهيل: ١٧٣/١، التصريح: ١٢٢/١.

(٣) شرح الفاكهي لقطر الندى: ٢٠٠/١ وقد سبق نصه.

(٤) شرح الكافية: ٢٨٥/١.

«وقال الشيخ يس نقلا عن الدنوشري قوله أو قطعته يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان»[١].

حكم الإضمار في القطع:-

ذهب الشيخ خالد في التصريح إلى أن المضمر في القطع من مبتدأ أو فعل حكمه الجواز قال مخيرا بين الإتباع والقطع.

«وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع ومن الجر إلي الرفع والنصب، فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولو أظهر لجاز»[٢].

وقال الصبان:-

«قوله بإضمار فعل أي جوازاً وكذا قوله بإضمار مبتدأ فيجوز إظهارهما»[٣].

وقال الشيخ يس في حاشيته على شرح الفاكهي لقطر الندى:

«قوله محذوف جوازاً قياس ما قالوه في النعت المقطوع أن يكون المبتدأ محذوفا وجوبا وكذا الفعل»[٤].

وإنما كان حكم حذفه الجواز لأنه مخصص أو موضح والقطع فى النعت لو كان كذلك كان حكم الحذف جائزا.

قال الزرقاني:-

«قف علي أن حذف المبتدأ هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لأن عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت إذا كان كذلك جواز حذف مبتدأه»[٥].

❁❁❁

المبحث الرابع

(١) حاشية يس على التصريح:١/١٢٢.

(٢) التصريح: ١/١٢٢.

(٣) حاشية الصبان: ١/١٣٠.

(٤) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ١/٢٠٠.

(٥) حاشية يس على التصريح:١/١٢٢.

القطع في البدل

اختلف النحاة في مسألة قطع البدل وكذا عطف البيان على نحو ما تقدم، قال الشيخ يس:

« ومسألة جواز قطع البدل عزيزة حتى أن بعضهم في باب العلم أنكر أن يقع وقال: المعروف إنما هو قطع النعوت»(١).

وحقيقة الأمر أنه ورد في البدل سواء فُصِّل به جمع نحو مررت برجال طويل وقصير وربعة، أو لم يفصل به شيء نحو مررت بزيد أخوك، وقد نص سيبويه على القطع في البدل بداية من العنوان قال:

«هذا باب بدل المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة»

قال:-

«وإن شئت قلت مررت برجل عبدُ الله، كأنه قيل لك: من هو ؟ أو ظننت ذلك.

ومن البدل أيضاً: مررت بقوم عبدِ الله وزيد وخالدٍ، والرفع جيد.

قال الشاعر وهو بعض الهذليين وهو مالك بن خويلد الخناعي:

يـــامي إن تفقـــدي قومـــا ولـــدتهم أو تخلســـيهم فـــإن الـــدهر خـــلاس

عمـــرو وعبـــد منـــاف الـــذي عَهِـــدَتْ بـــبطن عرعـــر آبـــي الضيم عبـــاس(٢)

---

(١) حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ٢٥٧/٢.

(٢) يقول ذلك لامرأته وقد فقدت أولادها فبكت، وتخلسيهم بالبناء للمفعول أي يؤخذون منك بغته، فإن الدهر من دأبه أن يؤخذ فيه الشيء بغته وفجأة، وعمرو هو عمرو ابن عبد مناف بن قصى، الذي عهدت أي عهدته فهو من قبيل الالتفات من الخطاب إلي الغيبة، وعرعر: جبل في بلاد هذيل، والعباس هو ابن عبد المطلب القرشي وبين هذيل وقريش قرابة في النسب والدار، والشاهد فيه قطع(عمرو) وما بعده مما قبله ورفعه على الابتداء ولو نصب على البدل من(قوما) لجاز والبيت من بحر البسيط الكتاب: ١٥/٢، ديوان الهزلين: ١/٣.

والرفع جائز قوي؛ لأنه لم ينقص معنى كما فعل ذلك في النكرة.....، وأما الذي يجيء مبتدأ فقول الشاعر وهو المهلهل:

ولقد خَبَطْنَ بيونَ يَشْكُرَ خبطةً أخوالُنا وهم بنو الأعمامِ(١)

كأنه حين قال: خبطن بيوت يشكر قيل له: وما هم ؟ فقال: أخوالنا وهم بنو الأعمام، وقد يكون مررت بعبد الله أخوك، كأنه قيل له: من هو؟ أو من عبد الله، فقال أخوك.

وقال الفرزدق:-

ورثت أبي أخلاقه عاجلَ القِرى وعَبْطَ المهارِي كُومُها وشَبوبُها(٢)

كأنه قيل له: أي المهاري؟ فقال كومها وشبوبها»(٣).

فقد عرض سيبويه في هذا النص عدة أمثلة وعدة شواهد لقطع البدل لا يمكن إنكارها كما فعل بعض النحاة ولكن الذي مثل به سيبويه فى هذا النص كله قطع إلى الرفع ولغير تفصيل.

أما الوجه الآخر من القطع وهو إذا كان لتفصيل مذكور (مجموع أو معدود) فقد ذكر سيبويه فيه ثلاثة أوجه الإتباع على البدل أو النعت والقطع إلى الرفع أيضاً قال:

«ومثال ما يجيء في هذا الباب على الابتداء وعلى الصفة والبدل قوله ﷻ: ﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾(٤)، ومن

(١) خبطن يعني الخيل وفرسانها، والخبط الضرب الشديد، والمراد بالبيوت القبائل والأحياء وإنما ذكر العمومة لأنه من تغلب ابن وائل، ويشكر من بكر بن وائل، والشاهد فيه قطع: أخوالنا ورفعها والبيت من بحر الكامل.

(٢) الكوم: جمع كوماء وهي الناقة العظيمة السنام، والمهاري: جمع مهرية وهي الإبل تنسب إلى مهرة بن حيدان لنجابتها وعبطها: أن تنحر لغير علة والشبوب المسنة والشاهد قطع(كومها وشبوبها) ورفعهما ولو جرهما على البدل لجاز والبيت من بحر الطويل.

(٣) الكتاب: ٢/١٥: ١٧.

(٤) من الآية رقم(١٣) من سورة آل عمران.

الناس من يجر[١]، والجر على وجهين: على الصفة، وعلى البدل ومنه قول كثير عزه[٢].

وكنت كذى رجلين رجل صحيحة وأخرى رمى فيها الزمان فشلت[٣]

هذا الذي ذكره سيبويه لما كان البدل فيه قد وفي بالمذكور حيث وفي تفصيل الفئتين بالتثنية في قوله(فئتين) فإحداهما تقاتل في سبيل الله والأخرى كافرة وكذا الأمر في رجلين وتفصيلهما.

وسلك الرضي في شرح الكافية مسلك سيبويه فذكر ما كان لتفصيل ما قبله في النعت المقطوع وأجاز فيه البدل[٤]، أيضاً ثم اقتصر في مبحث البدل المقطوع على ما كان تفصيلاً لما قبله وقسمه إلى قسمين جائز القطع، وواجب القطع.

أما الجائز فالذي يفصل مذكورا إن كان وافيا بما في المذكور من الأعداد، وأما الواجب فإن لم يف قال:

«والذي يفصل به مذكور إن كان وافيا بما في المذكور من الأعداد جاز في التفصيل الإتباع والقطع رفعا كقوله تعالى::﴿ قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِى فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ ﴾[٥]، أي منهم فئة وقال الشاعر[٦]:

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة وأخرى رمي فيها الزمان فشلت

يروى(رجل) رفعا وجرا.

---

(١) يجر(فئة) وهي قراءة مجاهد والحسن والزهري وحميد – البحر المحيط ٣٩٣/٢.

(٢) الشلل يبس اليد أو الرجل عن داء أو هو استرخاؤهما عنه والشاهد فيه جواز الرفع على القطع والبيت من بحر الطويل وهو من شواهد ابن يعيش:٦٨/٣، شرح التسهيل: ٣٣٣/٣، المغني رقم(٧٢٠) ويسميه ابن هشام بدل التفصيل مغني اللبيب: ٥٤٤/٢.

(٣) الكتاب: ٤٣٢/١، ٤٣٣.

(٤) سبق ذكره في أمور متممات من مبحث القطع في النعت.

(٥) من الآية رقم(١٣) من سورة آل عمران.

(٦) هو كثير عزة ديوانه صـ٩٩ وقد سبق تخريج البيت.

وإن لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل وآخر كريم، وقد جاء نصب الوافي وغيره في البدل بإضمار أعني»[١].

وكذا اقتصر ابن مالك على القطع في التفصيل ومثل للأول بقول الشنفري:-

ولي نحوكم أهلون سيد عملس وأرقط زهلول وعرفاء جَيْأَلُ[٢]

ومثل للثاني بقوله ﷺ[٣] «اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ الشِّرْكُ بِاللَّهِ وَالسِّحْرُ» وقوله تعالى:﴿ فِيهِ ءَايَـٰتُۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[٤].

قال:«أي منها مقام إبراهيم، ويروي «اجْتَنِبُوا الْمُوبِقَاتِ الشِّرْكَ بِاللَّهِ وَالسِّحْرَ» بالنصب على البدل وحذف معطوف والتقدير واجتنبوا الموبقات الشرك بالله والسحر وأخواتهما، وجاز الحذف لأن الموبقات سبع ثبتت في حديث آخر، واقتصر هنا على ثنتين تنبيها على أنهما أحق بالاجتناب»[٥].

فقوله(السحَرَ) بالنصب على البدل عند تقدير محذوف يصح به الإتباع وهو قوله(وأخواتها) ليكون وافيا بالتفصيل.

وزاد ابن هشام على هذين الحكمين حكماً آخر وهو(الحسن) فقسم حكم القطع إلى جائز وواجب وحسن قال:

---

(١) شرح الكافية: ٣٤٢/١.

(٢) سيد: السيد الأسد والذئب، عملس: سريع والوصف يجعل المراد هو الذئب أرقط: به نقط بيض وسود والمراد النمر، زهلول أملس أو خفيف: عرفاء جيأل: اسمان للضبع والمراد أنه اتخذ هذه أهلا بدل أهله والشاهد قطع سيد وما بعده ورفعه على إضمار مبتدأ ويجوز أن يكون بدلا والبيت من بحر الطويل وهو من شواهد ابن يعيش:٣١/٥، خزانة الأدب:٤١٠/٣ وروايته(دونكم) مكان نحوكم.

(٣) صحيح البخاري:٩/١ وفيه «... والحج وصوم رمضان» وفي صحيح مسلم:١٣٣/٢.

(٤) من الآية رقم(٩٧) من سورة آل عمران.

(٥) شرح الكافية: ٣٤٢/١.

«ويجوز قطع البدل ويحسن مع الفصل نحو – ﴿بِشَرٍّ مِّن ذَٰلِكُمُ ٱلنَّارُ﴾[1]، ويجب إن تبع متعدداً ولم يف به نحو «اتقوا الموبقات الشرك»[2]، وقيل يقبح القطع في غير التفصيل ما لم يطل الكلام[3].

خلاصة ما تقدم:-

ذكر سيبويه القطع إلى الرفع في البدل وعرض له عدة شواهد في غير تفصيل، ثم عرض في موضع آخر ما كان لتفصيل مذكور وأجاز فيه القطع إلى الرفع والإتباع على الوصف أو البدل وكذا فعل الرضي فذكر ما كان لتفصيل مذكور في النعت المقطوع وأجاز أن يكون بدلا، وذكره مرة أخرى في البدل المقطوع وقسم القطع إلى واجب وهو ما لم يف بالمبدل منه وجائز وهو ما وفي به كما زاد الرضي وجه القطع إلى النصب بتقدير أعني واقتصر ابن مالك أيضا على بدل التفصيل بقسميه الواجب القطع والجائز القطع وقدر ابن مالك معطوفا محذوفا على رواية نصب(السحرَ) يصح به الإتباع.

والذي يبدو لي أن علة وجوب القطع إن لم يف البدل بتفصيل المبدل منه ترجع إلى أنه حينئذ يكون من بدل البعض، مع كونه خاليا من الضمير وهذا ماحمل ابن مالك على تقدير معطوف يحصل بانضمامه الوفاء بمطابقة المبدل منه لكي يصح الإتباع وزاد ابن هشام حكم الحسن وذلك عند الفصل وذهب جماعة إلي أنه قبيح إن لم يطل الكلام.

❁❁❁

(١) من الآية رقم(٧٢) من سورة الحج.
(٢) شرح الفاكهي لقطر الندى: ٢٥٧/٢ ونسبه إلى الجامع لابن هشام.
(٣) همع الهوامع: ١٢٨/٢، حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى: ٢٥٧/٢.

المبحث الخامس

القطع فى عطف النسق

تمهيد لبيان مفهوم القطع فى عطف النسق:-

المعطوف عطف نسق هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف، وحروف العطف على قسمين:-

الأول:- يكون للعطف مطلقاً أى يشرك المعطوف للمعطوف عليه فى الإعراب والمعنى كالواو وثم والفاء.

والثانى:- يشركه لفظا فحسب، أى يشركه فى الإعراب فقط وهو بل ولا ولكن.

وإذا كان الأمر كذلك كان القدر المشترك بين هذين القسمين هو إشراك المعطوف للمعطوف عليه فى إعرابه وهذا عَلَمُ التبعية.

والمعطوف قد يكون مفردا وقد يكون جملة.

فإن كان مفرداً تبع المعطوف عليه لفظا أو محلا أو تقديرا وكان ذلك تبعا لضوابط متعددة منها أنه لا يراعى حال المعطوف للمعطوف عليه باعتبار نفسه بل باعتبار صلاحيته لمباشرة العامل هو أو ما بمعناه نحو قام زيد وعمرو، وقام زيد وأنا فإنه لا يصح فى الثانية وقام أنا بل وقمت و(التاء) فى معنى(أنا).

فإن لم يصلح قُدِّر له عامل فيكون من عطف الجمل نحو أقوم أنا وزيد[1].

فإن كان أثر العامل يتغير باعتبار نوع المعمول روعى حاله مع حال المتبوع فينبى المعطوف فى يا زيد وعمرو، ويعرب فى نحو يا زيد وعبدالله لأنه لم يوجب البناء على الضم فى الأول وجود(يا) بل لكونه مفردا معرفة أيضا بخلاف الآخر فإنه مضاف.

أما إن كان المعطوف جملة ففى مراعاة حالها مع المعطوف عليها خلاف بين النحاة فى عطف الخبرية على الإنشائية وعكسه حيث أجازه الصفار تلميذ ابن عصفور وجماعة ومنعه ابن مالك وابن عصفور ونقله فى شرح الإيضاح عن

(١) عند ابن مالك وخالفه أبو حيان وقال: ما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص النحويين والمعربين من أن زيدا معطوف على الضمير المستتر فى أقوم المؤكد بأنا، شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٢١/٣.

الأكثرين وكذا فى عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفيه ثلاثة أقوال: الجواز مطلقا، والمنع مطلقا، والجواز مع الواو فقط وهذا الرأى لأبى على الفارسى.(١)

وأما عن محل الجملة المعطوفة فهى تابعة للمعطوف عليه فإن عطفت على مفرد فلها محله من الإعراب نحو زيد منطلق وأبوه ذاهب إن قدرت الواو عاطفة على الخبر.(٢)

ويكون لها محل أيضا إن عطفت على جملة ذات محل نحو زيد قام أبوه وقعد أخوه.(٣) بالعطف على جملة الخبر.

ويكون لا محل لها إن عطفت على ما لا محل لها نحو قام زيد وقعد عمرو.

نخلص من هذا التقديم إلى أن العطف يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول تبعا لضوابط حددها النحاة وانبنى عليها العديد من المسائل.

مفهوم القطع فى باب العطف:ـ

إذا كان العطف يقتضى إدخال ما بعد العاطف فى حكم ما قبله فإن القطع فى هذا الباب يتمثل فى استقلال الثانى عن الأول إعرابيا بأن لا يشترك معه فى الحكم الإعرابى وقد سمى هذا الاستقلال عند النحاة بأسماء متعددة هى فى مضمونها قطع كالاستئناف والابتداء، وقولى هنا قطع للعطف هو من التسامح فى اللفظ أعنى به الاستقلال الإعرابى حالة توسط حرف من حروف العطف، ولكن هذا الحرف قد خرج من العطف إلى الاستئناف أو الابتداء.

ومما يؤكد أن القطع فى باب العطف يعنى الاستقلال الإعراب أنه عندما نسب أحد حروف العطف إلى القطع وهى(أم) فى قسم من قسميها وهى(أم) المنقطعة علل النحاة هذه التسمية باستقلال ما بعدها عما قبلها.

قال سيبويه:-

(١) الأشمونى ١٢١/٣، ١٢٢ بتصرف.

(٢) فإن قدرت الواو للحال فهى فى محل نصب، ولو قدر العطف على الجملة فلا موضع لها.

(٣) فإن قدرت الواو للحال كانت فى محل نصب، وإن قدر العطف على الجملة الكبرى فلا محل لها.

« أما (أم) فلا يكون الكلام بها إلا استفهاما ويقع الكلام بها فى الاستفهام على وجهين: على معنى أيهما وأيهم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر منقطعا من الأول ».(١)

وقال فى موضع آخر:-

« ويدلك على أن هذا الآخر منقطع من الأول قول الرجل: إنها لإبل ثم يقول: أم شاء يا قوم،... ».(٢)

وقال ابن السراج:-

« وأما الموضع الثاني من موضعى(أم) فأن تكون منقطعة مما قبلها خبرا كان أو استفهاما... ».(٣)

وقال الهروى:-

« تكون(أم) بمعنى(بل) وتسمى المنقطعة؛ لأنها منقطعة عما قبلها، وما بعدها قائم بنفسه غير متعلق بما قبله ».(٤)

وقال الأشمونى:-

« سميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين ».(٥)

وبناء على ما تقدم يكون المفهوم من القطع هنا هو استقلال ما بعد العاطف وقيامه بنفسه بحيث لا يتعلق بما قبله وهذا الأمر يتحقق فى الجملة إن لم يحل محلها المفرد؛ لأن المفرد لا يستقل بنفسه ولذلك عندما يقطع المفرد المعطوف تحول بالقطع إلى جملة ويتضح ذلك فى قطع النعت المعطوف من قوله تعالى: ﴿...وَٱلۡمُوفُونَ بِعَهۡدِهِمۡ إِذَا عَٰهَدُواْۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِي ٱلۡبَأۡسَآءِ...﴾(٦).

فالصابرين نصب على المدح قال الفراء:-

---

(١) الكتاب ١٦٩/٣.

(٢) المرجع السابق ١٧٢/٣.

(٣) الأصول ٨٥/٢.

(٤) الأزهية فى علم الحروف صـ١٢٧.

(٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٠٥/٣.

(٦) البقرة ١٧٧، ومنه أيضا قوله تعالى: ﴿...وَٱلۡمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ وَٱلۡمُؤۡتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ..﴾ من الآية ١٦٢ من سورة النساء.

« وينصبون بعض المدح، فكأنهم ينوون إخراج المنصوب بمدح مجدد غير متبع لأول الكلام ».[1]

ونقل الإمام الرازي هذا الرأى للفراء ورأيا آخر للكسائي وهو عطف الصابرين على ذوى القربى من قوله تعالى ﴿وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ ورده الفخر الرازي بأنه يكون من صلة من فى قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ ثم يكون الموفون معطوف على من قبل استكمال الصلة، أما إن جعلت الموفون رفعا على المدح فيكون أشنع لأن المدح جملة فإذا لم يجز الفصل بالمفرد فلأن لا يجوز بالجملة كان ذلك أولى.

قال الفخر الرازي بعد أن ذكر رأى الكسائي:

" فعلى هذا قوله(والصابرين) من صلة من وقوله(والموفون) متقدم على قوله(والصابرين) فهو عطف على(من) فحينئذ قد عطف على الموصول قبل صلته شيئا، وهذا غير جائز لأن الموصول مع الصلة بمنزلة اسم واحد ومحال أن يوصف اسم أو يؤكد أو يعطف عليه إلا بعد تمامه وانقضاء جميع أجزائه، أما إن جعلت قوله(والموفون) رفعا على المدح، وقد عرفت أن هذا الفصل غير جائز بل هذا أشنع لأن المدح جملة فإذا لم يجز الفصل بالمفرد فلأن لايجوز بالجملة كان ذلك أولى ".[2]

وقطع الصابرين عما قبله على رأى الفراء يصير بهذا القطع جملة مستأنفة كما سبق فى مبحث النعت، والصابرين نعت من وجه وعطف من وجه آخر فهى قطع لكليهما.

والغرض من قطع النعت المدح، والغرض من قطع العطف الاستئناف.

والحديث عن كونها جملة مستأنفة يقودنا إلى مسميات النحاة للقطع فى باب العطف حيث تحقق هذا المفهوم للقطع فى أكثر من مسمى فسماه النحاة قطعا واستئنافا وابتداء وفيما يلى توضيح ذلك.

---

(١) معانى القرآن ١٠٥/١.

(٢) مفاتيح الغيب ٣٩/٥.

أولاً: الاستئناف:

« الاستئناف لغة هو الابتداء[١] يقال استأنفت الشئ، إذا ابتدأته وأخذت أوله ومن هنا أطلق ابن هشام على الجملة المستأنفة الابتدائية أيضاً غير أنه ذكر أن تسميتها مستأنفة أوضح فقال فى الجمل التى لا محل لها من الإعراب:-

« الأولي:

الابتدائية، وتسمى أيضا المستأنفة، وهو أوضح، لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضا على الجمل المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل ».[٢]

وقسم ابن هشام الجملة المستأنفة إلى قسمين قال:-

« ثم الجمل المستأنفة نوعان:-

أحدهما:

الجملة المفتتح بها النطق، كقولك ابتداء(زيد قائم) ومنه الجمل التى يفتتح بها السور.

والثانى:

الجملة المنقطعة عما قبلها... ».[٢]

واختار الدكتور فخر الدين قباوة أن يفصل بينهما فقال:-

« والحق أن يفصل بين الجملتين؛ لأن الاستئنافية هى الجملة تأتى فى أثناء الكلام منقطعة عما قبلها صناعيا[٣] لاستئناف كلام جديد فهى لابد أن يكون قبلها كلام تام ».[٤]

والاستئناف قد يكون طريقة الحرف أى حرف الاستئناف كقوله تعالى: ﴿..لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ..﴾[٥]

---

(١) لسان العرب، التاج(أنف).

(٢) المغنى ٤٤٠/٢.

(٣) المراد بالانقطاع الصناعى عدم التعلق بإتباع أو إخبار أو وصفية... ولا يضر الارتباط معنى، لأن الارتباط المعنوى لا يستلزم محلية الإعراب حاشية الأمير ٤٦/٢.

(٤) إعراب الجمل وأشباه الجمل صـ٣٦.

(٥) من الآية ٥ من سورة الحج ٥.

وقد لا يكون بالحرف كقوله تعالى: ﴿..قُلْ سَأَتْلُوا۟ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا ﴿٨٣﴾ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ..﴾[1]

والذى يعنينى فى هذا المبحث هو الاستئناف بحرف من حروف العطف[2]، والابتداء الذى يكون عن طريق حرف من حروف الابتداء كحتى الابتدائية قال الرضى عنها:-

« حرف ابتداء أى حرف استيناف[3] أى ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ».[4]

حروف العطف التى وردت للاستئناف:-

جاء للاستئناف من حروف العطف الواو والفاء وثم[5] وأو وحتى الابتدائية، وأم المنقطعة، وبل التى للإضراب الانتقالى ولكن مجردة عن الواو العاطفة.

وكان للمضارع نصيب كبير من هذا القطع مع بعض هذه الحروف ولذلك آثرت أن أذكر أولاً أحوال القطع فى المضارع ثم أتلوه بالقطع فى غيره.

أولاً:- القطع فى الفعل المضارع:-

قطع الفعل المضارع الواقع بعد حرف من حروف العطف عن متابعة ما قبله فى النصب كما قطع أيضا فى الجزم.

قطعه فى حالة نصب ما قبله:-

قال سيبويه:- « هذا باب اشتراك الفعل فى أن وانقطاع الآخر من الأول الذى عمل فيه أن ».

قال:-

« فالحروف التى تشرك الواو والفاء وثم وأو، وذلك قولك أريد أن تأتينى ثم تحدثنى، وأريد أن تنطق بجميل أو تسكت ولو قلت أريد أن تأتينى ثم تحدثنى جاز كأنك

(١) الكهف ٨٣، ٨٤.

(٢) تسميتها حروف العطف من باب التسامح وإلا فقد عدل بها إلى الاستئناف.

(٣) أبدل الرضى الهمزة ياء إبدالا قياسيا من جنس حركة ماقبلها.

(٤) شرح الكافية ٢٤٣/٢.

(٥) الكتاب ٨٩/٣.

قلت أريد إتيانك ثم تحدثنى، ويجوز الرفع فى جميع هذه الحروف التى تشرك على هذا المثال، وقال ﷻ: ﴿ مَاكَانَ لِبَشَرٍ أَن يُؤْتِيَهُ ٱللَّهُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا۟ عِبَادًا لِّى مِن دُونِ ٱللَّهِ ... ﴾[1] ثم قال سبحانه: ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ .. ﴾[2] فجاءت منقطعة من الأول؛ لأنه أراد ولا يأمركم الله...

وتقول أريد أن تأتينى فتشتُمنى، لم يرد الشتيمة ولكنه قال كلما أردت إتيانك شتمتنى، هذا معنى كلامه فمن ثم انقطع من أن، قال رؤبة:-

*** يريد أن يعربه فيعجمه ***[3]

أى فإذا هو يعجمه، وقال ﷻ: ﴿ .. لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِى ٱلْأَرْحَامِ ... ﴾[4] أى نحن نقر فى الأرحام، لأنه ذكر الحديث للبيان ولم يذكر للإقرار ».[5]

وقال ابن يعيش:-

« اعلم أن هذه الحروف من حروف العطف أعنى الواو والفاء وثم إذا عطفت أدخلت الثانى فى حكم الأول واشركته فى معناه، فإذا قلت « أريد أن تأتينى ثم تحدثنى » جاز النصب بالعطف على الأول ويكون الثانى داخلا فى الإرادة. كالأول

---

(١) من الآية ٧٩ آل عمران.

(٢) من الآية ٨٠ من سورة آل عمران ﴿ وَلَا يَأْمُرَكُمْ أَن تَتَّخِذُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ أَرْبَابًا ... ﴾ .

(٣) من الرجز وقبله

الشعر صعب وطويل سلمه إذا ارتقى فيه الذى لا يعلمه

زلت به إلى الحضيض قدمه والشعر لا يسطيعه من يظلمه

والشاهد فيه رفع « فيعجمه » على القطع، أى فإذا هو يعجمه. ولا يجوز النصب على العطف لفساد المعنى؛ لأنه لا يريد إعجامه، وإعجامه أن يجعله مشكلا لا بيان له، أو يأتى به أعجميا فيلحن فيه.

(٤) من الآية ٥ من سورة الحج.

(٥) الكتاب ٥٢/٣، ٥٣.

كأنك قلت أريد أن تأتينى ثم أريد أن تحدثنى ويجوز الرفع على القطع والاستئناف كأنك قلت: أريد أن تأتينى ثم أنت تحدثنى ».[١]

وقال سيبويه عن(أو) بعد أن ذكر أن انتصاب الفعل بعدها بإضمار أن[٢] كما كان مع الفاء والواو: ومعنى(أو) على(إلا أنْ)[٣] ومثّل له بقول امرئ القيس:-

فقلت له لا تبك عينك إنما نحاول مُلْكا أو نموتَ فنعذرا[٤]

قال:-

« والقوافى منصوبة، فالتمثيل على ما ذكرت لك، والمعنى على إلا أن نموت فنعذرا...

ولو رفعت لكان عربيا جائزا على وجهين: على أن تشرك بين الأول والآخر[٥]، وعلى أن يكون مبتدأ مقطوعا من الأول يعنى أو نحن ممن يموت.

وقال جل وعز: ﴿...سَتُدْعَوْنَ إِلَىٰ قَوْمٍ أُولِي بَأْسٍ شَدِيدٍ تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ...﴾[٦]،

وإن شئت كان على الإشراك وإن شئت على: أو هم يسلمون ».[١]

---

(١) شرح المفصل ٣٩/٧.

(٢) خلافا للفراء حيث ذهب إلى أنها منصوبة بالخلاف وذهب الجرمى إلى أن هذه الأحرف نواصب بنفسها. شرح المفصل ٢١/٧.

(٣) يختلف معنى(أو) التى تدخل على المضارع عن التى تدخل على الاسم فقد فسرها سيبويه هنا بإلا أن وقال المبرد(إلا أن يكون، وحتى يكون). المقتضب ٣٨٢/٢، أما الداخلة على الاسم فهى لأحد الشيئين على الإبهام، وذهب الكوفيون إلى أنها مع الاسم بمعنى الواو وبمعنى بل. الإنصاف ٤٨٠/٢ مسألة ٦٧.

(٤) البيت من الطويل من قصيدة لأمرئ القيس الكندى يقولها عند ذهابه إلى قيصر الروم يستجير به والشاهد فيه قوله « أو نموت فنعذرا » حيث نصب المضارع بعد(أو) وهو من شواهد سيبويه ٤٧/٣، المقتضب ٣٢٨/٢، ابن يعيش ٢٢/٧، الأزهية صـ١٢٢، شرح أبيات سيبويه ٥٩/٢، الخصائص ٢٦٣/١، اللمع صـ٢١١، الأشمونى ٢٩٥/٣، شواهد العينى ٨١٠.

(٥) أى حمل نموت على نحاول.

(٦) الفتح ١٦. فى مصحف أُبَىٍّ(أو يسلموا) على معنى إلا أن يسلموا، وحتى يسلموا. المقتضب ٣٢٨/٢، شرح المفصل ٢٣/٧.

حكم القطع بعد هذه الأحرف:ـ

حكم القطع للمضارع بعد هذه الأحرف له ضابط عام وهو جواز حمله على الأول من جهة المعنى وعدم الجواز إذ هو قسيم القطع فى هذا الموضع، وعلى ذلك كلما جاز أن يشترك المعطوف مع المعطوف عليه من حيث المعنى جاز القطع.

وإن لم يجز حمله على الأول وجب القطع وتفصيل ذلك:-

أنه وجب القطع فى قول رؤبة:ـ

*** يريد أن يعربه فيعجمه *(٢)**

أى فهو يعجمه كما قدره سيبويه، لأنه لو نصبه لكان داخلا فى الإرادة وليس المعنى عليه، وقال سيبويه:-

« ومما جاء منقطعا قول الشاعر، وهو عبد الرحمن بن أم الحكم

على الحكم المأتىّ يوما إذا اقَضَى قَضيَته أن لا يجورَ ويقْصِدُ(٣)

كأنه قال: عليه غير الجَوْر، ولكنه يقصد أو هو قاصد، فابتدأ ولم يحمل الكلام على أن، كما تقول: عليه أن لا يجور، وينبغى له كذا وكذا، فالابتداء فى هذا أسبق وأعرف؛ لأنها بمنزلة قولك، كأنه قال: ونَوْلُك فمن ثم لا يكادون يحملونها على أن ».(٤)

وقال ابن يعيش:-

---

(١) الكتاب ٤٧/٣.

(٢) سبق تخريج البيت صـ ٥٣٤.

(٣) البيت من الطويل ونسبه سيبويه لعبد الرحمن بن أم الحكم ونسبه ابن يعيش لأبى اللحام التغلبى واسمه حريص والحكم: الحاكم الذى يقضى بين القوم، والقضية: الحكم، والقصد العدل، والشاهد فيه رفع(يقصد) على القطع؛ لأن معناه: وينبغى له أن يقصد، كأنه قال. فليقصد فى حكمه، وهو من شواهد سيبويه ٥٦/٣، ابن يعيش ٤٠/٧، المغنى ٥٨١، الخزانة ٦١٣/٣، شرح الكافية ٢٤٨/٢، ٢٤٩.

(٤) الكتاب ٥٦/٣.

« لا يصح النصب بالعطف على الأول لأنه يفسد المعنى؛ لأنه يصير عليه غير الجور وغير القصد وذلك فاسد والوجه الرفع على الابتداء والمراد عليه غير الجور وهو يقصد ».(١)

وقال ابن هشام مستشهداً بالبيت:-

« وهذا متعين للاستئناف؛ لأن العطف يجعله شريكا فى النفى، فيلزم التناقض ».(٢)

ومنه قوله تعالى: ﴿ ..لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ ... ﴾(٣).

قال السيرافى:-

« لا يصح نصب(نقر) وحمله على نبين، وذلك أن الله ﷻ ذكر خلق الإنسان من تراب، ونقله من حال إلى حال، وهم معترفون بذلك ليبين به البعث الذى لا يعترفون به، فقال عز من قائل: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّنَ ٱلْبَعْثِ .. ﴾(٤)... الآية فبين جل ثناؤه بقدرته على هذه الأحوال التى يعترفون بها قدرته على البعث؛ لأنه إحياء ما قد بلى ورم، وصار ترابا...

وذكر الله تبارك وتعالى ذلك لهم ليبين لهم أمر البعث وليس ذكره لذلك ليقر فى الأرحام ».(٥)

وجاز القطع فى قول الشاعر:-(٦)

فما هو إلا أن أراها فجأة فأبهت حتى ما أكاد أجيب

قال سيبويه:-

---

(١) شرح المفصل ٤٠/٧.

(٢) مغنى اللبيب ٤١٤/٢.

(٣) سورة الحج من الآية(٥).

(٤) سورة الحج من الآية(٥).

(٥) تقريرات السيرافى على الكتاب ٥٣/٣.

(٦) البيت لعروة بن حزام، ويروى أيضا لكثير عزة فى حماسة ابن الشجرى وهو من بحر الطويل والشاهد فيه رفع أبهت على القطع ويجوز فيه النصب بحمله على(أن) وهو من شواهد سيبويه ٤٥/٣، ابن يعيش ٣٨/٧، شرح الكافية ٢٤٩/٢، الخزانة ٦١٥/٣.

« وسألت الخليل عن قول الشاعر، لبعض الحجازيين

فما هو إلا... البيت

فقال: أنت فى أبهت بالخبار، إن شئت حملتها على أن، وإن شئت لم تحملها عليها فرفعت، فكأنك قلت: ما هو إلا الرأْىُ فأبهت ».[١]

رفع المضارع على القطع والاستئناف بعد فاء السببية وواو المعية:ـ

فاء السببية فاء قصد بها سببية ما قبلها لما بعدها، ينصب المضارع بعدها بأن مضمرة وذلك إذا كانت مسبوقة بنفى أو طلب محضين.

ونصب المضارع بعدها قرينة للعدول عن العطف على الفعل إلى النصب[٢] كقوله تعالى: ﴿..لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا...﴾[٣] والواو مثلها فى نصب المضارع بعدها بشرط دلالتها على الجمعية وتقدم نفى أو طلب محضين كالفاء، ومثّل لها ابن مالك فى الألفية بنحو لا تكن جلدا وتظهر الجزع أى لا تجمع بين هذين ومنه قوله تعالى: ﴿..وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[٤].

ويرفع المضارع بعد الفاء إذا انتفت إرادة السببية قال سيبويه:-

« واعلم أنك إن قلت: ائتنى فأحدثُك، ترفع. وزعم الخليل: أنك لم ترد أن تجعل الإتيان سببا لحديث، ولكنك كأنك قلت: ائتنى فأنا ممن يحدثك البتة جئت أولم تجئ...

ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سَمْلق[٥]

---

(١) الكتاب ٣/٥٤.

(٢) ذكرته فى مبحث القطع من باب العطف باعتبار أصل هذه الحروف، وإلا فقد عدل بها عن العطف.

(٣) من الآية ٣٦ فاطر.

(٤) منالآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

(٥) البيت لجميل بن معمر العذرى وهو من الطويل، والقواء القفر، والبيداء القفر، والسملق الأرض المستوية أو الجرداء لا شجر فيها، والشاهد فيه رفع(ينطق) على الاستئناف والقطع، أى فهو

لم يجعل الأول سببا للآخر، ولكنه جعله ينطق على كل حال كأنه قال: فهو مما ينطق كما قال: ائتنى فأحدثك فجعل نفسه ممن يحدثه على كل حال ».[١]

وذهب الرضى إلى أن الأصل فيما بعد الفاء الرفع على أنها جملة مستأنفة وإنما صرفوه إلى النصب للتنصيص على كونها سببية وقد يرفع قليلا قال:-

« وكان الأصل فى جميع الأفعال المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على أنها جملة مستأنفة؛ لأن فاء السببية لا تعطف وجوبا[٢] بل الأغلب أن يستأنف بعدها الكلام كإذا المفاجأة ومعنياهما أيضا متقاربان، ولذلك تقعان فى جواب الشرط إلا أن إذا المفاجأة مختصة بالاسمية، وقد يبقى ما بعد فاء السببية على رفعه قليلا كقوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾[٣]، وقوله:-

*** ألم تسأل الربع القواء فينطق * .....**

جاء جميع هذا على الأصل، ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب».[٤]

وأجمل ابن مالك حكم الواقع بعد الفاء فقال:-

« إذا قصد بالمضارع بعد الفاء اشتراكه بما قبلها فى حكمه، تبعه فى الإعراب كقولك: زيد يأتينى فيحدثُنى، وأريد أن يأتينى فيحدثَنى، وإن تأتنى فتحدثْنى أكرمْك.

وإن قصد به أنه مسبب مبنى على مبتدأ محذوف، أو مرتب للاستئناف رفع، كقولك: ما تأتينى فتحدثُنى فترفع على جعل الإتيان سببا للحديث وتقديره: فأنت تحدثُنى. وعلى الاستئناف إثبات الحديث بعد نفى الإتيان، على معنى وتحدثنى الساعة.

وإن قصد به أنه مسبب غير مبنى على مبتدأ محذوف أو مرتب لإفادة نفى الجمع نصب كقولك: ما تأتينى فتحدثَنى فينصب على جعل الإتيان سببا للحديث،

ينطق وهو من شواهد سيبويه ٣٧/٣، ابن يعيش ٣٦/٧، شرح الكافية ٢٤٥/٢، التصريح ٢٤٠/٢، المغنى ١٩٠/١.

(١) الكتاب ٣٦/٣، ٣٧.

(٢) خلافا لابن مالك حيث ذكر أنها تكون للعطف فى جميع أماكنها. شرح التسهيل ٢٧/٤.

(٣) منالآية ٣٦ من سورة المرسلات.

(٤) شرح الكافية ٢٤٥/٢.

وتقديره: إن تأتنى تحدثنى، أو على الترتيب لنفى الجمع بين الفعلين وإرادة معنى: ما تأتينى محدثا، أى قد تأتينى وما تحدث ».(١)

وذهب ابن هشام إلى أن الفاء فى ذلك للعطف، وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل، وإنما يقدر النحويون كلمة(هو) ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف.(٢)

أما رفع المضارع بعد الواو فكقوله تعالى: ﴿..يَٰلَيۡتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾(٣)، وكان عبدالله بن أبى إسحاق ينصب هذه الآية قال سيبويه:-

« وتقول: زرنى وأزوُرك، أى أنا ممن قد أوجب زيارتك على نفسه، ولم ترد أن تقول لتجتمع منك الزيارة وأن أزورَك تعنى لتجتمع منك الزيارة فزيارة منى، ولكنه أراد أن يقول زيارتك واجبة على كل حال، فلتكن منك زيارة ».(٤)

وسوى الرضى بين المعنى على النصب والمعنى على الرفع فقال:-

« وكذا لا منع من إبقاء الرفع فيما بعد واو الجمع إذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو اضربنى وأضربُك بالرفع ».(٥)

رفع المضارع على الاستئناف فى جواب الطلب عند سقوط الفاء:

إذا سقطت الفاء فى جواب الطلب(٦) جزم المضارع إن قصد الجزاء، فإن لم يقصد الجزاء رفع المضارع على الاستئناف قال سيبويه:-

« هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض.

---

(١) شرح التسهيل ٢٧/٤.

(٢) المغنى ١٩٠/١ بتصرف.

(٣) الأنعام ٢٧ وهى قراءة ابن عامر. البحر المحيط ١٠٢/٤، وقرأ حفص وحمزة ويعقوب بنصب(نكذب) و(نكون). إتحاف فضلاء البشر ٢٠٦.

(٤) الكتاب ٤٥/٣.

(٥) شرح الكافية ٢٤٥/٢.

(٦) ذهب الكوفيون إلى أنه يجزم مع النفى أيضا عند سقوط الفاء ورده الزجاج بأنه لا سماع معهم ولا قياس قال الشيخ يس: « لكن قد يقال النفى سببا نحو ما تعظمنا نهنك. حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٦٨/١.

فأما ما انجزم بالأمر فقولك: ائتنى آتك، وأما ما انجزم بالنهى فقولك: لا تفعل يكن خير لك...

وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إن تأتنى بإن تأتنى؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتنى غير مستغنية عن آتك...

وإن شئت رفعت على أن لا تجعله معلقا بالأول ولكنك تبتدئه وتجعل الأول مستغنيا عنه، كأنه يقول: ائتنى أنا آتك. ومثل ذلك قول الأخطل:-

وقال رائدُهم أرْسُوا نزولها فكل حتف امرئ يمضى لمقدارِ(١)

وقال الأنصارى:-

يا مالِ والحقُّ عنده فقفوا تُؤتَونْ فـــيه الوفاء معترفا(٢)

كأنه قال إنكم تؤتون فيه الوفاء معترفا....

وتقول: لا تدن منه يكن خيرا لك. فإن قلت لا تدن من الأسد يأكلْك فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس؛ لأنك لا تريد أن تجعل تباعده من الأسد سببا لأكله.

---

(١) البيت من الطويل نسب للأخطل وليس فى ديوانه، والرائد: الذى يتقدم القوم يطلب الماء والكلأ، والمراد هنا زعيم القوم، أرسوا من إرساء السفينة أى أقيموا، وضمير المفعول نزاولها للحرب أى اقيموا نقاتل فإن موت كل نفس يجرى بمقدار والشاهد فيه رفع(نزاولها) على الاستئناف قال فى هامش الكتاب ولو أمكنه الجزم على الجواب لجاز، ويفهم من هذا الكلام أن القطع واجب، وهذا ما قرره ابن يعيش فى حواشي شرح المفصل بما بين الجملتين من كمال الانقطاع، فالأولى إنشائية لفظا ومعنى والثانية خبرية لفظا ومعنى، فكما لا يجوز العطف لا يجوز الجزم فى جواب الأمر؛ لأن الغرض تعليل الأمر بالإرساء بالمزاولة، والأمر فى الجزم على عكس ذلك فإنه يصير الإرساء علة المزاولة الكتاب ٩٦/٣، شرح المفصل ٥١/٧.

(٢) البيت من المنسرح وهو لعمرو بن الإطنابة ألأنصارى(يا مال) رجح فى هامش الكتاب أنه ترخيم مالك، وهى قبيلة والمعنى قفوا عند الحق نعترف لكم بالوفاء والشاهد فيه رفع تؤتون على الاستئناف قال فى حواشى الكتاب: " ولو أمكنه الجزم لجاز » والقول فيه كالقول فيما قبله. الكتاب ٩٦/٣.

فإن رفعت فالكلام حسن كأنك قلت: لا تدن منه فإنه يأكلُك ».[١]

وذكر المبرد لرفع الفعل فى هذا الموضع ثلاثة أوجه قال:-

« وتقول مره يحفرها » فالرفع على ثلاثة أوجه، والجزم على وجه واحد، وهو أجود من الرفع، لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها.

أما الرفع فأحد وجوهه: أن يكون(يحفرها) على قولك: فإنه ممن يحفرها، كما كان "لا تدن من الأسد يأكلك ".

ويكون على الحال، كأنه قال: مرة فى حال حفره فلو كان اسما لكان مره حافرا لها.

ويكون على شئ هو قليل فى الكلام، وذلك أن تريد: مره أن يحفرها، فتحذف[٢] أن وترفع الفعل؛ لأن عامله لا يضمر ».[٣]

وعلى ذلك فالرفع يحتمل فيه ثلاثة أوجه عرضها المبرد وهو كونه مرفوعا على الاستئناف أو كونه حالا ويدخل فيه أيضا ما كان صفة[٤] كقوله تعالى: ﴿..فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا﴾[٥]، أو على معنى أن يحفرها مع حذف أن ورفع الفعل ولكن هذا الوجه قليل كما ذكره.

اختلاف النفى عن النهى:-

سوى الزمخشرى بين النفى والنهى الذى لم يجز فيه الجزم قال:

« فلا يجوز أن تقول لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم لأن النفى لا يدل على الإثبات ولذلك امتنع الإضمار فى النفى فلم يقل ما تأتينا تحدثنا ولكنك ترفع على القطع كأنك قلت لا تدن منه فإنه يأكلك ».[٦]

---

(١) الكتاب ٣/٩١ – ٩٧ بتصرف.

(٢) يقصد أنه ليس من مواضع إضمار أن ولذلك قال تحذف.

(٣) المقتضب ٢/٣٨٥، شرح المفصل ٧/٥٢.

(٤) لكون(وليا) نكرة.

(٥) من الآية ٥ مريم.

(٦) المفصل بشرح ابن يعيش ٧/٤٩.

ولم يرتض ذلك ابن يعيش بل فرق بينهما من حيث كون النهى والاستفهام وغيرها من الطلب ليس فيه قطع بوقوع الفعل ومن هنا تضمن معنى الشرط، بخلاف النفى ففيه قطع بنفى الفعل قال ابن يعيش:-

« قال النحويون إنه لا يجوز أن تقول لا تدن من الأسد يأكلك بالجزم لأن التقدير عندهم أن يعاد لفظ الأمر والنهى فيجعل شرطا جوابه ما ذكر بعد الأمر والنهى فيصير التقدير إن لا تدن من الأسد يأكلك وهذا محال «قال – يعنى الزمخشري – ولذلك امتنع ما تأتينا تحدثنا بالجزم يشير إلى المانع من جواز الجزم مع النفى من حيث امتنع مع النهى لأنه يصير التقدير ما تأتينا إن لا تأتينا تحدثنا وذلك محال.

وليس الأمر على ما ظن، لأن النهى يجوز فى موضع ويمتنع فى آخر ألا ترى أنك إذا قلت لا تعص الله يدخلك الجنة كان صحيحاً لأن التقدير إن لا تعصه وهذا كلام سديد، ولو قلت لا تعصى الله يدخلك النار كان محالا؛ لأن عدم المعصية لا يوجب النار، وأنت فى طرف النفى لا تجوز الجواب بالجزاء بحال فعلم أن العلة المانعة فى طرف النفى غير العلة المانعة من طرف النهى، وإنما لم يجز الجواب مع النفى بالجزم لأنه ليس فيه معنى الشرط إذ كان النفى فيه يقع على القطع نحو قولك ما يقوم زيد فقد قطع بأنه ليس يقوم، فالأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض فليس فيه قطع بوقوع الفعل فمن هنا تضمن معنى الشرط ».[1]

حكم القطع فى هذا الموضع:-

ارتبط جواز القطع فى هذا الموضع ووجوبه بإمكان تقدير الجزاء وعدم إمكان ذلك.

فإن أمكن تقدير الجزاء جاز القطع مع كون الجزم أجود كما عبر عنه المبرد بقوله:-

(١) شرح المفصل ٧/٥٠.

« تقول « مرة يحفرُها »، و « مره يحفرْها » فالرفع على ثلاثة أوجه والجزم على وجه واحد هو أجود من الرفع، لأنه على الجواب كأنه إن أمرته حفرها ».[١]

وإن امتنع تقدير الجزاء وجب الرفع على الاستئناف ومنه لا تدن من الأسد يأكلك قال سيبويه:-

« فهو قبيح إن جزمت وليس وجه كلام الناس ».[٢]

(١) المقتضب ٣٨٥/٢.
(٢) الكتاب ٩٧/٣.

قطع المضارع المعطوف على جواب الشرط:-

إذا عطف المضارع بالواو والفاء وثم على جواب الشرط المجزوم جاز فى المضارع الجزم بالمعطف على الجواب، والرفع على الاستئناف، وجاز فيما بعد الواو والفاء النصب على السببية والجمعية، أو على الصرف كما هو مذهب الفراء.

قال سيبويه:

« وتقول إن تأتنى آتك فأحدثُك هذا الوجه، وإن شئت ابتدأت وكذلك الواو وثم، وإن شئت نصب بالواو والفاء كما كان بين المجزومين.(١)

وأعلم أن ثم لا ينتصب بها كما ينتصب بالواو والفاء، ولم يجعلوها يضمر بعدها(أنْ)، وليس يدخلها من المعانى ما يدخل فى الفاء، وليس معناها معنى الواو ولكنها تشرك ويبتدأ بها ».(٢)

ومثل سيبويه لثم بقوله تعالى: ﴿..وَإِن يُقَـٰتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ ٱلْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾(٣) هذا فى الرفع، ومثل للجزم بقوله تعالى: ﴿..وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟﴾(٤) ولكنه استضعف وجه النصب فقال:-

« واعلم أن النصب بالفاء والواو فى قوله: إن تأتنى آتك وأعطيَك ضعيف، وهو نحو من قوله(٥):

*** فألحق بالحجاز فاستريحا ***

(١) كما كان قبل استكمال جواب الشرط، أى بين الشرط والجواب.

(٢) الكتاب ٨٩/٣.

(٣) من الآية ١١١ آل عمران.

(٤) من الآية ٣٨ محمد.

(٥) عجز بيت من الوافر وصدره

*** سأترك منزلى لبنى تميم ***

نسبه العينى والسيوطى للمغيرة بين حبناء والشاهد فيه نصب(فأستريح) بعد الفاء فى ضرورة الشعر حيث لم يسبق بنفى أو طلب وهو من شواهد المقتضب ٣٢١/٢، وابن يعيش ٥٥/٧، شرح التسهيل ٣٠/٤، الأشمونى ٣٠٥/٣، والعينى ٨٢٠، المغنى ١٩٨/١.

فهذا يجوز وليس بحد الكلام ولا وجهه إلا أنه فى الجزاء صار أقوى قليلا؛ لأنه ليس بواجب أنه يفعل، إلا أن يكون من الأول فعل، فلما ضارع الذى لا يوجبه كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه ».(١)

ومثل ابن يعيش للفاء بقوله تعالى: ﴿..وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ...﴾(٢).

قال:-

« قرئ فيغفر جزما ورفعا ».(٣)

إلا أنه أجاز النصب بعد الفاء فقط فقال:-

« وحكم الجميع واحد – يعنى الواو والفاء وثم – إلا الفاء فإنه قد أجاز بعضهم فيه النصب وقرأ الزعفرانى: ﴿..يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فيغفرَ لِمَن يَشَآءُ...﴾(٢) وقد استضعفه سيبويه لأنه موجب ».(٣)

وذكر الرضى جواز الجزم والرفع على الاستئناف، وخص النصب بالواو والفاء ولم ينص على ضعفه.(٤)

حكم القطع فى هذا الموضع:-

حكم القطع بعد المجزوم كحكمه بعد المنصوب، فهو جائز فى كل ما جاز فيه إشراك مع الأول فى نصب أو جزم. وواجب فيما لا يجوز حمله على الأول.

وقد استحسنه سيبويه فيما إذا كان الجواب غير ظاهر الجزم بأن كان جملة اسمية قال:-

(١) الكتاب ٩٢/٣، شرح التسهيل ٤٥/٤.
(٢) من الآية ٢٨٤ البقرة.
(٣) شرح المفصل ٥٥/٧
(٤) شرح الكافية ١٦١/٢.

« وتقول: إن تأتنى فهو خير لك وأكرمُك وإن تأتنى فأنا آتيك وأحسنُ إليك. وقال ﷻ: ﴿..وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا ٱلْفُقَرَآءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ۚ وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّـَٔاتِكُمْ...﴾[1].

والرفع هنا وجه الكلام، وهو الجيد؛ لأن الكلام الذى بعد الفاء جرى مجراه فى غير الجزاء فجرى الفعل هنا كما كان يجرى فى غير الجزاء وقد بلغنا أن بعض القراء قرأ: ﴿ مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ ۚ ويذرْهم فِى طُغْيَٰنِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾[2]؛ وذلك لأنه حمل الفعل على موضع الكلام؛ لأن هذا الكلام فى موضع يكون جوابا؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفيه تعمل حروف الجزاء، ولكنهم قد يضعون فى موضع الجزاء غيره ».[3]

كما استحسنه أيضا إذا كان الجواب منفيا بلن أو لم قال

« وتقول: إن تأتنى فلن أوذيك وأستقبلك بالجميل، فالرفع ههنا الوجه إذا لم يكن محمولا على لن كما كان الرفع الوجه فى قوله: فهو خير لك وأكرمُك.

ومثل ذلك: إن أتيتنى لم آتك وأحسنُ إليك، فالرفع الوجه إذا لم تحمله على لم كما كان ذلك فى لن ».[4]

وبناء على كلام سيبويه يكون العبرة فى الجواز وغيره هو المعنى فإن صلح المعنى للعطف على الجواب جاز القطع وإن امتنع مع كون النصب ضعيفا وجب القطع أو حسن كما عبر عنه سيبويه.

---

(١) من الآية ٢٧١ البقرة. وهى قراءة ابن كثير وأبى عمرو وأبى بكر عن عاصم، وقرأ نافع وحمزة والكسائى(ونكفْر) بالنون والجزم، وقرأ ابن عامر وحفص عن عاصم(ويكفرُ) بالياء والرفع إتحاف فضلا البشر ١٦٥، تفسير أبى حيان ٣٢٥/٢.

(٢) الأعراف ١٨٦. وهى قراءة حمزة والكسائى بالجزم وبالياء وقرأ أبو عمر وعاصم: «ويذرُهم» بالرفع وبالياء أيضا، وقرأ نافع وابن كثير وابن عامر: «ونذرُهم» بالرفع وبالنون إتحاف فضلاء البشر ٢٣٣، تفسير أبى حيان ٤٣٣/٤.

(٣) الكتاب ٩٠/٣.

(٤) المرجع السابق ٩١/٣.

الابتداء

ومما تحقق فيه القطع ما اصطلح عليه النحاة باسم الابتداء، ولا أعنى به ما قصدوه من الابتداء بمعنى التجرد من العوامل اللفظية الأصلية بل الابتداء عن طريق حروف اصطلحوا عليها حروف الابتداء، وهم يعنون بها حروف تبتدأ بعدها الجمل أى تستأنف، فهى حروف لا يتعلق ما بعدها بما قبلها من حيث الإعراب.

والذى أهدف إلى بيانه هنا هو الأحرف التى كان يمكن أن تكون للوصل إلا أنها عدل بها إلى الابتداء والقطع؛ وهى بعض حروف العطف كحتى، لكن[١]، بل، وأو التى بمعناها[٢] وأم المنقطعة، ولست أهدف إلى بحث الأحرف التى جبلت على القطع لكونها لها الصدارة كأما وإذا التى للمفاجأة وأنما وكأنما وما على شاكلتها إذ لم تكن فى أصل وضعها للوصل ثم قطعت يقول سيبويه عن أما وإذا المفاجأة:-

« ولا يحمل واحد منهما آخرُ على أول كما يحمل بثم والفاء ».[٣]

أما حتى الابتدائية فقال عنها سيبويه:-

« والفعل هاهنا منطقع من الأول ».[٤]

وقال ابن يعيش عنها:-

« أما القسم الثالث فأن تكون حرفا من حروف الابتداء ليستأنف بعدها الكلام ويقطع عما قبله ».[٥]

وقال الرضى:-

« حرف الابتداء أى حرف استيناف أى ما بعدها كلام مستأنف لا يتعلق من حيث الإعراب بما قبلها ».[١]

---

(١) المخففة من الثقيلة حرف ابتداء لا يعمل خلافا للأخفش ويونس، أو الخفيفة بأصل الوضع وتكون إما حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك أو حرف عطف مغنى اللبيب ٣٢١/١، ٣٢٢.

(٢) تكون أو بمعنى بل عند الكوفيين الإنصاف ٤٧٨/٢، معانى القرآن للفراء ٣٩٣/٢.

(٣) الكتاب ٩٥/١.

(٤) المرجع السابق ١٩/٣.

(٥) شرح المفصل ٢٤٣/٢.

وقد وليها الجملتان الاسمية والفعلية، ومن شواهد النحاة لوقوع الاسمية بعد حتى الابتدائية قول الفرزدق:-

فيا عجبا حتى كليب تسبنى كأن أباها نهشل أو مجاشع[٢]

ومن شواهدهم لوقوع الفعلية قول حسان بن ثابت:-

يغشون حتى لا تهر كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل[٣]

والابتداء أمر لفظى يقتضى استئناف ما بعده وعدم تعلقه بما قبله من حيث الإعراب وقد يأتى مع الابتداء أمر معنوى كالإضراب فى بل وأو التى بمعناها وأم المنقطعة.

والاستدراك الذى فى لكنْ.

والاضراب[٤] جعل الحكم الأول موجبا كان أو غير موجب كالمسكوت عنه.[٥]

أما الاستدراك فقال عنه ابن هشام:-

« فسر الاستدراك بأن تنسب لما بعدها – يقصد لكن – حكما مخالفا لحكم ما قبلها ».[١]

---

(١) شرح الكافية ٢٤٣/٢.

(٢) البيت من الطويل يهجو كليب بن يربوع رهط جرير، ونهشل ومجاشع أخوان وهما إبنا دارم بن مالك بن حنظلة، ومجاشع قبيلة الفرزدق وقوله(فيا عجبا) يروى(فواعجبا) وهو من قبيل الندبة، والشاهد فيه أن(حتى) ابتدائية دخلت على الجملة الاسمية، والبيت من شواهد الكتاب ١٨/٣، المقتضب ٣٤٢/٢، ابن يعيش ١٨/٨، الهمع ٢٤/٢، المغنى ١٤٨/١، شرح شواهد المغنى ١٣٠.

(٣) البيت من بحر الكامل يمدح به حسان بن ثابت آل حفنة الغسانيين جعل كلابهم لا تنبح من يغشاهم لاعتيادها لقاء الأضياف، والسواد هنا: الشخص، والشاهد: « حتى لا تهر » فهى حتى الابتدائية داخلة على الفعل ويروى « حتى ما تهر » وهو من شواهد سيبويه ١٩/٣، المغنى ١٤٨/١، الأشمونى ٣٠١/٣.

(٤) ينقسم إلى إضراب إبطالى كقوله تعالى: ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ﴾ [الأنبياء ٢٦] أى بل هم عباد، وإضراب انتقالى أى ينتقل من غرض إلى غرض كقوله تعالى: ﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١٤ وَذَكَرَ ٱسۡمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ١٥ بَلۡ تُؤۡثِرُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا ١٦ ﴾ [الأعلى ١٤: ١٦].

(٥) شرح الكافية ٣٧٨/٣.

وفرق الشريف الجرجانى بين الاستدراك والإضراب فقال: « والفرق بين الاستدراك والإضراب أن الاستدراك هو رفع توهم يتولد عن الكلام المقدم رفعا شبيها بالاستثناء نحو جاءنى زيد لكن عمرو لدفع وهم المخاطب أن عمرا أيضا جاء كزيد بناء على ملابسة بينهما وملاءمة.

والإضراب هو أن يجعل المتبوع فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فنحو جانى زيد بل عمرو يحتمل مجئ زيد وعدم مجيئه، وفى كلام ابن الحاجب أنه يقتضى عدم المجئ قطعا ».[٢]

وأما ما أفاد معنى الاستدراك مع كونه حرفا من حروف الابتداء فهو لكن، ويتدارك بها بعد النفى قال سيبويه:-

« فإن قلت مررت برجل صالح ولكن صالح، فهو محال، لأن لكن لا يتدارك بها بعد إيجاب، ولكنها يثبت بها بعد النفى، وإن شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت: ما مررت برجل صالح ولكن طالحٌ، وما مررت برجل صالح بل طالحٌ، ومررت برجل صالح بل طالحٌ؛ لأنها من الحروف التى يبتدأ بها ».[٣]

وقال المبرد:-

« ومنها لكن – يعنى حروف العطف – وهى للاستدراك بعد النفى ولا يجوز أن تدخل بعد واجب إلا لترك قصة تامة نحو قولك: جاءنى زيد لكنْ عبدُ الله لم يأت، وما جاءنى زيد لكنْ عمرو ».[٤]

وقال ابن هشام:-

« لكنْ – ساكنة النون – ضربان: مخففة من الثقيلة: وهى حرف ابتداء لا يعمل خلافا للأخفش ويونس، لدخولها بعد التخفيف على الجملتين، وخفيفة بأصل

---

(١) مغنى اللبيب ٣٢٠/١.
(٢) التعريفات صـ٤٣.
(٣) الكتاب ٤٣٥/١.
(٤) المقتضب ٥٨/١.

الوضع، فإن وليها كلام فهى حرف ابتداء لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة، ويجوز أن تستعمل بالواو نحو ﴿وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾[1] وبدونها نحو قول زهير:[2]

إنّ ابن وَرْقَاءَ لا تُخْشَى بَوَادِرُهُ ❖ لكنْ وقائِعُهُ فى الحرْب تُنْتَظَرُ »[3]

وأما ما أفاد الإضراب من حروف الابتداء فبل وأم المنقطعة وأو التى بمعنى بل عند الكوفيين.[4]

قال سيبويه:-

« وأما(بل) فلترك شئ من الكلام وأخذ فى غيره قال الشاعر حيث ترك أول الحديث، وهو أبو ذؤيب:-

بل هل أريك حُمُول الحى غادية كالنخل زينها ينع وإفضاح[5] »[6]

وقسم ابن هشام الإضراب إلى إبطالى، وانتقالى قال:-

« بل حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو: ﴿وَقَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا ۗ سُبْحَٰنَهُۥ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾[7] أى بل هم عباد،

(١) من الآية ٧٦ الزخرف.

(٢) البيت من البسيط، والبوادر جمع بادرة وهى ما يظهر من الإنسان من خطأ أو نحوه فى ساعة الغضب، والوقائع جمع الوقيعة وهى إنزال الشر بالعدو أى أن ابن ورقاء رجل يسيطر على نفسه ساعة الغضب ولا يخون، ولكن إنزاله الشرب بالأعداء مرتقب ومتوقع والبيت من شواهد التصريح ١٤٧/٢، شرح شواهد المغنى ٧٠٣/٢، اللمع صـ١٨٠، والمقاصد النحوية ١٧٨/٤، وشرح الأشمونى ٢٧/٢ بلا نسبة.

(٣) المغنى ٣٢١/١، ٣٢٢، همع الهوامع ١٣٧/٢، وذهب ابن أبى الربيع إلى أنها عاطفة جملة على جملة ما لم تقترن بالواو.

(٤) الإنصاف ٤٧٨/٢.

(٥) البيت من البسيط، وأينع: أدرك، وأفضح: حين تدخله الحمرة والصفرة يعنى البسر، الحمول: الإبل عليها الهوادج أو هى الهوادج، والشاهد فى البيت وقوع(بل) للإضراب.

(٦) الكتاب ٢٢٣/٤، المقتضب ٥٨/١.

(٧) الأنبياء ٢٦.

ونحو: ﴿ أَمْ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلْ جَآءَهُم بِٱلْحَقِّ.. ﴾[1] وإما انتقالى من غرض إلى آخر ووهم ابن مالك إذ زعم فى شرح كافيته أنها لا تقع فى التنزيل إلا على هذا الوجه ومثاله: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ﴿١٤﴾ وَذَكَرَ ٱسْمَ رَبِّهِۦ فَصَلَّىٰ ﴿١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا ﴿١٦﴾ ﴾[2] ونحو: ﴿ ..وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ ﴿٦٢﴾ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِى غَمْرَةٍ مِّنْ.. ﴾[3] وهى فى ذلك كله حرف ابتداء، لا عاطفة على الصحيح ».[4]

أما أم المنقطعة فلا يفارقها الإضراب قال ابن هشام:-

« ومعنى أم المنقطعة التى لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجردا، وتارة تتضمن مع ذلك استفهاما إنكاريا أو استفهاميا طلبيا.

فمن الأول: ﴿ قُلْ ...هَلْ يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ.. ﴾[5] أما الأولى فلأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام وأما النافية فلأن المعنى على الإخبار عنهم باعتقاد الشركاء، وقال الفراء: يقولون هل لك قبلنا حق أم أنت رجل ظالم يريد بل أنت.

ومن الثانى: ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ وَلَكُمُ ٱلْبَنُونَ ﴾[6] تقديره: بل ألله البنات ولكم البنون، إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال ».[7]

الفرق بين الإضراب ببل والإضراب بأم:-

(١) من الآية ٧٠ من سورة المؤمنون.
(٢) الأعلى ١٤: ١٦.
(٣) من الآيتين ٦٢-٦٣ المؤمنون.
(٤) المغنى ١٣٠/١.
(٥) من الآية ١٦ الرعد.
(٦) الطور ٣٩.
(٧) المغنى ٥٥/١.

تبين مما تقدم أن أم المنقطعة لا يفارقها معنى الإضراب كما أن بل تكون للإضراب أيضا، ولكن الإضراب ببل يختلف عن الإضراب بأم وقد فرق بينهما ابن السراج بأن ما يقع بعد بل يقين، وما يقع بعد أم مظنون مشكوك فيه.(١)

وقال السيرافى:-

« شبه النحويون أم فى هذا الوجه ببل، ولم يريدوا بذلك أن ما بعد أم محقق، كما يكون ما بعد بل محققا، وإنما أرادوا أن أم استفهام مستأنف بعد كلام يتقدمها، كما أن بل تحقيق مستأنف بعد كلام تقدمها.

والدليل على أنها ليست بمنزلة بل مجردة(٢) قوله ﷻ: ﴿ أَمِ ٱتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ ..﴾(٣).. الآية ولا يجوز أن تكون بمعنى بل اتخذ تعالى الله عن ذلك وتقديره فى اللفظ أتخذ بالألف للاستفهام والمعنى الإنكار، والرد لما ادعوه؛ لأن ألف الاستفهام قد تدخل للتقرير، والرد والإنكار والتوبيخ والتوعد ».(٤)

والسيرافى يذكر بهذا النص أن الشك والظن فى أم إنما جاء من تقديرها ببل والهمزة كما هو عند البصريين فمن الاستفهام صار مظنون مشكوك فيه وقد استدل عليه بالآية الكريمة إذ لو كانت أم بمعنى بل للزم المحال.

إفادة أو لمعنى الإضراب:-

(١) الأصول ٥٨/٢.

(٢) نقل ابن الشحرى عن جميع البصريين أنها أبدا بمعنى بل والهمزة جميعاً وأن الكوفيين خالفوهم فى ذلك ورجح ابن هشام قول الكوفيين قال:-

« إذ المعنى فى نحو: ﴿صدق الله .أَمْ جَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ كَخَلْقِهِۦ ..﴾ [الرعد ١٦] ليس على الاستفهام ولأنه يلزم البصريين دعوى التوكيد فى: ﴿...أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ...﴾ [الرعد ١٦]، ﴿صدق الله .أَمَّا ذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [النمل ٨٤] المغنى ٥٦/١.

(٣) من الآية ١٦ الزخرف.

(٤) تقريرات السيرافى على الكتاب ١٧٢/٣، شرح المفصل ٩٨/٨.

ذهب الكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى بل كقوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[١].

أى بل يزيدون[٢] قال الفراء فى الآية الكريمة:-

«أو ههنا فى معنى(بل) كذلك فى التفسير مع صحته فى العربية».[٣]

ورد ابن جنى هذا المعنى ذاهبا إلى أنها على بابها من الشك فى الآية الكريمة وعقد بابا فى إقرار الألفاظ على أو ضاعها الأوَل ما لم يدع داع إلى الترك والتحول. قال:-

« فأما قول الله سبحانه: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾[٤] فلا يكون فيه(أو) على مذهب الفراء بمعنى بل، ولا على مذهب قطرب فى أنها بمعنى الواو ولكنها عندنا على باباها فى كونها شكا، وذلك أن هذا كلام خرج حكاية من الله ﷻ لقول المخلوقين وتأويله عند أهل النظر: وأرسلناه إلى جمع لو رأيتموهم لقلتم أنتم فيهم: هؤلاء مائة ألف أو يزيدون ».[٥]

(١) الصافات ١٤٧.
(٢) الإنصاف ٤٧٨/٢.
(٣) معانى القرآن ٣٩٣/٢.
(٤) الصافات ١٤٧.
(٥) الخصائص ٤٦٣/٢.

الفصل الثاني

القطع فى باب الاستثناء

تمهيد فى بيان حقيقة الاستثناء:-

الاستثناء:- صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول، وحقيقته تخصيص صفة عامة فإذا قلت قام القوم إلا زيدا تبين بقولك إلا زيدا أنه لم يكن داخلا تحت الصدر، وإنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازا.(١)

وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل أى إخراجه من أن يتناوله الصدر.(٢)

وإذا علمنا هذا علمنا أن الاستثناء من الجنس كالمثال السابق هو الاستثناء الحقيقى؛ لأنه قد أفاد التخصيص بعد التعميم فقد رفع توهم إرادة العموم.

أما الاستثناء من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ الأول، وإذا لم يتناوله فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه إذ اللفظ إذا كان موضوعاً بإزاء شئ وأطلق فلا يتناول ما خالفه، وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن فى الاستدراك.(٣)

وذلك لأن لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها كما أن إلا فى الاستثناء كذلك، إلا أن لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف

(١) للنحاة كلام فى كون المستثنى مخرجا وما يلزم عنه من التناقض بإدخال الشئ ثم إخراجه، أو الكفر ثم الإيمان فى لا إله إلا الله، والقول بذكر الكل مع إرادة بعض مدلوله مجازاً هو أحد الردود وهو قول ابن يعيش ولغيره من النحاة ردود أخرى على ذلك لا يتسع البحث لذكرها. شرح المفصل ٧٦/٢، شرح الكافية ٢٢٥/١، حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٤٩/٢، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٤١/٢.

(٢) شرح المفصل ٧٥/٢، ٧٦ بتصرف.

(٣) قدر سيبويه إلا فى مثل هذا بمعنى لكن على ما سنوضحه فى موضعه الكتاب ٣١٩/٢.

إلا،[١] وعلى أى حال فإن ذكر المستثنى منه فى هذا أو ذاك قد ترتب عليه أن يكون هذا الاستثناء تاما وهو يقبل الإيجاب والسلب.[٢]

وقد يفرغ العامل قبل إلا للعمل فيما بعدها، وذلك إذا كان الكلام منفيا نحو ما جاء إلا زيد، لأن المستثنى منه لا يحذف مع إيجاب محض[٣]، والأصل فيه ما جاء أحد إلا زيد ليصح معنى الاستثناء الذى هو تخصيص صفة عامة على ما ذكرت، لكنه لما حذف الفاعل استغناء عنه بعموم النفى مع إرادته لم يكن بد من إسناد ما قبل إلا إلى ما بعدها وسمى هذا الاستثناء مفرغا.

مفهوم الانقطاع فى الاستثناء:-

انقطع:- انفعل من القطع، فهو مزيد بالهمزة والنون ومعنى الزيادة المطاوعة[٤] لقطع أى قطعته فانقطع ولذلك كان لازما، والقطع من الأفعال العلاجية[٥] ولا يكون هذا الوزن إلا كذلك[٦] قال فى لسان العرب:

« انقطع الكلام وقف فلم يمضى...، وفلان منقطع القرين فى الكرم والسخاء إذا لم يكن له مثيل ».[٧]

---

(١) شرح المفصل ٨٠/٢ بتصرف.

(٢) الموجب ما كانت جملته خالية من النفى وشبهه ومعناه والسالب ما اشتملت جملته على نفى أو شبهه أو معناه، وشبه النفى يشمل أنواعا منها الاستفهام الإنكارى والتوبيخى ومعنى النفى هو لفظ يفهم منه معنى النفى دون وجود لفظ من ألفاظ النفى كقوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ٣٢] أى لا يريد.

(٣) شرح التسهيل ٢٧٠/٢، وقال الرضى لا يأتى فى الموجب إلا نادراً. شرح الكافية ٢٣٢/١، همع الهوامع ٢٢٣/١.

(٤) **المطاوعة**:- قبول تأثير الغير نحو كسرته فانكسر.

(٥) الأفعال العلاجية هى التى يكون فيها معالجة ومزاولة كالكسر والقطع مما يكون له كلفة على الجوارح. المقتضب ٩٠٤/٢.

(٦) شرح الشافية ١٠٨/١ بتصرف.

(٧) مادة(قطع).

ومن هذا المعنى[١] اصطلح النحاة على أحد قسمى الاستثناء التام اسم الاستثناء المنقطع، وقصد به النحاة ما كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه أو ليس بعضه كما يفهم ذلك من قول سيبويه:-

« هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول ومثل له بـ(ما فيها أحد إلا حماراً) ».[٢]

وقال المبرد:-

« هذا باب ما يقع فى الاستثناء من غير نوع المذكور قبله، وذلك قولك: ما جاءنى أحد إلا حماراً، وما فى القوم أحد إلا دابة ».[٣]

وذكر ابن جنى تعريف الاستثناء بوجه عام بتعريف يشمل جميع أنواع الاستثناء فقال:-

« ومعنى الاستثناء أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره أو تدخله فيما أخرجت منه غيره ».[٤]

فقوله أن تخرج شيئاً مما أدخلت فيه غيره يشير به إلى الاستثناء التام الموجب نحو قام القوم إلا زيدا، وقوله أو تدخله فيما أخرجت منه غيره إشارة إلى التام المنفى نحو ما قام القوم إلا زيد.

ثم هذا الشئ المخرج من الأول، أو المدخل فى الثانى قد يكون بعضا مما خرج منه أو أدخل فيه فيكون الاستثناء متصلا، وقد لا يكون كذلك فيكون الاستثناء منقطعا.

وتعريف ابن جنى هذا باعتبار اللفظ، أما باعتبار المعنى فقد عرف ابن يعيش الاستثناء المنقطع بأنه ما كان المستثنى فيه من غير نوع الأول ثم قال:-

---

(١) كلا المعنيين محتمل فيا قصده النحاة فالأول يناسب ما ذكره النحاة من أن إلا فى معنى أى أن الكلام على الاستدراك وفيه انقطاع الكلام ثم استدراكه وعلى الثانى الذى هو نفى المثيل فلأن المستثنى ليس مماثلا فى الجنس للمستثنى منه كما عرفه النحاة.

(٢) الكتاب ٣١٩/٢، المقتصد على شرح الإيضاح ٧٢٠/٢.

(٣) المقتضب ٦١٠/٤.

(٤) اللمع صـ١٤٥.

« ويسمى(المنقطع) لانقطاعه منه إذ كان من غير نوعه ».[١]

وقال ابن الحاجب:-

« المستثنى متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا أو تقديرا بإلا وأخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج ».[٢]

قال الرضى:-

« وقوله لفظا أو تقديرا تفصيل فإنه قد يكون ملفوظا به نحو جاءنى القوم إلا زيدا، وقد يكون مقدرا نحو ما جاءنى إلا زيد أى ما جاءنى أحد إلا زيدا ».[٣]

والذى يتضح من هذه النصوص أن الاستثناء المنقطع غير مخرج لا تحقيقا وهو واضح ولا تقدير إذ عد ابن الحاجب والرضى المخرج تقديرا هو المفرغ وكذا الأشمونى.[٤]

ولتباين المتصل والمنقطع كما يرى ابن الحاجب واختلاف حقيقتها رأى أنه لا يمكن جمعها بحد واحد؛ لأن المتصل مخرج مما قبله، والمنقطع غير مخرج وإن اختلفا فى الحقيقة يتعذر جمعهما بحد واحد.

وتعقبه الرضى بأنه لا يمكن جمعهما بحد واحد باعتبار المعنى ولكن يمكن جمعهما باعتبار اللفظ قال:-

« بل حقيقة المستثنى متصلا كان أو منقطعا هو المذكور بعد إلا وأخواتها مخالفا لما قبلها نفيا وإثباتا ».

وقد كان هناك اتجاه آخر للنحاة يرى أن الاستثناء المنقطع مخرج تقديرا، ويبدو أن جذور هذا القول تمتد إلى ابن السراج حيث قال:-

« إذا كان الاستثناء منقطعاً فلابد من أن يكون الكلام الذى قبل إلا قد دل على ما يستثنى فتأمل هذا فإنه يدق فمن ذلك قوله ﷻ: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ

(١) شرح المفصل ٢/٧٩.

(٢) الكافية بشرح الرضى ١/٢٢٤.

(٣) شرح الكافية ١/٢٢٤.

(٤) قال ما كان داخلا يشمل الداخل حقيقة والداخل تقديرا وهو المفرغ. شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢/١٤١.

أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾[1] فالعاصم الفاعل، ومن رحم قد دل على العصمة والنجاة، فكأنه قال والله أعلم، ولكن من رحم يُعصم أو معصوم....

ومن ذلك ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا قاصر(فما نفع) مع الفعل بمنزلة اسم ولولا(ما) لم يجز الفعل هنا إنما حسن هذا الكلام لأنه لما قال ما زاد دل على قوله هو على حاله، فكأنه قال هو على حاله إلا ما نقص، كذلك قوله ما نفع هو على أمره إلا ما ضر ».[2]

وصرح ابن مالك بكونه مخرجا تقديرا فقال معرفا المستثنى:-

« هو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلا أو ما بمعناه بشرط الفائدة، فإن كان بعض المستثنى منه حقيقة فمتصل وإلا فمنفصل ».[3]

وقال فى شرح التعريف:-

« ولما كان المستثنى يطلق على المتصل وهو ما لو لم يستثن لدخل نحو... وعلى المنقطع وهو ما لو لم يستثن لم يدخل نحو: ﴿مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾[4] ذكرت بعد المخرج تحقيقا أو تقديرا، فإن الظن وإن لم يدخل فى العلم تحقيقا فهو فى تقدير الداخل فيه، إذ هو مستحضر بذكره لقيامه مقامه فى كثير من المواضع، فهو حين استثنى يخرج مما قبله تقديرا ».[5]

وأثبت له ابن مالك البعضية مجازا فقال فى موضع آخر:-

« ثم بينت أن المستثنى إن كان بعض ما استثنى منه حقيقة فهو متصل نحو قام الرجال إلا زيدا وإن لم يكن كذلك فهو منقطع ومنفصل، وقيدت البعض بحقيقة احترازا من المنقطع المستعمل فإنه لا يكون إلا أن يستحضر بوجه ما عند ذكر المستثنى منه، وذكر ما نسب إليه نحو: ﴿فَإِنَّهُمۡ عَدُوٌّ لِّيٓ إِلَّا رَبَّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[6] لأن عباد الأصنام كانوا معترفين به لقوله: ﴿إِذۡ

(١) هود: ٤٣.
(٢) الأصول لابن السراج ٢٩١/١.
(٣) سماه فى نص التسهيل منفصلاً وقال فى شرحه(المنقطع). شرح التسهيل ٢٦٤/٢.
(٤) من الآية١٥٧ النساء.
(٥) شرح التسيهل ٢٦٤/٢.
(٦) الشعراء: ٧٧.

نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[1] لأن ذكر العبادة مذكر بالإله الحق فبذا الاعتبار لا يكون المنقطع غير بعض، إلا أن المستثنى منه لا يتناوله وصفاً، فإن تناوله بغير ذلك فله حظ فى البعضية مجازا لذلك قيل له مستثنى ».[2]

وقد عرفه ابن الناظم بهذا المفهوم فقال:-

«وهو الإخراج بإلا أو غير أو بيد لما دخل فى حكم دلالة المفهوم ».[3]

قال الشيخ يس:

« إن فى المنقطع إخراجا من حكم مفهوم الكلام وإن لم يكن من مفهوم اللفظ فإنه إذا قيل جاء القوم فهم عرفا مجئ ما يتعلق بهم أيضا فقولهم إلا الحمير إخراج من هذا المفهوم كما صرح بذلك البدر بن مالك، لذلك أخذ والده فى التسهيل المخرج جنساً[4]، وجعله فى المتصل تحقيقا وفى المنقطع تقديرا».[5]

❁❁❁

(١) الشعراء: ٩٨.

(٢) شرح التسهيل ٢٦٨/٢، ٢٦٩.

(٣) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ٢٨٨.

(٤) أى ليس فصلا فإن كان فصلا لاختص بالمتصل وفصله عن المنقطع ولكنه جنس يشمل المتصل والمنقطع وذلك لاعتباره أن المنقطع مخرج تقديرا.

(٥) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٤٩/٢.

أدوات الاستثناء المنقطع:-

ليست كل أدوات الاستثناء المعروفة تصلح للاستثناء المنقطع، فليس من أدواته الأفعال – خلا وعدا وليس ولا يكون قال الرضى:-

« ولا يستعمل هذه الكلم[١] إلا فى الاستثناء المتصل، بخلاف فإنها تستعمل فى المنقطع أيضا ».[٢]

وقال أبو حيان:-

« والحرف والاسم الذى يستثنى به يكون فى الاستثناء المتصل والمنقطع، لو قلت ما فى الدار خلا حماراً لم يجز ».[٣]

وقال الصبان:-

« الاستثناء بما ذكر – يعنى الأفعال لا يكون إلا مع التمام والاتصال ».[٤]

وعلى ذلك فلا يستوى المتصل والمنقطع فى الأدوات، والذى يستعمل للمنقطع إلا، غير، سوى، بيد.

قال الرضى بعد أن قرر تقارض[٥] إلا وغير:-

« إلا أن حمل غير على إلا أكثر من العكس؛ لأن غير اسم والتصرف فى الأسماء أكثر منه فى الحروف فوقع غير فى جميع مواقع إلا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة فى جميع محاله إلا أنه لا يدخل على الجملة كإلا لتعذر الإضافة إليها ».[٦]

---

(١) يشير بها إلى أفعال الاستثناء.

(٢) شرح الكافية ٢٣٠/١.

(٣) ارتشاف الضرب ١٤٩٨/٣.

(٤) حاشية الصبان ١٦٢/٢.

(٥) يعنى أن كل واحد منهما يستعير من الآخر حكم هو أخص به أى حمل كل منهما على الآخر فيستعمل غير فى الاستثناء كما يستعمل إلا وصفا.

(٦) شرح الكافية ٢٤٥/١.

وقال ابن مالك:-

« يساويها – يعنى غير – فى الاستثناء المنقطع(بيد) مضافا إلى أن وصلتها، ويساويها مطلقا سوى، وينفرد بلزوم الإضافة لفظا، وبوقوعه صلة دون شئ قبله ».[١]

ومثل لـ(بيد) بقوله ﷺ: « **أنا أفصح من نطق بالضاض بيد أنى من قريش واسترضعت فى بنى سعد** ».[٢]

ومثل لسوى فى المنقطع بقوله:-[٣]

لم ألف فى الدار ذا نُطْقٍ سوى طلل قد كان يعَفْوُ وما بالعَهْدِ من قِدَمِ[٤]

وقال الصبان:-

« بيد لا يستثنى بها إلا فى الانقطاع ».[٥]

والمشهور أن معنى(بيد) غير، وقيل معناها(على)' وقد يبدل من بائها ميم[٦]وفى الحديث « ميد أنى من قريش »[٧]وفسر(بيد) من أجل.

وجمع ابن الناظم أدوات الاستثناء المنقطع عند تعريفه له حيث قال:-

« أما الاستثناء المنقطع: فهو الإخراج(بإلا) أو غير أو بيد، لما دخل فى حكم دلالة المفهوم ».[٨]

---

(١) التسهيل من شرح التسهيل ٣١٢/٢.

(٢) الحديث فى أبى داود مناسك ٥٦، والدارمى مناسك ٣٤، وروى من غير(استرضعت فى بنى سعد) النهاية فى غريب الحديث ١٧١/١(بيد). غريب الحديث للهروى ١٤٠/١.

(٣) البيت من البسيط وفى الدرر ١٧١/١ شطره الأول ولم يعثر السيوطى على تتمته شرح التسهيل ٣١٤/٢.

(٤) شرح التسهيل ٣١٤/٢، حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ٢٠٩/١، ارتشاف الضرب ١٥٤٥/٣.

(٥) حاشية الصبان ١٥٤/٢.

(٦) لسان العرب(بيد).

(٧) الحديث فى غريب الحديث للهروى ١٤٠/١، ارتشاف الضرب ١٥٤٦/٣.

(٨) شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم ٢٨٨.

الحكم الإعرابى للمستثنى المنقطع:ـ

لا فرق فى الإيجاب بين الاستثناء المتصل والمنقطع من حيث الحكم الإعرابى فكلاهما واجب[١] النصب، ولم يفرق سيبويه بينهما بل نص على وجوب النصب لكون المستثنى مخرجا مما أدخلت فيه غيره وكلاهما مخرج قال سيبويه:-

« هذا باب لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا؛ لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره، فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم حين قلت له عشرون درهما. وهذا قول الخليل رحمه الله وذلك قولك أتانى القوم إلا أباك، ومررت بالقوم إلا أباك، والقوم فيها إلا أباك ».[٢]

وحكى سيبويه الانقطاع فى الإيجاب بقوله:-

« إن لفلان والله مالاً إلا أنه شقى؛ فأنه لا يكون أبدا على إن لفلان، وهو فى موضع نصب، وجاء على معنى ولكنه شقى ».[٣]

وقال المبرد:-

« فإنما باب الاستثناء إذا استغنى الفعل بفاعله، أو الابتداء بخبره النصب إلا أن يصلح البدل فيكون أجود والنصب على حاله فى الجواز ».[٤]

وقول المبرد إذا استغنى الفعل بفاعله والابتداء بخبره أى لم يكن مفرغا، وقوله إلا أن يصلح البدل يعنى به المتصل المنفى وبذلك يكون الكلام نصا فى الموجب من المتصل والمنقطع بقسميه على ما سنوضحه.

وقال ابن يعيش:-

---

(١) هذا على لغة الأكثر وحكى أبو حيان الإتباع وخرج عليه قراءة أبى والأعمش ﴿فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قليلٌ مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩] ورد على ما ذهب إليه الزمخشرى من أنه على التأويل بالمنفى. الكشاف ١٥٠/١. قال: « وما ذهب إليه الزمخشرى من أنه على التأويل هنا دليل على أنه لم يحفظ الإتباع بعد الموجب؛ فلذلك تأوله... » وحكى الإتباع مع كون النصب هو الأفصح. البحر المحيط ٢٦٦/٢.

(٢) الكتاب ٣٣٠/٢.

(٣) المرجع السابق ٣١٩/٢.

(٤) المقتضب ٥٩٧/٤.

« المستثنى من الموجب منصوب أبدا نحو أتانى القوم إلا زيدا، ورأيت القوم إلا زيدا، ومررت بالقوم إلا زيدا ليس فيه إلا النصب ».[١]

أما المنقطع المنفى فيجب[٢] نصبه أيضا عند الحجازيين، وأجاز التميميون إتباعه إن صح إغناؤه عن المستثنى منه وتأخر.

قال سيبويه:-

« هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى لكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم. أما بنو تميم فيقولون: لا أحد فيها إلا حمارٌ، أرادوا ليس فيها إلا حمار، ولكنه ذكر أحد توكيدا؛ لأن يعلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل، فكأنه قال: ليس فيها إلا حمار، وإن شئت جعلته إنسانها قال الشاعر وهو أبو ذؤيب الهذلى:-

فإن تُمْس فى قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح[٣]

(١) شرح المفصل ٢/٧٧.

(٢) الأصول ١/ ٢٩٠، الاستغناء فى أحكام الاستثناء ٤٤٨، جمل الزجاجى ٢٣٥.

(٣) البيت من الطويل وثاويا: مقيما، والأصداء: جمع الصدى وهو طائر يقال له الهامة، تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القتيل إذا لم يدرك بثأره فيصيح اسقونى اسقونى حتى يؤخذ بثأره قال الشنتمرى: « وهذا مثل وإنما يراد به تحريض ولى المقتول على طلب دمه فجعله جهلة الأعراب حقيقة » والشاهد فى جعله الأصداء أنيس المرثى اتساعا ومجازا، لأنها تقوم فى استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناس وهى تقوية لمذهب تميم فى إبدال ما لا يعقل ممن يعقل وقال أبو على الفارسى: « وقد جاء فى الشعر ما يقوى قولهم وأنشد هذا البيت » المسائل المنثورة م ٥٨، ديوان الهذليين ١/١١٦، الكتاب ٢/٣٢٠، شرح أبيات سيبويه للنحاس ١٩٤، حياة الحيوان للدميرى ٢/٨٣، شرح الكافية ١/٢٢٨، المسائل المنثورة صـ٥٧.

فجعلهم أنيسه ومثل ذلك: قوله مالى عتاب إلا السيف جعله عتابه وكما تقول: ما أنت إلا سيرا، إذ جعلته هو السير وعلى هذا أنشدت تميم قول النابغة الذبيانى:-

وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوابا ومـــا بالربع من أحـــد

إلا أوارىّ لأيـاما أبيـنها والنؤى كالحوض بالمظـــلومة الجلد[1]

وأهل الحجاز ينصبون، ومثل ذلك قوله:-[2]

وبلدة ليـــس بها أنيـــسٌ إلا اليـــعافيرُ وإلا العيسُ

(١) هذان البيتان من البسيط من معلقة النابغة الذبيانى، أصيلان: مصغر أصيل شذوذاً أو مصغر أصُلان بالضم وهذا جمع أصيل، أو هو مفرد كرمان وقربان، والأصيل العشى. عيت عجزت ولم تستطع الجواب، الأَوارِىُّ: محابس الخيل واحدها آرى وهو من تأريت بالمكان: تحبست به. لأْياً: بطيئا ومعناه أبينها بعد لأى لتغيرها.
والنؤى حاجز من تراب يعمل حول الخباء ليدفع عنه الماء ويبعده، المظلومة أرض حفر فيها الحوض لغير إقامة، والجلد الأرض الغليظة الصلبة، وإنما ذكر الجلد لأن الحفر يصعب فيها فيكون ذلك أشبه شئ بالنؤى والشاهد فيه رفع(أوارى) على البدل من الموضع والتقدير ما بالربع أحد إلا الأوراى على اعتبارها من جنس الأحدين مجازا واتساعا. ديوان النابغة صـ١٦، ابن يعيش ٨٠/٢، الإنصاف ١٥٩، الخزانة ١٢٥/٢، معانى القرآن للفراء ٢٨٨/١، المقتضب ٦١٢/٤، شرح شواهد الإيضاح صـ٢٩١.

(٢) من مشطور الرجز أو السريع لجردان العود النميرى واسمه عامر بن الحارث ديوانه صـ٥٢ برواية « بسابسا ليس به أنيس » وفى الخزانة ١٩٧/٤ عن ديوانه « بلدة ليس بها أنيس » والبلدة: الفلاة والأنيس ما يؤنس به من إنسان أو حيوان، اليعافير: جمع يعفور، وهو ولد الظبى. والعيس: جمع أعيس وعيساء وهى بقر الوحش لبياضها. والشاهد فيه رفع(اليعافير والعيس) بدلا من ألانيس على الاتساع والمجاز هى لغة تميم وفيه شاهد آخر وهو جر(بلدة) برب المحذوفة بغد الواو عند البصريين وبالواو نفسها عند الكوفيين الإنصاف م ٥٥ وهو من شواهد المقتضب ٦١١/٤ والإنصاف رقم ١٦٠، شرح المفصل ٨٠/٢، شذور الذهب ١٢٥، العينى ٣٤٣، أوضح المسالك ١٤٥، شرح أبيات سيبويه ١٤٠/٢، المقاصد النحوية ١٠٧/٣، رصف المبانى صـ٤١٧، الجنى الدانى ١٦٤.

جعلها أنيسها. وإن شئت كان على الوجه الذى فسرته فى الحمار أول مرة، وهو فى كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل ».[١]

وقال الفراء:-

« إذا استثنيت الشئ من خلافه كان الوجه النصب كما قال الشاعر...»[٢] وأنشد بيتى النابغة السابقين.

وقال الزجاج:-

« فإن كان فى النفى نوعان مختلفان فالاختيار النصب والبدل جائز تقول ما بالدار أحد إلا حماراً ».[٣]

وعرض ابن يعيش هذين التأويلين اللذين عرضهما سيبويه بشئ من التوضيح فقال:-

« والبدل على تأويلين أحدهما: أنك إذا قلت ما جاءنى أحد إلا حمارا فكأنك قلت ما جاءنى إلا حمار ثم ذكرت أحدا توكيدا، فيكون الاستثناء من القدر الذى وقعت الشركة فيه بين الأحدين والحمار وهى الحيوانية مثلا أو الشيئية، ويكون تقديره ما جاءنى حيوان أو شئ، أحد أو غيره إلا حمار، والثانى من التأويلين أن تجعل الحمار يقوم مقام من جاءك من الرجال على سبيل التمثيل كما يقال عتابك السيف وتحيتك الضرب ».[٤]

وبذلك يكون ابن يعيش فسر وجهى التأويل على جعله استثناء متصلا إما بالتوسيع فى المستثنى منه بحيث يشمل المستثنى، وإما بالتوسع فى المستثنى بحيث يجعل من جنس المستثنى منه، فإذا كان كذلك كان يترجح فيه الإتباع لكونه متصلا منفيا.

---

(١) الكتاب ٣١٩/٢ – ٣٢٢، معانى القرآن للفراء ٤٨٠/١.

(٢) معانى القرآن للفراء ٣٢٢/٣١٩/٢.

(٣) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٧٢/٢، الضرورى فى صناعة النحو صـ٩٨.

(٤) شرح المفصل ٨٠/٢.

وفرق الرضى بين وجهى التأويل اللذين ذكرهما سيبويه فقال:-

« فلسيبويه فى مثل هذا وجهان إذا أبدلت:-

أحدهما:- جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل فى المبدل، منه.

والثانى:- أن الأصل فى نحو لا أحد فيها إلا حمارا أن يقال ما فيها إلا حمار أى ما فيها شئ إلا حمار لكنه خصص بالذكر من جملة المستثنى منه المحذوف المتعدد ما ظن استبعاد المخاطب شمول المتعدد المقدر له، كأنك تظن أن المخاطب يستبعد خلوها من الآدمى فقلت لا أحد فيها تأكيدا لنفى كون الآدمى بها، فلما ذكرت ذلك المستبعد أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه فى الأصل من الإعراب تنبيها على الأصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل المتصل كما كان الوجه الأول ».[1]

والذى يبدو لى من كلام الرضى فيما ذكره من الوجه الثانى أنه كان استثناء مفرغا أعربت فيه كلمة حمار بحسب العوامل ثم كان ما كان من ظن المخاطب الذى أراد رفعه فأدخل كلمة أحد ثم أبدل منها كلمة حمار تنبيهنا على أصلها فى ذلك الإعراب كما هو نص كلامه « أبقيت ذلك المستثنى على ما كان عليه فى الأصل من الإعراب تنبيها على الأصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور».

ونقل السيرافى والرضى وابن مالك عن المازنى وجها آخر وهو أنه خلط ما يعقل بما لا يعقل فعبر عن جماعة ذلك بأحد، ثم أبدل حمارا من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍ ۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ﴾[2]... الآية لما خلط ما يعقل وهم بنو آدم الذين يمشون على رجلين، بما لا يعقل وهو الحية التى تمشى على بطنها والبهائم التى تمشى على أربع، خبر

(١) شرح الكافية ٢٢٨/١، ٢٢٩.

(٢) من الآية ٤٥ النور.

عنها كلها بلفظ ما يعقل، وهو(منهم) و(من)، ولو كان ما لا يعقل لقال فمنها ما يمشى.(١)

ورده الرضى بأنه لا يطرد(٢)، ورده ابن خروف بأنه فاسد؛ لأنه لا يتوهم ذلك إلا فى لفظ أحد، والذى يبدل منه فى هذا الباب وليس بلفظ أحد أكثر من أن يحصى.(٣)

وفصل ابن بابشاذ القول فيه فقال:-

« ومذهب بنى تميم فى هذا الذى ليس من الجنس أنه على قسمين ما كان منقطعاً بالكلية ليس من الأحدين، ولا ما يصاحب الأحدين فلا يجوز إلا النصب مثل ما بالدار أحد إلا حوضاً، وإلا ثوباً وما كان منها يتبع الأحدين مثل الدواب والآلات جاز عند بنى تميم الرفع على البدل فيقولون ما بالدار أحد إلا حمارٌ أبدلوا الحمار من الأحدين المقدرين ».(٤)

وكل ما جاز فيه الإتباع عند التميميين ملتزم النصب عند الحجازيين.

قال ابن مالك:

« ولهذا أجمع القراء على نصب: ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾(٥) كما أجمعوا على نصب: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾(٦) لأنه نزل بلغة الحجازيين إلا قليلا »(٧)،

وقال ابن هشام: « وهى اللغة العليا ولهذا أجمعت السبعة على النصب فى قوله تعالى(٨): ﴿إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ﴾(٩).

---

(١) تقريرات السيرافى هامش الكتاب ٣١٩/٢، ٣٢٠، شرح الكافية ٢٢٩/١، شرح التسهيل ٢٨٩/٢.

(٢) شرح الكافية ٢٢٩/١.

(٣) شرح التسهيل ٢٨٩/٢.

(٤) شرح المقدمة النحوية صـ٢٦٨.

(٥) من الآية ١٥٧ النساء.

(٦)من الآية ٣١ يوسف.

(٧) شرح التسهيل ٢٨٧/٢.

(٨) شرح شذور الذهب صـ٢٥٠، ٢٥١.

(٩)من الآية ١٥٧ النساء.

أما القسم الآخر من المنقطع وهو ما لا يصح إغناؤه عن المستثنى منه فبنو تميم هنا يوافقون الحجازيين فى إيجاب نصبه.

ومثل له سيبويه بقوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[١]، وما حكاه عن أبى الخطاب ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر وجعله على معنى لكن.[٢]

قال ابن يعيش:-

« وأما الضرب الثانى وهو ما لا يجوز فيه إلا النصب فقط وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ﴾[٣] فمن رحم فى موضع نصب لأنه من غير الجنس؛ لأن عاصم فاعل ومن رحم معصوم أى من رحمة الله، والفاعل ليس من جنس المفعول، ومنهم من يجعله استثناء متصلا فيكون عاصم فاعلا بمعنى مفعول أى ذو عصمة نحو قوله تعالى: ﴿مِن مَّآءٍ دَافِقٍ﴾[٤] أى مدفوق... وهو ضعيف لأنه خلاف الظاهر، وإنما يصار إلى مثله ما لم يوجد عنه مندوحة، ويجوز أن يكون متصلا من وجه آخر وذلك أن يكون من رحم هو الله تعالى لأنه هو الراحم والمعنى لا يعصم من أمر الله إلا الله ».[٥]

وقال ابن مالك: « لا يجوز فيه الإتباع، لأن الاستغناء به عما سبقه متكلف».[٦]

---

(١)من الآية ٤٣ هود.

(٢) الكتاب ٣٢٥/٢، ٣٢٦ وزعم السيرافى أن المصدر المنسبك من(ما) والفعل فى موضع رفع الابتداء وخبره محذوف تقديره لكن النقصان أمره، ولكن الضرر شأنه: وزعم الأستاذ أبو على أن المصدر مفعول به حقيقة تقديره ما زاد شيئاً إلا النقصان ثم فرعه له، أو جعله متصلا وكان الذى قام مقام الزيادة بالنقصان ومقام النقع الضرورة، وذهب ابن الطراوة إلى أن ما زائدة وخطأ سيبويه فى كونها مصدرية كأنه قال ما زاد إلا نقص وما نفع إلا ضر. التصريح ٣٢٥/١، شرح الكافية ٢٢٩/١، ارتشاف الضرب ١٥١٢/٣.

(٣)من الآية ٤٣ هود.

(٤)من الآية ٦ الطارق.

(٥) شرح المفصل ٨١/٢، شرح الكافية ٢٢٩/١.

(٦) شرح التسهيل ٢٨٧/٢.

وخلاصة الأمر أن المستثنى الموجب يجب نصبه متصلا ومنقطعا باتفاق، أما المنقطع المنفى إذا صح فيه إغناء المستثنى عن المستثنى منه جاز عند تميم إتباع المستثنى للمستثنى منه مخالفين بذلك الحجازيين الذى أوجبوا نصب المنقطع على كل حال.

وتأول سيبويه ما ورد على الإتباع من شواهد التميميين على التوسع فى المستثنى بحيث يشمله المستثنى منه، أو التوسع فى المستثنى منه بحيث يشمل المستثنى متجها بذلك إلى الاتصال ليكون الإبدال فيه راجحاً.

❁❁❁

النصب والإتباع فى الميزان:-

لإتباع المستثنى للمستثنى منه فضل مشاكلة اللفظين، وإنما وجب النصب حيث لا مجال للإتباع، ومما يدل على ذلك تعليل سيبويه لمنع الإبدال عند ذكره لوجوب نصب الموجب ويفهم من ذلك أن الإبدال حين يصلح يتقدم على النصب قال سيبويه: « وإنما منع الأب أن يكون بدلا من القوم[١] أنك لو قلت أتانى إلا أبوك كان محالا، وإنما جاز ما أتانى القوم إلا أبوك لأنه يحسن لك أن تقول ما أتانى إلا أبوك، فالمبدل إنما يجئ أبدا كأنه لم يذكر قبله شئ، لأنك تخلى له الفعل وتجعله مكان الأول، فإذا قلت: ما أتانى القوم إلا أبوك فكأنك قلت ما أتانى إلا أبوك ».[٢]

وصرح المبرد بهذا المعنى من كون الإبدال أجود من النصب وذلك حين يكون صالحا قال المبرد:-

« فإنما باب الاستثناء إذا استغنى الفعل بفاعله أو الابتداء بخبره النصب، إلا أن يصلح البدل، فيكون أجود والنصب على حاله فى الجواز ».[٣]

ثم جعل النصب فى موضع آخر على المجاز فقال فى باب ما لا يجوز فيه البدل:-

« وذلك الاستثناء المقدم: نحو ما جاءنى إلا زيدا أحد وما مررت إلا زيدا بأحد، وإنما امتنع البدل لأنه ليس فيه قبل زيد ما تبدله منه فصار الوجه الذى كان يصلح على المجاز لا يجوزها هنا غيره ».[٤]

وكذا علل الرضى لوجوب النصب فى الموجب بعدم صلاحيته للإبدال قال: «وإنما وجب النصب فى المستثنى من الموجب لأن التفريغ لا يجوز فيه والإبدال

(١) يعنى فى أتانى القوم إلا أباك.
(٢) الكتاب ٣٣١/٢.
(٣) المقتضب ٥٩٧/٤.
(٤) المرجع السابق ٥٩٩/٤.

أيضاً لا يجوز فى نحو جاءنى القوم إلا زيدا؛ لأنك لو أبدلت كان المبدل منه فى حكم الساقط فيؤدى إلى التفريغ فى الإيجاب فلم يبق إلا النصب ».[١]

أما علة جودة البدل فقد ذكرها المبرد بقوله:-

« وإنما كان البدل أجود؛ لأنه فى اللفظ والمعنى، والنصب بالاستثناء إنما هو للمعنى لا للفظ.

وبيان ذلك أنك إذا قلت: جاءنى إخوتك إلا زيداً و(زيدٌ) أحد إخوتك، أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء إنه فيمن جاء، فإذا قلت: إلا زيدا فإنما وقعت فى موضع لا أعنى زيدا منهم أو أستثنى زيدا منهم، فهذا معنى.

وإذا قلت: ما جاءنى أحد إلا زيدٌ، فإنما رفعت، وإنما نحَّيت(أحدا) عن الفعل وأحللت(زيدا) بعد الاستثناء محله فصار التقدير: « ما جاءنى إلا زيد » فكل موضع صلح فيه البدل فهو الوجه، وإذا لم يصلح البدل، لم يكن إلا النصب، كما يجوز فيما صلح فيه البدل النصب على الاستثناء ».[٢]

ومما يؤكد أن جودة الإبدال ترجع إلى المشاكلة أنه إذا تباعد اللفظين رجح النصب يقول ابن مالك:-

« وإنما رجح الإتباع فى غير الإيجاب على النصب؛ لأن معناه ومعنى النصب واحد، وفى الإتباع تشاكل اللفظين. فإن تباعدا تباعداً بينا رجح النصب كقولك ما ثبت أحد فى الحرب ثباتا نفع الناس إلا زيدا، لأن سبب ترجيح الإتباع طلب التشاكل وقد ضعف داعيه بالتباعد ».[٣]

وإذا علمنا ذلك تبين لنا وجه وجوب النصب فى المنقطع المثبت عند الجميع والمنقطع المنفى عند الحجازيين وهو تعذر إبدال الشئ من غير جنسه، وما ورد من شواهد على رأى التميميين تأوله سيبويه إما على التوسع فى المستثنى بحيث يشمله المستثنى منه، أو التوسع فى المستثنى منه متلمسا منه وجها للشركة وهو بذلك يتجه إلى الاتصال حتى يصح الإتباع.

---

(١) شرح الكافية ٢٢٧/١.

(٢) المقتضب ٥٩٨/٤.

(٣) شرح التسهيل ٢٨٢/٢.

معنى إلا فى الاستثناء المنقطع:-

حُملت إلا فى الاستثناء المنقطع على معنى لكن فى الاستدراك لكون ما بعدها مخالفا لما قبلها فى الحكم ولا يشترط فيه كونه بعضا مما قبله قال سيبويه فى المنقطع الموجب:-

« ومثله فى الانقطاع من أوله: إن لفلان مالاً إلا أنه شقى؛ فأنه لا يكون أبدا على إن لفلان، وهو فى موضع نصب وجاء على معنى ولكنه شقى».(١)

وقال فى المنقطع المنفى المنصوب فى لغة الحجازيين:-

« جاءوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى لكن، وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم ».(١)

وقال السيرافى فى قولهم ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر:

« هو على معنى ولكنه وتقديره ما زاد ولكن النقصان أمره، وما نفع ولكن الضرر أمره».(٢)

وقال الزجاج فى قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَنَفَعَهَآ إِيمَٰنُهَآ إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾.(٣)

« استثناء ليس من الأول، كأنه قال: لكن قوم يونس لما آمنوا ».(٤)

وقال ابن يعيش:-

« فأما إذا كان من غير الجنس – يعنى المستثنى – فلا يتناوله اللفظ، وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرجه منه إذ اللفظ إذا كان موضوعا بإزاء شئ وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن فى الاستدراك ولذلك قدرها سيبويه بلكن؛ وذلك من قبل أن لكن لا يكون ما

(١) الكتاب ٣١٩/٢.

(٢) تقريرات السيرافى على كتاب سيبويه ٣٢٦/٢.

(٣) يونس: ٩٨.

(٤) معانى القرآن وإعرابه للزجاج ٣٤/٣، إعراب القرآن للنحاس ٢٦٨/٢، الإنصاف فى مسائل الخلاف ٢٦٩/١ م ٣٥.

بعدها إلا مخالفا لما قبلها كما أن إلا فى الاستثناء كذلك، إلا أن لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضا لما قبلها بخلاف إلا فأنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل فعلى هذا تقول ما جاءنى أحد إلا حمارا، وما بالدار أحد إلا وتدا ».[١]

ونقل صاحب الإنصاف عن الكوفيين أن إلا تكون بمعنى الواو وأورد لهم عدة شواهد منها قوله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾[٢] قالوا: أى ولا الذين ظلموا... ومنه أيضا: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[٣] قالوا: أى ومن ظلم لا يحب الله أيضا الجهر بالسوء منه.

ورد البصريون ما ذهب إليه الكوفيون بأن إلا لا تكون بمعنى الواو؛ لأن إلا للاستثناء، والاستثناء يقتضى إخراج الثانى من حكم الأول، والواو للجمع والجمع يقتضى إدخال الثانى فى حكم الأول؛ فلا يكون أحدهما بمعنى الآخر وأجاب البصريون عما أوردوه الكوفيون من شواهد. بأن قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنِي﴾[٢] لا حجة لهم فيه لأن إلا فيه استثناء منقطع والمعنى: لكن الذين ظلموا يحتجون عليكم بغير حجة.

أما قوله تعالى: ﴿لَّا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ﴾[٣] قالوا: فإن معناه لكن المظلوم يجهر بالسوء؛ لما يلحقه من الظلم فيكون فى ذلك أعذر ممن يبدأ بالظلم.[٤]

ونقل عنهم الرضى وأبو حيان والسيوطى أنها فى المنقطع بمعنى سوى.

ورجح الرضى تأويل البصريين بأنه أولى قال:-

« وتأويل البصريين أولى؛ لأن المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا وإثباتا كما فى لكن، وفى سوى لا يلزم ذلك؛ لأنك تقول لى عليك ديناران سوى الدينار الفلانى وذلك إذا كان صفة، وأيضا معنى لكن الاستدراك، والمراد

(١) شرح المفصل ٢/٨٠.

(٢) البقرة: ١٥٠.

(٣) النساء: ١٤٨.

(٤) الإنصاف م ٣٥ ١/٢٧١ بتصرف.

بالاستدراك فيها رفع توهم المخاطب دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها مع أنه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه ».[١]

ورجحه الشيخ يس لعدة أمور قال:-

« ويرجح الأول أمور:-

أحدها أنه تأويل حرف بحرف، الثانى أنه تفسير ما لا موضع له، والثالث أنه تفسير ناصب بناصب، وذاك تفسير ناصب بخافض، الرابع أن فيه بيانا للمعنى وأن المنقطع بمنزلة الاستدراك فى أنه تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وليس بإخراج حقيقة وهذا لا يعطيه التفسير بسوى ».[٢]

ورجحه الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد فقال:-

« ونحن نرى تقدير البصريين أدق وأقرب إلى قواعد العربية من تقدير الكوفيين لأربعة أسباب:... »[٣] نص على ما ذكره الشيخ يس مع بعض التوضيح.

❁❁❁

(١) شرح الكافية ٢٢٧/١، ارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، ١٥٠١، همع الهوامع ٢٢٣/١.

(٢) حاشية يس على شرح الفاكهى لقطر الندى ١٥٢/٢.

(٣) سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى صـ٢٧٤، ٢٧٥.

آراء النحاة فى ما بعد إلا من حيث الإفراد وغيره وعامل النصب فيه:ـ

علم مما تقدم أن إلا عند البصريين فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن كما اتضح ذلك من نصوص سيبويه، ولكن يبدو أنه كان يقصد تفسير معنى لا تفسير إعراب.

أما عامل النصب فى المستثنى فهو يستوى فيه عنده المتصل[١] والمنقطع فى كونهما منصوبين عن تمام الكلام قال:

« فحمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين فى الدرهم ».[٢]

ولما رأى المتأخرون ذلك قالوا إنها الناصبة بنفسها نصبها للأسماء وخبرها فى الأغلب محذوف نحو جاءنى القوم إلا حمارا أى لكن حمارا لم يجئ، قالوا وقد يجئ خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ لَمَّآ ءَامَنُوا۟ كَشَفْنَا عَنْهُمْ﴾[٣].

ويبدو أن جذور هذا الخلاف ترجع إلى أن ما بعد إلا عند سيبويه مفرد، وعندهم يمكن أن يقع جملة.

قال سيبويه فيما حكاه عن أبى الخطاب: ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ما ضر قال:-

---

(١) اختلف النحاة فى ناصب المستثنى بعد إلا وخلاصة آرائهم فى ذلك أن سيبويه يرى أنه منصوب بما قبل إلا من الكلام هذا هو المشهور وذهب ابن مالك إلى أنه منصوب عند سيبويه بإلا وعرض نصوص سيبويه مؤكدا صحة كلامه، ونسبه فى الإنصاف للمبرد أيضا وقال ابن هشام المنصوب بعدها بها على الصحيح، أما الفراء فهو يرى أنه منصوبا بإلا على تقدير أنها مركبة من إنَّ ولا ثم خففت إن وأدعمت فى لا فنصبوا بها فى الإيجاب اعتبار بإن وعطفوا بها فى النفى اعتبارا بلا، ويرى الكسائى أنه نصب فى قام القوم إلا زيدا على تأويل إلا أن زيدا لم يقم ورده ابن مالك بأنه فى غاية الضعف، ويرى المبرد أن الناصب إلا لنيابتها عن استثنى أولا أعنى ورده ابن جنى فى الخصائص وسر الصناعة بأنه ضد الصواب الذى هو مذهب سيبويه. الكتاب ٣٣٠/٢، المقتضب ٩٨/٤، الخصائص ٢٧٨/٢، سر صناعة الإعراب ١٤٦/١، شرح المفصل ٧٦/٢، ٧٧، الإنصاف ٢٦١/١، شرح التسهيل ٢٧١/٢، ٢٧٢، المغنى ٨٣/١.

(٢) الكتاب ٣١٩/٢.

(٣) من الآية ٩٨ من سورة يونس.

« فما مع الفعل بمنزلة اسم نحو النقصان والضرر كما أنك إذا قلت: ما أحسن ما كلم زيدا فهو ما أحسن كلام زيدٍ[١]، ولولا(ما) لم يجز الفعل بعد إلا فى ذا الموضع، كما لا يجوز بعد ما أحسن بغير(ما)، كأنه قال: ولكنه ضر، وقال: ولكنه نقص هذا معناه ».[٢]

كما يفهم ذلك أيضا من فتح همزة إن فى تمثيله « إن لفلان والله مالا إلا أنه شقى ».[٣]

وقد نقل ذلك عنه الرضى قال:-

« وما بعد إلا عنده – يعنى سيبويه – مفرد سواء كان متصلا أو منقطعا فهى وإن لم تكن حرف عطف إلا أنها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد فى وقوع المفرد بعدها فلهذا وجب فتح إن الواقعة بعدها نحو قولك زيد غنى إلا أنه شقى ».[٤]

أما القول بجواز وقوع الجملة بعدها فيمتد إلى السيرافى قال فى ما زاد إلا ما نقص، وما نفع إلا ماضر:-

« على معنى ولكنه وتقديره ولكن النقصان أمره ولكن الضرر أمره، فالنقصان والضرر مبتدأ، وخبره محذوف وهو أمره ».[٥]

فتقديره النقصان والضرر مبتدآن يظهر منه أنه يعنى تقدير لكن المخففة وقد صرح بكونه جملة.

ونسب أبو حيان والسيوطى إلى قوم منهم ابن يسعون أن ما بعد إلا كلام مستأنف وأن المنصوب بعدها اسم لكن والخبر محذوف قال أبو حيان:-

---

(١) وردت كلمة(زيد) فى الكتاب منصوبة على سبيل الخطأ والصواب جرها بالإضافة.
(٢) الكتاب ٣٢٦/٢.
(٣) المرجع السابق ٣١٩/٢.
(٤) شرح الكافية ٢٢٧/١.
(٥) تقريرات السيرافى على الكتاب ٣٢٦/٢ ونسبه الرضى لابن مبرمان أيضا شرح الكافية ٢٢٩/١.

« والمنقطع مقدر بلكن عند البصريين من حيث المعنى، وزعم بعض النحويين، ومنهم أبو الحجاج بن يسعون أن(إلا) فى الاستثناء المنقطع تكون مع ما بعدها كلاما مستأنفا فزعم أن:-

إلا الأوارىَّ....(١)

إلا فيه بمعنى لكن، وإلا الأوارىَّ منصوب بها والخبر محذوف ».(٢)

وعلى ذلك فإلا فى تقدير لكنَّ المشددة.

وزاد ابن هشام فى الجمل التى لها محل من الإعراب الجملة المستثناه قال:-

« هذا الذى ذكرته – من انحصار الجمل التى لها محل فى سبع جارٍ على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذى أهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند إليها.

أما الأولى فنحو: ﴿ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ ۞ إِلَّا مَن تَوَلَّىٰ وَكَفَرَ ۞ فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ٱلْعَذَابَ ٱلْأَكْبَرَ ﴾(٣).

قال ابن خروف:(من) مبتدأ ويعذبه الخبر والجملة فى موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء(٤) فى قراءة بعضهم: ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلَّا قليلٌ مِّنْهُمْ ﴾(٥) أن قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا، وقال جماعة فى ﴿ إِلَّا امرأتُكَ ﴾(٦) بالرفع: أنه مبتدأ والجملة بعده خبر ».(٧)

ورده أبو على الفارسى قال:-

---

(١) نص أبو حيان على موضع الشاهد والبيت بتمامه:-

إلا الأوارىَّ لأيا ما أبينها ∴ والنؤى كالحوض بالمظلومة الجلد

قد سبق تخريجه صـ ٥٦٥

(٢) ارتشاف الضرب ١٥٠٠/٣، همع الهوامع ٢٢٣/١.

(٣) الغاشية: ٢٢: ٢٤.

(٤) هذا من الاستثناء المتصل وإنما ذكرته لأن المتصل والمنقطع سواء فى كون ما بعد إلا عند سيبويه مفرداً، وعند غيره يجوز أن يكون جملة.

(٥)من الآية٢٤٩ البقرة.

(٦)من الآية ٨١هود.

(٧) المغنى ٤٩١/٢، شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم صـ٢٩١.

« ذكر سيبويه الاستثناء المنقطع وأن(إلا) فيه بمعنى(لكن) وربما ظن ظان أنه أراد أن انتصاب الاسم بعد إلا كانتصابه بعد لكن وأن الخبر مضمر، وهذا التأويل خطأ عليه، ولا يجوز أن يكون أراده، ألا ترى: أنه مثّل انتصاب المستثنى بانتصاب الدرهم بعد العشرين، وهذا من عادته أن يمثّل به ما كان منتصبا عنده عن تمام الجملة المذكورة قبلها، وإنما شبهها بـ(لكن) من جهة المعنى دون اللفظ »[1].

الخلاصة:ـ

ذهب سيبويه إلى أن ما بعد إلا لا يكون إلا مفردا أو ما فى تأويله وعامل النصب فى المنقطع كعامل النصب فى المتصل وهو كونه منصوبا عن تمام الجملة، وإلا فيه بمعنى لكن فخالفه جماعة من النحاة منهم السيرافى وابن خروف فأجازوا كون ما بعد إلا جملة، وفى الجانب الآخر خالفه جماعة منهم ابن يسعون فى أن المنصوب بعد إلا اسم لها باعتبار أنها بمعنى لكن والخبر إما مذكور وإما مقدر ورده أبو على الفارسى.

❋❋❋

أثر الانقطاع فى الاستثناء:ـ

ترتب على كون الاستثناء منقطعاً عدة أمور، منها ما يتعلق بأدوات الاستثناء من حيث النوع ومن حيث المعنى.

ومنها ما يتعلق بالعامل فى المستثنى، ومنها ما يتعلق بالحكم الإعرابى.

أولاً بالنسبة لأدوات الاستثناء من حيث النوع فلم يكن يستوى المتصل والمنقطع فى الأدوات فلم تستعمل أفعال الاستثناء إلا فى الاتصال فكانت أدواته حروفا وأسماء.

وأما من حيث المعنى فكانت إلا فيه بمعنى لكن فى الاستدراك لكون ما بعدها مخالفا لما قبلها وليس بعضا منه.

(١) البغداديات صـ٤٩٣.

وأما بالنسبة للعامل فقد ذهب بعض متأخرى النحاة إلى أن المستثنى نُصِبَ اسما للكن مع كون خبرها مذكورا أو محذوفا مخالفين بذلك سيبويه حيث سوى بين نصب المتصل والمنقطع بكونهما منصوبين عن تمام الكلام – كما فهم البعض من مذهب سيبويه أو بإلا كما فهم ذلك ابن مالك – وصححه ابن هشام.

وأما الذى ترتب على كونه منقطعا من حيث الحكم الإعرابى فما ذهب إليه الحجازيون من وجوب نصب المستثنى المنقطع مع النفى، وما ذهب إليه التميميون من ترجيحه، وكان الراجح عند النفى فى الاتصال هو الإتباع بما فَضُلَ بالمشاكلة اللفظية.

أما المثبت فلم يتغير حكمه حيث تعذر إتباعه متصلا ومنقطعا فلم يكن تعذر الإتباع راجعا للانقطاع بل لأصل المسألة من تعذر حلول البدل محل المبدل منه وتعذر حضر إلا زيد، أو حضر إلا حمار.

وعلى ذلك كان لانقطاع الاستثناء أثر فى نوع الأداة ومعناها والعامل فى المستثنى والحكم الإعرابى له.

الفصل الثالث
القطع في باب الإضافة

تمهيد لبيان مفهوم القطع في باب الإضافة:-

ينقسم الاسم باعتبار حكم إضافته إلى أربعة أقسام:

القسم الأول:-

ما يجوز إضافته وهو الغالب نحو غلام زيد، وثوب خز.

القسم الثاني:-

ما يمتنع إضافته كالمضمرات[١]، وأسماء الإشارة[٢] وغير أي[٣]، من الموصولات، وأسماء الشرط والاستفهام لشبهها بالحروف.

القسم الثالث:-

ما يلزم الإضافة لفظا ومعنى فلا يقطع عنها لاحتياجه في توضيح معناه إليها كلبيك ولدي وسوى وعند وحيث وذي بمعنى صاحب وأولات وكلا وكلتا.

القسم الرابع:-

ما يجب إضافته معنى دون لفظ، بأن يجوز حذف المضاف إليه مع نية معناه ككل وبعض وإذ وغير ومثل وقبل وبعد وحسب ودون والجهات الست غالبا.

مفهوم القطع في باب الإضافة والعلاقة بينه وبين الحذف:ـ

ارتبط مفهوم القطع في باب الإضافة بالقسم الرابع[٤] من الأقسام السابقة وهو ما لزم الإضافة معنى دون لفظ؛ حيث أطلق النحاة على حذف المضاف إليه من هذا القسم قطعا؛ وذلك لشدة الاتصال بين المضاف والمضاف إليه في هذا

---

(١) خلافا للخليل في إياك حيث ذهب إلى أنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر الكتاب: ٢٧٩/١، واختاره ابن مالك ونسبه للخليل والأخفش والمازني ودلل عليه من ستة أوجه شرح التسهيل: ١٤٥/١.

(٢) لملازمته وسابقه للتعريف واستحالة سلبه عنهما فلا يمكن تقدير الشياع فيهما الذي لأجله تكون الإضافة فضلا عن شبه الحروف.

(٣) قطع غير أي عن الإضافة لمشابهته الحروف، والحروف لا تضاف أما أي فقد عارض الشبه إضافتها إلى المفرد فضعف شبهها بالحروف التصريح: ٣٤/٢.

(٤) وبعض ألفاظ القسم الثالث كلدن إذا انتصب بعدها غدوة وحيث إذا اتصلت بها(ما).

القسم، حيث يكون المضاف محتاجا في توضيح معناه إلى المضاف إليه، ولذلك سماه ابن مالك ناقص الدلالة(١)، وكان حذف المضاف إليه اقتطاع جزء منه، وقد بين ذلك ابن يعيش عند تعليله لبناء(إذ) عند قطعها عن الإضافة كما كانت مبنية مع إضافتها حيث قال:

«وإذ كانت مبينة في حال الإضافة فهي إذا لم تضف فالبناء أجدر؛ لأن حذف المضاف إليه اقتطاع جزء من الاسم..... »(٢).

والقطع بهذا المفهوم يتفق والمعنى اللغوي للقطع، الذي هو فصل أجزاء الشيء؛ لأن الغرض من المضاف إليه التعريف أو التخصيص(٣)، فإذا حذف كان نقضا للغرض وتراجعا عن المقصود، ومن هنا كان حذف المضاف إليه أقل من حذف المضاف وأبعد قياسا.

وقد عبر النحاة عن هذا النوع من الحذف بالقطع يقول ابن الحاجب:-

«الظروف منها ما قطع عن الإضافة كقبل وبعد.....»(٤).

وقال الرضي:-

«اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام.....»(٥).

وقال ابن مالك في هذه الظروف اللازمة للإضافة:-

«فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب.....»(٦).

وقال ابن هشام مقسما ما هو واجب الإضافة إلى نوعين:-

---

(١) شرح التسهيل: ٢٤٨/٣، ٢٤٩.

(٢) شرح المفصل: ٣٠/٣.

(٣) ذلك في الإضافة المحضة، وإضافة هذه الأسماء إضافة محضة.

(٤) الكافية بشرح الرضي: ١٠١/٢.

(٥) شرح الكافية: ١٠١/٢.

(٦) شرح التسهيل: ٣/ ٢٤٦.

«الأول ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ.....»[1].

وهكذا كان القطع مرتبطا بواجب الإضافة، أما الحذف فهو في غير ذلك فقد أطلق عليه النحاة حذفا سواء أكان للمضاف أم للمضاف إليه، وسواء في حذف المضاف أن يخلفه المضاف إليه كقوله تعالى ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾[2]. ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ﴾[3]، أم بقى المضاف إليه على جره كما في قول الشاعر[4]:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونارٍ توقد بالليل نارا

أي وكل نار فحذف المضاف وبقى المضاف إليه على جره.

ومن حذف المضاف إليه قولهم «قطع الله يد ورجل من قالها» فحذف ما أضيف إلى(يد) وهو(من قالها) لدلالة ما أضيف إليه(رجل)[5].

---

(١) التصريح على التوضيح: ٣٥/٢.

(٢) من الآية رقم(٢٢) من سورة الفجر.

(٣) من الآية رقم(٨٢) من سورة يوسف.

(٤)سيبويه من نسبه المتقارب لأبي داود الإيادي واسمه جارية بن الحجاج، وفي أمالي الشجري:٢٩٦/١ بدون نسبة وفي الكامل للمبرد:٤٨٩ لعدي بن زيد العبادي، وفي الكامل أيضاً: ١٦٣: «أنشد سيبويه لعدي بن زيد العبادي» وفي حواشيه: «والصحيح أنه لأبي دواد الإيادي».

وهو من شواهد الكتاب: ٦٦/١، شرح المفصل: ٢٦/٣، المغني: ٤٧٩، التصريح: ٥٦/٢، ابن عقيل: ٢٣٨، العيني: ٤٩٤.

(٥) هذا على مذهب المبرد المقتضتب: ٤٨١/٤ خلافا السيبويه والفراء؛ حيث ذهب سيبويه إلى أن المحذوف هو ما أضيف إلى(رجل) فصار قطع الله يدمن قالها ورجل ثم أقحم(رجل) بين المضاف والمضاف إليه واستشهد له في الكتاب: ١٨٠/١ بقول الفرزدق من المنسرح:

يا من رأى عارضا أُسَرُّ به بين ذراعي وجبهة الأسد

حيث فصل بلفظ(جبهة) بين المضاف والمضاف إليه

وبناء على ما تقدم يكون الحذف أعم من القطع فكل قطع حذف وليس كل حذف قطع، إذ اختص القطع بما هو لازم الإضافة كما يتضح ذلك من نصوص النحاة.

ولصدق كلمة حذف على القطع تبادلها النحاة مع القطع في موضع واحد فقال ابن هشام:

«(غير) اسم ملازم للإضافة في المعنى، ويجوز أن يقطع عنها لفظا.....

«(وليس غيرَ) بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضاً وحذف المضاف إليه لفظا ونية ثبوته.....»[1].

أما عند الفراء فلا حذف ويكون الاسمان مضافين إلي من قالها ولا حذف في الكلام شرح ابن عقيل: ٣/٨١.

(١) مغني اللبيب: ١/١٧٩.

شروط القطع:-

باعتبار أن القطع في هذا الباب نوع من الحذف داخل فيه فإن له نفس الشروط التي اشترطها النحاة لجواز الحذف وقد جمعها ابن هشام في المغني في ثمانية شروط([1])، رأيت أنه من أهمها هنا وجود القرينة على المحذوف.

يقول الرضي:

«وينبغي أن تعرف أنه يحذف المضاف إليه ويورد المحذوف مضافا إليه تابع للمضاف الأول نحو..... وإن لم يورد فلا يحذف إلا مما هو دال على أمر نسبي لا يتم إلا بغيره كقبل وبعد وأخواتها المذكورة وكل وبعض وإذ، ومع هذا لا يحذف إلا إذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف»[(٢)].

فقد بين الرضي بهذا النص أن كون هذه الكلمات تدل على أمر نسبي لا يتم إلا بما تضاف إليه فإن هذا دليل على المحذوف ومع ذلك لا يحذف إلا إذا قامت القرينة على تعيينه.

أقسام القطع تبعا لنية المحذوف:ـ

يمكن تقسيم القطع باعتبار نية لفظ المحذوف أو معناه أو عدم نيتة لفظا ومعنى إلى ثلاثة أقسام:-

القسم الأول:-

القطع عن الإضافة لفظا مع نية ثبوت معنى المضاف إليه وذلك إذا علم المضاف إليه ولم يقصد الإبهام.

(١) معنى اللبيب: ٢/٦٩٢.
(٢) شرح الكافية: ٢/١٠١.

القسم الثاني:-

القطع عن الإضافة مع القصد إلى لفظ المضاف إليه وأكثر ما يكون إذا عطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظا ومعنى نحو[1]:

أمام وخلف المرء من لطف ربه كوالئ تزوي عنه ما هو يحذر

القسم الثالث:-

القطع عن الإضافة لفظا ومعنى وذلك لقصد الإبهام أو لعدم دليل المضاف إليه.

ولكل قسم من هذه الأقسام دراسة يتضح بها ألفاظه وما يترتب على القطع فيه من بناء أو تنوين أو تعريف أو تنكير وذلك على النحو التالي:

أولاً: القطع لفظا مع نية معنى المضاف إليه:-

وهذا القسم من القطع كان منه ظروف وأسماء:

أما الظروف فهى قبل وبعد وما ألحق بهما من ظروف.

ولقبل وبعد وما ألحق بها من ظروف حالتان من إعراب وبناء ارتبط هذا النوع من القطع بحالة البناء أما الإعراب فقد كان له ارتباطاً بذكر المضاف إليه لفظا وهذا خارج نطاق البحث وكذا ما قطع عن الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه أو القطع مطلقا أي مع عدم نية المضاف إليه لفظا ولا معنى، وهاذان يتم بحثها في موضعهما من البحث وقد أجمل سيبويه أصل هذا التقسيم من الإعراب والبناء مناظرا بين قبل وبعد وبين المنادي في ذلك يقول سيبويه.

«فإنما جعل الخليل رحمة الله المنادي بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبهة بهما مضافين إذا كان مضافا، لأن

(١) من الطويل ولم أعثر على قائله والكوالئ جمع كالئ وهو الحافظ، وتزوى أى تنحى وتبعد وتصرف والشاهد فى قوله أمام وخلف المرء أى أمام المرء وخلف المرء حيث حذف المضاف إليه بعد أمام وعطف خلف على أمام وبقى حكم أمام على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٤٧/٢، المساعد ٣٥٢/٢، الهمع ٢١٠/١، الدرر اللوامع ٤٤٨/١ وفيها(ما كان يحذر).

المفرد، في النداء موضع نصب، كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجرو لفظهما مرفوع[١] فإذا أضفتها رددتهما إلى الأصل»[٢].

وحكى سيبويه عن العرب هذه الظروف التي تأخذ حكم قبل وبعد فقال «ومن العرب من يقول من فوقُ ومن تحتُ لشبهه بقبل وبعد قال أبو النجم:

* أقب من تحتُ عريض من علُ[٣]*»[٤]

وقد جمع الرضي هذه الظروف فقال:

«اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها كيمين وشمال[٥] وآخر وغير ذلك»[٦].

وأجرى مجرى هذه الظروف ليس غير، ولا غير[٧]، وحسب

ومن الظروف التي تقطع عن الإضافة لفظا دون معنى «إذ» غير أنها تضاف إلي الجملة مطلقاً اسمية كانت نحو قوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ أَنتُمۡ قَلِيلٞ﴾[٨]، أو

(١) يعني بالمرفوع المبني على الضم.

(٢) الكتاب: ١٩٩/٢.

(٣) هذا البيت لأبى النجم العجلي من أرجوزة له يصف فيه فرس أقب من القبب وهو دقة الخصر وضمور البطن والشاهد فيه بناء تحت على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه فجعلت غاية كقبل وبعد أما عل فالصواب فيها كسر اللام وقد نبه له الأخفش والأرجوزة كلها مكسورة وهو من شواهد ابن عقيل ٧٤/٣ والمغنى ٢٥٣، الأشمونى ٢٦٨/٢، والعينى ٤٨٨.

(٤) الكتاب: ٢٨٩/٣، ٢٩٠.

(٥) خالف الرضي بذلك ما في الهمع: ٢١٠/١ وفي حاشية الصبان «وكذا يمين وشمال على ما في الهمع وغيره، وخالف الرضي فلم يجوّز قطعهما عن الإضافة لفظا مبنيين على الضم أو معربين بلا تنوين: ٢٦٧/٢، ٢٦٨.

(٦) شرح الكافية: ١٠١/٢.

(٧) خلافا لابن هشام حيث عد(لا غير) لحن مغني اللبيب: ١٧٩/١.

(٨) من الآية رقم(٢٦) من سورة الأنفال.

فعلية نحو ﴿وَٱذۡكُرُوٓاْ إِذۡ كُنتُمۡ قَلِيلٗا﴾[1]، وقد تقطع عن الجملة نحو قوله تعالى ﴿بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ ۞وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ﴾[2]،
وأما الأسماء التي تقطع عن الإضافة لفظا فكل[3]، وبعض وأي[4]، وهذا القسم من القطع هو ما عبر عنه ابن مالك بقوله * «وبعض ذا قد يأت لفظا مفرداً»*

قال الأشموني:-

«أي يأتي مفرداً في اللفظ فقط وهو مضاف في المعنى نحو كل وبعض وأي قال تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾[5]، ﴿فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ﴾[6]،﴿أَيّٗا مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰۚ﴾[7]»[8].

ما ترتب على القطع في هذا القسم:-

اختلف ما ترتب على القطع في هذا القسم بين بعض ألفاظه وبعضها الآخر وذلك على النحو التالي.

أولاً: من حيث الإعراب والبناء:-

وضع ابن مالك في التسهيل وشرحه ميزانا دقيقا حسم به أمر البناء والإعراب في هذا النوع من القطع وغيره من الأنواع الأخرى فقال:

---

(١) من الآية رقم(٨٦) من سورة الأعراف.

(٢) من الآية رقم(٤، ٥) من سورة الروم.

(٣) تقطع إذا لم تكن توكيدا فإن كانت توكيدا كانت ملازمة للإضافة لفظا ومعنى خلافا للفراء والزمخشري حيث أجازا إفرادها توكيدا وحملا عليه قراءة بعض القراء«إنا كلا فيهما» [من الآية ٤٨ من سورة غافر] أو نعتا بالإجماع نحو زيد الرجل كل الرجل أي الكامل الرجولة شرح التسهيل:٣/٢٤٤ بتصرف، المغني: ١/٢١٩.

(٤) إذا لم تكن نعتا أو حالا، فإن كانت نعتا أو حالا كانت إضافتها لازمة لفظا.

(٥) من الآية رقم(٣٣) من سورة الأنبياء.

(٦) من الآية رقم(٢٥٣) من سورة البقرة.

(٧) من الآية رقم(١١٠) من سورة الإسراء.

(٨) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/٢٥٠.

«ما أفرد لفظا من اللازم الإضافة معنى إن نوى تنكيره[١]، أولفظ المضاف إليه[٢]، أو عوض منه تنوين، أو عطف على المضاف اسم عامل في مثل المحذوف لم يغيَّر الحكم.

وكذا لو عكس هذا الآخر وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه ولم يثبت التنوين ولا العطف بني المضاف على الضم، إن لم يشابه مالا تلزمه الإضافة[٣]، معنى»[٤].

فقد جمع ابن مالك بهذا النص بين أقسام القطع، ولكن ما أردت التعويل عليه هو أنه بين فيه أن ما لم يعوض منه بالتنوين ولم ينو تنكيره ولم ينو أيضاً لفظ المضاف إليه بني على الضم وشرحه ابن مالك بقوله:

«يختص بعض الناقص الدلالة بتعويض التنوين مما كان مضافاً إليه، فيبقى المضاف مع العوض على الحال التي كان عليها مع المعوض منه من إعراب أو بناء، فالباقي على الإعراب ككل وأي في قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَٰخِرِينَ﴾[٥]، و﴿أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٦].

والباقي على البناء نحو يومئذ وحينئذ[٧]، والأصل يوم إذ كان أو يكون، وحين إذ كان أو يكون؛ فحذف الجملة للعلم بها وعوض منها بالتنوين، فبقى بناء إذ مع العوض كما كان مع الجملة.....

وإن لم ينو التنكير ولا لفظ المضاف إليه، ولم يثبت التنوين ولا العطف بني المضاف على الضم»[٨].

وابن مالك بهذا النص يشير إلى ما يبني من هذا القسم وما يعرب.

---

(١) أي عدم نية اللفظ والمعنى فيكون معربا منونا.

(٢) أي نية لفظ المضاف إليه فيبقى المضاف على حاله من عدم التنوين مع إعرابه.

(٣) الذي يشبه مالا تلزمه الإضافة ثلث وربع ومثل وشبه لكونه يصغر ويثن ويجمع.

(٤) التسهيل من شرح التسهيل: ٣/٢٥٠.

(٥) من الآية رقم(٨٧) من سورة النمل.

(٦) من الآية رقم(١١٠) من سورة الإسراء.

(٧) خلافا للأخفش وسوف اذكره تفصيلا في موضعه.

(٨) شرح التسهيل: ٣/٢٥٠، ٢٥٢.

أولاً: ما تغير حكمه بالقطع:-

الذي تغير حكمة في هذا النوع من القطع هو المبني على الضم أي قبل وبعد وما أجرى مجراهما من الظروف التي سبق الإشارة إليها وليس غير ولا غير وحسب وهي حالة من حالات أربع أعربت في ثلاث[١] منها وبنيت في هذه الحالة قال المبرد فى باب ما يعرب من الأسماء وما يبنى:

"فأما الغايات فمصروفة عن وجهها وذاك أنها مما تقديره الإضافة لأن الإضافة تعرفها وتحقق أوقاتها، فإذا حذفت منها وتركت نياتها فيها – كانت مخالفة للباب معرفة بغير إضافة، فصرفت عن وجوهها، وكان محلها من الكلام أن يكون نصبا أو خفضا فلما أزيلت عن مواضعها ألزمت الضم، وكان ذلك دليلا على تحويلها وأن موضعها معرفة"[٢].

وعلل ابن يعيش بناءها بقوله:

«وبني الاسم؛ لأن المضاف إليه من تمام المضاف، فإذا قطع عنه فكأنه قد بقى بعض الاسم؛ وبعضه لا يستحق الإعراب فقام البناء فيه مقام العوض إذ لو عوضوا النون كما في يومئذ وحينئذ ونظائرها لم يؤمن التباسه بالمنكور المعرب»[٣].

أما الرضي فقد علل بناءها بمشابهتها للحروف من حيث احتياجها إلى معنى المحذوف فقال:

«وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف فإن قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنبت معه كالأسماء الموصولة تبني مع وجود ما تحتاج

(١) يدخل في القطع منها حالتان، الأولى أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه والثانية يحذف ولم ينو لفظه ولا معناه، أما الحالة الثالثة فهي التي ذكر فيها المضاف إليه وهي غير داخله في القطع.

(٢) المقتضب ١٤٢/٣.

(٣) شرح المفصل: ٣٠/٣.

إليه من صلتها قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب أسميتها لاختصاصها بالأسماء»[١].

وكذا ابن مالك بعد أن بين المعرب والمبني مما قطع عن الإضافة علل لبنائها بمناسبتها للحرف مناسبة معنوية ولفظية قال:-

«أما المعنوية فمن قبل أنهما[٢] لا يفهم تمام المراد بهما إلا بما يصحبها وأما اللفظية فمن جمودهما وكونهما لا يثنيان ولا يجمعان ولا ينعتان ولا يخبر عنهما ولا ينسب إليهما ولا يضاف، ومقتضى هاتين المناسبتين أن يبنيا على الإطلاق، ولكنهما أشبها الأسماء المتمكنة بقبول التصغير والتعريف والتنكير فاستحقا إعرابا في حال وبناء في حال.....

فكان البناء في هذه الحال أليق؛ لأنهما على خلاف الأصل، وبناء الاسم على خلاف الأصل فجمع بينهما التناسب»[٣].

ثم أضاف ابن مالك في موضع آخر إلى هذين الشبيهين شبها آخر حيث قال: «فإذا قطعت عن الإضافة ونوى معنى الثاني دون لفظه أشبهت حروف الجواب في الاستغناء بها عن لفظ ما بعدها فانضم ذلك إلى الشبهين المذكورين فبنيت»[٤].

وأضاف ابن مالك فى شرح الكافية إنها بنيت لمخالفتها للنظائر لأن المعتاد فيما عرف بالإضافة كون إضافته صريحة قال:" فينضم ذلك إلى ما فيه من شبه الحرف السابق بيانه فيكتمل موجب البناء"[٥] وهذا مضمون نص المبرد السابق.

أما كون البناء على حركة فلأن لها أصلا في التمكن قال ابن يعيش:-

(١) شرح الكافية: ١٠١/٢.
(٢) الضمير لقبل وبعد وما أجرى مجراهما.
(٣) شرح التسهيل: ٢٤٣/٣.
(٤) المرجع السابق: ٢٤٦/٣.
(٥) شرح الكافية لابن مالك ٤٣٣/١.

«ألا ترى أنها تكون معرفة إذا كانت مضافة نحو قولك جئت قبلك ومن قبلك وبعدك ومن بعدك أو نكرة في نحو جئت قبلا وبعداً، وإنما تكون مبنية إذا قطعت عن الإضافة فلما كان لها هذا القدم في التمكن وجب بناؤها على حركة تمييزا لها على ما بني ولا أصل له في التمكن من نحو من وكم»(١).

وقال الصبان:

« وأما كونه على حركة – يعني البناء – فليعلم أن لها عراقة في الإعراب»(٢).

أما كون الحركة ضمة فقد علله النحاة بعدة تعليلات منها أنها بنيت على الضم لئلا يتوهم أنها معربة إذ الضمة غريبة منها(٣)، وقيل حركت بأقوى الحركات وهي الضمة لتكون كالعوض في حذف ما أضيفت إليه، وقيل بنيت على الضم لشبهها بالمنادي(٤)، المفرد نحو يا زيد ووجه الشبه بينهما أن المنادي المفرد متى نكر أو أضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بني وقد كان له حالة تمكن وكذلك قبل وبعد إذا نكر أو أضيف أعرب، وإذا أفرد معرفة بني فلذلك قالوا جئت قبلُ وبعدُ، ومن قبلُ ومن بعدُ قال الله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٥).

أو أنها بنيت على الضم ليكمل لها جميع الحركات لأنها في حال الإعراب كانت في الأغلب غير متصرفة فكانت إما مجرورة بمن أو منصوبة على الظرفية(٦).

---

(١) شرح المفصل: ٨٦/٤، شرح الكافية: ١٠٢/٢، شرح التسهيل: ٢٤٣/٣، حاشية الصبان: ٢٦٨/٢.

(٢) حاشية الصبان: ٢٦٨/٢ .

(٣) اقتصر ابن مالك على هذا التعليل في شرح التسهيل: ٢٤٣/٣.

(٤) هذا التعليل زاده ابن يعيش في شرح المفصل: ٨٦/٤، ٨٧ وفى الكتاب عن الخليل تشبيه المنادى بقبل وبعد الكتاب ١٩٩/٢.

(٥) من الآية رقم(٤) من سورة الروم.

(٦) شرح الكافية: ١٠٢/٢، حاشية الصبان: ٢٦٨/٢.

وأجرى مجرى هذه الظروف لا غير[١]، وليس غير وحسب وكلمة غير اسم يدل على مخالفة ما قبله حقيقة ما بعده، ويلزم الإضافة معنى ويجوز أن يقطع عنها لفظا إن فهم المعنى وقد شبه بالظروف والغايات لشدة أبهامها فهي لا تتعرف بالإضافة كما أن الغايات جهات غير محددة.

قال الرضي:-

«ويحذف ما تضاف إليه مع لا التبرئة وليس نحو أفعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعد لا وليس.....

فلما حذف منها المضاف إليه بنيت على الضم لمشابهتها الغابات بالإبهام»[٢].

وكون الضمة ضمة بناء هو قول المبرد فقال في باب ما حذف من المستثنى تخفيفاً واجتزئ بعلم المخاطب قال:

«وذلك قولك عندي درهم ليس غيرُ، أردت: ليس غير ذلك فحذفت وضممت، كما ضممت(قبلُ وبعدُ) لأنه غاية»[٣].

وهو ما اختاره ابن مالك قال في الألفية

واضمم –بناءً- «غيراً» إن عدمت ما له أضيف، ناوياً ما عدما[٤]

وقال الأخفش ضمة إعراب لأنها ككل وبعض لا ظرف كقبل وبعد فهي اسم لا خبر[٥]، وجوزهما ابن حزوف[٦].

---

(١) خلافا لابن هشام وجماعة حيث ذهبوا إلى أن(لاغير) لحن، ورده صاحب القاموس بأن قولهم لحن غير جيد لكونه مسموعاوقال السيوطي: «وليس كما قال فقد صرح السيرافي وابن السراج وأبو حيان بأن لا كليس» وقال الأشموني «وهم محجوجون» شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٦٧/٢.

(٢) شرح الكافية: ١٠٣/٢.

(٣) المقتضب: ٦٢٦/٤ .

(٤) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل: ٧١/٣.

(٥) أي اسم ليس في ليس غير والضمة علامة إعرابها ولم تنون لنية لفظ المضاف إليه .

(٦) شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢٦٦/٢ .

ومما تغير حكمه أيضا حسب التي تقطع عن الإضافة وهذا استعمال من استعمالين لها حيث استعملت مضافة فكانت بمعنى كاف(اسم فاعل من كفى) استعملت استعمال الصفات فتكون نعتا للنكرة لأنها لا تتعرف بالإضافة حملا على معناها، وحالا من المعرفة نحو مررت برحل حسبك من رجل أو بعبد الله حسبك من رجل.

كما استعملت استعمال الجوامد فرفعت على الابتداء أو الخبرية نحو قوله تعالى﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾(١).

أما عند قطعها عن الإضافة فتكون بمعنى لا غير فتبنى على الضم ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم بعد أن كانت معربة نحو رأيت رجلا حسبُ ورأيت زيدا حسبُ بعد حذف المضاف إليه ونية معناه والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيداً لا غير(٢).

ثانياً: ما بقى على حكمه مع القطع:-

أما ما بقى على حكمه ولم يغيَّر فهو على قسمين:

القسم الأول:-

ما بقى على بنائه(٣) كـ(إذ) حيث تحذف الجملة التي تضاف إليها للعلم ويعوض عنها التنوين وتكسر الذال لالتقاء الساكنين كقوله تعالى:﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾(٤).

واستدل ابن يعيش على بنائها بقول الشاعر(٥):

---

(١) من الآية ٢٠٦ من سورة البقرة.

(٢) التصريح على التوضيح بتصرف: ٥٢/٢، ٥٣ .

(٣) خلافا للأخفش .

(٤) من الآية رقم(٤) من سورة الروم.

(٥) البيت من الوافر لأبي ذؤيب الهذلي وقوله نهيتك عن طلابك أم عمرو يريد ليذكِّر قلبه بما كان من وعظه له في ابتداء الأمر قبل استحكام الحب والشاهد قوله وأنت إذ صحيح حيث جاء التنوين عوضا عن الجملة والأصل وأنت أذ الأمر على هذه الحال شرح المفصل: ٢٩/٣، شرح التسهيل ٢٥١/٣ معانى الأخفش ٢٩٥/١، المغني: ١٢٨ .

نهيتك عن طلابك أم عمرو بعافية وأنت إذ صحيح

قال:

«وليست الكسرة في الذال بإعراب وإن كانت إذ هنا – يعني في يومئذ– في موضع جر بإضافة ما قبلها إليها والذي يدل على أن الكسرة لالتقاء الساكنين لا لإعراب قوله «وأنت إذ صحيح»، ألا ترى أن إذ في هذا البيت ليس قبلها شيء مضاف إليها فتكون مجرورة به فثبت بما ذكرناه أنها حركة بناء لا إعراب»[(١)].

وزعم الأخفش أن(إذ) في ذلك معربة لزوال افتقارها إلى الجملة، وأن الكسرة إعراب، لأن اليوم مضاف إليها.

قال الأخفش في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾[(٢)]:-

«فأضاف «خزي» إلى(اليوم) فجره وأضاف(اليوم) إلى(إذ) فجره، وقال بعضهم:(يومَئذ) فنصب؛ لأنه جعله اسما واحدا وجعل الإعراب في الآخر»[(٣)].

ورد ابن يعيش رأي الأخفش فقال:-

«على أنه قد حكى عن أبي الحسن أنه " إذ " ههنا مجرورة بمضاف محذوف – يعني – وأنت إذ صحيح – كأنه أراد حينئذ ثم حذف حين وهو يريدها فهي مجرورة بالمضاف المقدر على حد قوله[(٤)]

۞ ونار توقد بالليل نارا ۞

وما أبعد مثل هذا عن ذاك السيد ومحله إن صح على التقريب أو أنه يريد مجرورة الموضع لا اللفظ ألا ترى أن إذ مبنية في حال إضافتها إلى الجملة نحو قوله تعالى:﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ ﴾[(٥)]،﴿ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ ﴾[(٦)]، فإذ هذه مبنية على السكون وموضعها نصب بفعل مقدر تقديره واذكروا إذ قلتم ونحوه، فإذا كانت

(١) شرح المفصل: ٢٩/٣.
(٢) من الآية رقم(٦٦) من سورة هود.
(٣) معاني القرآن للأخفش: ٣٨٨/١.
(٤) عجز بيت من المتقارب صدره «أكل امرئ تحسين امرأ» وقد سبق تخريجه صـ٥٨٣.
(٥) من الآية رقم(٥٥) من سورة البقرة.
(٦) من الآية رقم(٧١) من سورة غافر.

مبنية في حال الإضافة فهي إذا لم تضف فالبناء أجدر؛ لأن حذف المضاف إليه اقتطاع جزء من الاسم»[١].

ولا يصح في تقديرى ما ذكره ابن يعيش بأن الأخفش يريد أنها مجرورة الموضع لقوله:

«وأضاف(اليوم) إلى(إذ) فجره، وقال بعضهم:(يومَئذ) فنصب؛ لأنه جعله اسما واحدا وجعل الإعراب في الآخر»[٢].
فقوله لأنه جعله اسما واحدا وجعل الإعراب فى الآخر صريح فى كونه لا يريد جر الموضع.

ورد ابن هشام قول الأخفش أيضا فقال:-

«وزعم الأخفش أن إذ معربة لزوال افتقارها إلى الجملة وأن الكسرة إعراب لأن اليوم مضاف إليها، ورد بأن بناءها لوضعها على حرفين وبأن الافتقار باق في المعنى»[٣].
ويمكن رد ذلك أيضا بقراءة ﴿...وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ يَنصُرُنِي ..﴾[٤] بحذف التنوين من(خزي) وفتح الميم[٥]. من(يومَ) قال النحاس:
«فله تقديران عند النحويين فتقدير سيبويه[٦] أنه مبني لأن ظرف الزمان ليس الإعراب منه متمكنا فلما أضيف إلى غير معرب بني وأنشد

(١) شرح المفصل: ٣/٣٠.
(٢) معاني القرآن: ١/٣٨٨.
(٣) مغني اللبيب: ١/١٠١.
(٤) من الآية ٦٦ من سورة هود.
(٥) قرأ بفتحها نافع والكسائي وقرأ الباقون بكسرها * السبعة ٣٣٦، التيسير ١٢٥، النشر ٢/٢٨٩.
(٦) الكتاب: ١/١١٦.

*** على حينَ ألهى الناس جل أمورهم*(١)**

وقال أبو حاتم: جُعل(يوم) و(إذ) بمنزلة خمسة عشر»(٢).

فمضمون قول سيبويه أن كلمة(يوم) بنيت مع كونها مضافة إلى(خزى) وليس له علة لبنائه سوى كونه مضافا لمبنى وهو(إذ) وقد ذكره ابن مالك أيضا يرد به رأي الأخفش حيث ذكر أن المضاف إلى(إذ) قد يفتح في موضع الجر والرفع ومثل لكل منهما وليس هناك علة للبناء سوى إضافتها للمبنى(٣).

وأضاف الشيخ يس أنهم قالوا يومئذا بفتح الذال منوبا وإن كان معربا لم يجز فتحه؛ لأنه مضاف فدل ذلك على أنه بني على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين، وعلى الفتح أخرى للتخفيف(٤).

القسم الثاني:-

أما القسم الثاني مما لم يغيَّر فهو الذي بقى على إعرابه وهو كل(٥)، وبعض وأى(٦)، وهي تقطع عن الإضافة لفظا مع لزومها معنى فيعوض التنوين

(١) نسب الشاهد لأعشى همدان وهو من الطويل عجزه « فندلا زريق المال ندل التعالب» الكامل للمبرد: ١٥٧، ١٥٨، المقاصد النحوية: ٤٦/٢ وورد غير منسوب في الكتاب:١١٦/١، شرح ابن عقيل رقم ١٦٢ ووجه استشهاد أبي جعفر بإنشاد سيبويه له هو بناء حين على الفتح لإضافته إلى المبني.

(٢) إعراب القرآن للنحاس: ٢٩١/٢.

(٣) شرح التسهيل: ٢٥١/٣. بتصرف

(٤) حاشية يس على التصريح: ٣٩/٢.

(٥) إذا لم تكن توكيدا فإنها تلزم الإضافة لفظا خلافا للفراء والزمخشري ولا نعتا بالإجماع وقد سبق بيانه شرح التسهيل: ٢٤٤/٣.

(٦) إذا كانت غير نعت أو حال، فإن كانت نعتا أو حالاً لزمت الإضافة لفظا ومعنى، ولم تكن وصلة لنداء ما فيه(أل) فإنها يمتنع إضافتها أما التى تقطع عن الإضافة لفظا معنى الشرطية كالآية المذكورة الموصولة نحو اضرب أيا أفضل والاستفهامية نحو قلت ثم أي؟ التصريح: ٤٥/٢.

عن المضاف إليه المحذوف كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[1]، ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾[2]، ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾[3].

وكون التنوين في هذه الأسماء للعوض هو ما ذكره الرضي وابن مالك.

قال الرضي:-

«ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف إليه لم يبنيا إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله»[4].

وقال ابن مالك:-

«ويختص بعض الناقص الدلالة بتعويض التنوين مما كان مضافا إليه فيبقى المضاف مع العوض على الحال التي كان عليها مع المعوض منه من إعراب أو بناء، فالباقي على الإعراب ككل وأي.....» [5].

ونسب ابن يعيش القول بكون التنوين للعوض إلى البعض بينما نسب للجماعة القول بأنه تنوين التمكن فقال:

«ذهب بعضهم إلى أن التنوين عوض من المضاف إليه كالذي في يومئذ وحينئذ. قال إنما قلنا ذلك لأن هذا لا يدخله تنوين التمكن من حيث كان في نية الإضافة كما لا يدخله الألف والام، فلما نون مع إرادة الإضافة علم أن التنوين عوض من المحذوف، أما مذهب الجماعة فإنه التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة، والإضافة كانت المانعة من إدخال التنوين، فلما زال المانع وهو الإضافة عاد إليه ما كان له من التنوين، وتقدير الإضافة لا يمنع من التنوين؛ لأن المعاملة مع اللفظ »[6].

---

(١) من الآية رقم(٣٣) من سورة الأنبياء.

(٢) من الآية رقم(٢٥٣) من سورة البقرة.

(٣) من الآية رقم(١١٠) من سورة الإسراء.

(٤) شرح الكافيه: ١٠٢/٢.

(٥) شرح التسهيل: ٢٥٠/٣ وإليه ذهب الأشموني شرح الأشموني لألفيه ابن حالك: ٢٧١/٢.

(٦) شرح المفصل: ٣٠/٣.

وكذا ذهب اللقاني إلى أن التنوين هنا للتمكين وليس للعوض بناء على أن الموجب لحذف التنوين من الاسم هو الإضافة إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه(١).

ثانيا من حيث التسمية:-

وقد ترتب على هذا القطع أيضا تسمية هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات؛ لأن غاية كل شيء ما ينتهي به ذلك الشيء، وهذه الظروف إذا أضيفت كانت غايتها آخر المضاف إليه؛ لأن به يتم الكلام وهو نهايته، فإذا قطعت عن الإضافة وأريد معنى الإضافة صارت هي غايات ذلك الكلام، فلذلك المعنى قيل لها غايات(٢).

وقال الرضي:-

«وسميت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلما حذف المنسوب إليه وضمنت معناه استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم لاستغرابه ولم يسم كل وبعض مقطوعي الإضافة غايتين لحصول العوض عن المضاف إليه»(٣).

ثالثا: من حيث التعريف والتنكير:-

احتفظت بعض ألفاظ هذا القسم من القطع بالتعريف كما لو أضيفت لفظا وذلك لنية معنى المضاف إليه وذلك فيما كان معرفا بالإضافة قال ابن يعيش في قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(٤) «المراد والله أعلم من قبل الأشياء ومن بعدها فحذف ذلك وهو مراد فذهب لفظه وبقى حكمه وهو التعريف»(٥).

(١) حاشية يس على التصريح: ٣٥/٢.
(٢) شرح المفصل: ٨٥/٤، التصريح على التوضيح: ٥١/٢.
(٣) شرح الكافية: ١٠٢/٢.
(٤) من الآية رقم ٤ من سورة الروم.
(٥) شرح المفصل: ٣٠/٣.

وقال ابن هشام:-

«فإن نوي معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا – يعني قبل وبعد – على الضم نحو ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1]، في قراءة الجماعة وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية والأصل ولله أعلم الأمر من قبل الغلب ومن بعده»[2]، وكذا أيضا كل وبعض عند الجمهور[3].

قال ابن مالك:-

«وأما كل غير الواقع توكيدا ولا نعتا فإنه لازم الإضافة معنى لا لفظا، لكنه لا يجرد عن الإضافة لفظا إلا وهو مضاف معنى؛ فلذلك لا تدخل عليه(أل) وقد أدخلها عليه أبو القاسم الزجاجي في(جملة) ثم اعتذر عن ذلك»[4].

ونسب السيوطي القول بتنكيرهما للأخفش وأبي علي الفارسي وابن درستويه حيث ذهبوا إلى وقوعهما حالا وتعريفهما بـ(أل) قياسا على نصف وسدس وثلث فإنها نكرات بالإجماع وهي في المعنى مضافات وحكوا مررت بهم كلا بالنصب على الحال قال السيوطي:

«وهذا القول مشهور عن الأولين، وظفرت بنقله عن ابن درستويه أيضا في كتاب(ليس) لابن خالويه فذكرته تقوية لهما»[5].

وأجاب عن ذلك صاحب التصريح حيث قال:-

«وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول أن نصفا وسدسا وثلثا وربعا ونحوها معارف لأنها في المعنى مضافات وهي نكرات

(١) من الآية رقم(٤) من سورة الروم.

(٢) التصريح على التوضيح: ٥١/٢.

(٣) نسبه الشيخ خالد في التصريح للجمهور: ٥١/٢، همع الهوامع: ٥١/٢، حاشية الصبان: ٢٥٠/٢.

(٤) شرح التسهيل: ٢٤٥/٣.

(٥) همع الهوامع: ٥١/٢.

بإجماع، ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده وقد لا تريده، ودل مجئ الحال من بعد كل وبعض على إراداته»[١].

والذي يبدو لي أن قياس نصف وسدس وثلث وربع على كل وبعض قياس غير متكافئ حيث إن هذه الألفاظ أشبهت مالا تلزمه الإضافة بكونها يلحقها التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق ومن هنا اختلف حكمها عما تلزمه الإضافة معنى فلم تتأثر بالقطع وقد ذكر ذلك ابن مالك في التسهيل فقال:

«على أن بعض ما تلزمه الإضافة معنى يشبه الأسماء التامة الدلالة، بقبول التصغير والتثنية والجمع والاشتقاق وكره استعماله غير مضاف كثلث وربع ومثل وشبه، فلا يتأثر بالقطع عن الإضافة نويب أو لم تنو»[٢].

ويمكن أن نقول إنه تبع عدم تأثرها بالقطع أن خالفت ناقص الدلالة فلم تبن على الضم كقبل وبعد عند نية معنى المضاف إليه، وكذلك لم يكن التنوين فيها عوضا عن المضاف إليه المحذوف كما في كل وبعض، ومن هنا اختلف حكمهما من حيث التعريف والتنكير.

وكما احتفظت هذه الألفاظ بتعريفها احتفظ أيضا اللازم للإبهام بتنكيره وذلك لأنه غير قابل للتعريف حتى مع الإضافة للزوم إبهامه وهو غير وحسب.

وقال سيبويه في(حسب):-

«ويدلك على أنه نكرة أنك تصف به النكرة فتقول: هذا رجل حسبك من رجل فهو بمنزلة مثلك وضاربك إذا أردت النكرة»[٣].

مراعاة اللفظ والمعنى للفظ(كل):

إذا قطعت كلمة(كل) عن الإضافة لفظا قال أبو حيان:

(١) التصريح على التوضيح: ٣٥/٢.
(٢) ٢٥٢/٣.
(٣) الكتاب ١١١/٢.

يجوز مراعاة اللفظ نحو ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[1] ﴿ فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ﴾[2] ومراعاة المعنى نحو ﴿ وَكُلٌّ كَانُوا۟ ظَٰلِمِينَ ﴾[3]

قال ابن هشام:

والصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة؛ فيجب الإفراد كما لو صرح بالمفرد، ويكون جمعا معرفا فيجب الجمع، وإن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد، ولكن فعل ذلك تنبيها على حال المحذوف فيهما؛ فالأول نحو ﴿ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ ﴾[4] ﴿ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾[5] ﴿ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُۥ وَتَسْبِيحَهُۥ ﴾[6] إذا التقدير كل أحد، والثاني نحو ﴿ كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ﴾[7] ﴿ كُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴾[8]... أى كلهم"[9]

تعقيب:-

على الرغم من أن ابن مالك حدد لهذا النوع من القطع ما بنى من ألفاظه وما أعرب بأن المبنى هو ما لم يقصد فيه التنكير ولا لفظ المضاف إليه ولم يعوض عن المحذوف وعلى ذلك تحدد لهذا النوع من القطع إما التعويض وإما البناء فكان نصيب(قبل وبعد) وما أجرى مجراهما البناء ولنا أن نتساءل لم لم يكن لهما التعويض ككل وبعض وإذ ؟

(١) من الآية ٨٤ من سورة الإسراء.
(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت.
(٣) من الآية ٥٤ من سورة الإنفال.
(٤) من الآية ٨٤ من سورة الإسراء.
(٥) من الآية ٢٨٥ من سورة البقرة.
(٦) من الآية ٤١ من سورة النور.
(٧) من الآية ١١٦ من سورة البقرة.
(٨) من الآية ٣٣ من سورة الإنبياء.
(٩) مغنى اللبيب ٢٢٤/١.

أجاب عن ذلك الرضي فقال:

«وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لأنها ظروف قليلة التصرف أو عادمته، وعدم التصرف يناسب البناء إذ معناه أيضا عدم التصرف الإعرابي»(١).

وكون التعويض بالتنوين ولم يكن بحرف عن حروف المد أجاب عنه ابن يعيش فقال:

«فإن قيل لم كانت النون أولى بالعوض من غيرها قيل كان الأولى أن يكون حرفا من حروف المد واللين لخفتها وكثرة زيادتها لكنهم لما كانت معتلة ولا تثبت على حال لم تزد أخيرا.....

فلما كانت زيادة حرف المد تؤدي إلى تغييره أو حذفه تأبوا زيادته وعدلوا إلى النون؛ لأنه يجامع حروف اللين في الزيادة ويناسبها من حيث إنه غنة تمتد من الخيشوم فكان كالألف التي تمتد في الحلق ولا معتمد لها فيه مع أنها قد جاءت عوضا من الحركة في يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفغلون وتفعلن وزادوها في التثنية والجمع عوضا من الحركة والتنوين نحو قولك جاءني الزيدان والزيدون.... فالنون هنا عوض عن الحركة والتنوين فلما كانت النون قد زيدت عوضا فيما ذكرناه واحتيج إلى حرف يكون عوضا في يومئذ وحينئذ كانت النون أولى لأنها مأنوس زيادتها عوضا»(٢).

ثانيا: القطع مع نية ثبوت لفظ المضاف إليه:-

النوع الثاني من القطع هو القطع مع نية ثبوت لفظ المضاف إليه، ويجدر بي قبل أن أذكر تفاصيل هذا النوع من القطع أن أبين أولاً ما ذكره النحاة بصدد التفرقة بين نية اللفظ ونية المعنى.

(١) شرح الكافية: ١٠٢/٢.
(٢) شرح المفصل: ٣٠/٣.

يقول الصبان مفرقا بين نية اللفظ ونية المعنى:-

«والذي يظهر لي أن معنى نية المضاف إليه أن يلاحظ معنى المضاف إليه ومسماه معبراً عنه بأي عبارة كانت وأي لفظ كان، فيكون خصوص اللفظ غير ملتفت إليه بخلاف نية لفظ المضاف إليه»(١).

وقال اللقاني:-

«إن الفرق بينهما أن الملحوظ في اللفظية هو اللفظ إما تحقيقا أو تقديراً وفي المعنوية معنى المضاف إليه دون لفظة»(٢).

وفرق بينهما الخضري بأنه اشتهر أن المراد بنية المعنى أن ينوي معنى الإضافة وهي النسبة الجزئية الخاصة في قولنا بعد زيد أي نسبة البعدية إلى خصوص زيد وأمانية اللفظ فهي أن يكون لفظ المضاف إليه ملحوظا مقدرا في نظم الكلام كالثابت..... ثم نقل قول الأمير في حواشي الشذور معترضا «ثم يقال ما الدليل على أن المنوي لنا في هذه الحالة المعنى وفي تلك اللفظ:

والذي يخطر بالبال أنه عند الحذف لا ينوي إلا اللفظ، وفي تلك الحالة يجوز الإعراب والبناء على حد(يوم) إذا أضيف للجملة.

ويقويه أنه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء، بل يقولون علته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع أن(بعد) مثلا لم تستعمل في ذلك كاستعمال(من) في الشرط والاستفهام، وتارة يقولون غير ذلك، ولا يخفي ما فيه»(٣).

هذه نصوص النحاة في التفرقة بين نية اللفظ ونية المعنى، والمدقق لا يجد أنها تعطي فرقا شافياً واضحاً بينهما؛ ولذلك ينبغي أن يكون الفرق من أمر يرجع إلى اللفظ، وهو كونه يغلب عند إرادة اللفظ أن يكون ثمة مضاف إلى مثل المحذوف معطوف على المضاف الذي قطع عنه المضاف إليه، وقد عبر عنه

(١) حاشية الصبان: ٢٦٨/٢.

(٢) حاشية يس على التصريح: ٣٥/٢.

(٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١٦/٢.

ابن مالك بقوله:(أكثر ما يكون إذا عطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظا ومعنى)[١] وعرض له شاهدين أولهما قوله:[٢]

قبل وبعد كل قول يغتنم حمد الإله البروهاب النعم

والثاني قوله: [٣]

«أمام وخلف المرء من لطف ربه كوالىء تزوى عنه ما هو يحذر»

وخلاف ذلك يكون كما ذكر الأمير حين قال: « إنه يخطر بالبال أنه عند الحذف لا ينوي إلا اللفظ وفى تلك الحالة يجوز الإعراب والبناء... » النص.

ألفاظ هذا النوع من القطع:-

ألفاظ هذا النوع من القطع هي قبل وبعد وما أجرى مجراهما من الظروف[٤] وليس غير ولا غير، فهذه الألفاظ كانت ضمن النوع الأول من القطع، غير أن المضاف إليه هنا يحذف وينوي لفظة فتبقى هذه الظروف على إعرابها وترك التنوين كما لو ذكر المضاف إليه، فهذه هي الحالة الثانية لإعراب هذه

(١) شرح التسهيل ٢٤٧/٣.

(٢) من الرجز رواه الجرجاني فى أسرار البلاغة صـ١٣٥ ونسبه للإمام الشافعي ﷺ والشاهد قوله: قبل وبعد كل قول أى قبل كل قول وبعد كل قول، حيث حذف المضاف إليه بعد قبل وعطف(بعد) على(قبل) وبقى حكم قبل على ما كان عليه من إعراب قبل الحذف والعطف وهو من شواهد شرح التسهيل ٢م٢٤٧، المساعد ٣٥٢/٢.

(٣) سبق تخريج البيت صـ٥٨٦

(٤) بإستثناء(حسب) حيث لهما وجهان: الإعراب وذلك عند إضافتها لفظا، والبناء على الضم عند القطع الكتاب: ٢٨٦/٣،التصريح ٥٣/٢، حاشية الخضري ٦/٢ وقدسبق بيانه، وباستثناء(عل) ولها وجهان أيضاً البناء على الضم وذلك لنية معنى المضاف إليه، ومعربة منونة لعدم نية الإضافة أصلا بأن أريد بها علو مجهول الكتاب: ٢٧٨/٣، التصريح: ٥٤/٢، حاشية الخضري: ١٦/٢.

الظروف بعد كونها مضافة لفظا نحو جئتك بعد الظهر وقبل العصر فيكون لها في الإعراب النصب على الظرفية أو الجر بمن[١].

فإذا حذف المضاف إليه ونوى لفظه بقى الإعراب وترك التنوين على حالهما كما لو ذكر المضاف إليه ومنه قوله[٢]:

ومن قبلِ نادي كلُّ مولي قرابة فما عطفت مولي عليه العواطفُ

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه أي من قبل ذلك فحذف(ذلك) من اللفظ وقدره ثابتا[٣].

وقد ذكر ابن مالك في شرح التسهيل إنه أكثر ما يكون إذا عطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظا ومعنى قال:

«إذا حذف المضاف إليه لظهور معناه ونوى لفظه لقوة الدلالة عليه ترك المضاف بإعرابه وهيئته التي يستحقها مع بقاء المضاف إليه كقول الشاعر[٤]:

أمامَ وخلفَ المرءِ من لطف ربِّه كوالئُ تَزْوِي عنه ما هو يحذرُ

---

(١) سَّهل عند البصريين دخول(من) عليها كونها لا تختص بالزمان فقد تكون للمكان نحو داري قبل دارك أو بعدها التصريح على التوضيح: ٥٠/٢.

(٢) من الطويل لم ينسبه النحاة إلى قائل والشاهد(من قبل) فإنه معرب لأن المضاف إليه منوي تقديره من قبل ذلك والمولي يأتي لمعان كثيرة وهنا المراد ابن العم وقوله مولي بدل من الضمير في عليه، ولكنه قدم للضرورة، والمعنى نادي كل ابن عم إلى قرابته وصرخ حتى يعينوه فيما هو فيه من حرب أو نازلة نزلت به فما رحم عليه أحد منهم ولا أجاب لدعائه. وهو من شواهد شرح التسهيل ٢٤٨/٣، العيني ٤٨٩، التصريح: ٥٠/٢، والأشموني ٢٦٩/٢.

(٣) التصريح: ٥٠/٢ بتصرف.

(٤) من الطويل الهمع: ٢١٠/١، الدرر: ١٧٧/١، المساعد: ٣٥٢/٢ وفيه ما كان يحذر والكالئ: الحافظ والراعي يحفظ الشيء، من الرعاية. وتزوي: نطوي شر التسهيل: ٢٤٧/٣.

فأبقى أمام منصوبا غير منون كما لو نطق بما هو مضاف إليه من لفظ «المرء» المحذوف.

وبقاء المضاف مع الحذف على هيئته أكثر ما يكون إذا عطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظا ومعنى.

ومنه أيضاً :-

قبلَ وبعدَ كُلِّ قولٍ يُغْتَنَمْ حَمْدُ الإله البرِّ الوهَّاب النِعَمِ"(١)

تعقيب:-

ليس هناك فرق واضح بين نية اللفظ ونية المعنى ولذلك يمكن أن نقول إنه يتعين نية اللفظ إذا عطف على المضاف مضاف إلى مثل المحذوف وهو ما نص عليه ابن مالك بأنه أكثر ما يكون، كما سبق وفي غير ذلك يكون محتملا لنية اللفظ ونية المعنى –

ومن غريب المنقول حذف التنوين من(كل) وجعله غاية.

قال أبو حيان:-

«ومن غريب المنقول ما ذهب إليه محمد بن الوليد من جواز حذف التنوين من كل فتقول كل منطلق جعله غاية مثل قبل وبعد وحكاه عنه أبو جعفر النحاس، وأنكر عليه على بن سليمان لأن الظروف قد خصت بعلة ليست في غيرها»(٢).

ثالثاً: القطع لفظا ومعنى:-

(١) شرح التسهيل: ٢٤٧/٣.

(٢) همع الهوامع: ٢١٠/١.

هذه الحالة الثالثة التي أعربت فيها قبل وبعد وما ألحق بهما[١]، ولكن الإعراب هنا يكون مع التنوين لعدم نية المضاف إليه لفظا ولا معنى فتنصب ما لم يدخل عليها جار، وكلاهما – النصب والجر – ذكره سيبويه حيث قال:

«وسألته عن قوله من دونٍ، ومن فوقٍ، ومن تحتٍ، ومن قبلٍ، ومن بعدٍ، ومن دبرٍ؟ ومن خلفٍ؟ فقال: أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة؛ لأنها تضاف وتستعمل غير ظرف... وكذلك من أمامٍ ومن قدامٍ[٢] ومن وراءٍ».

ثم قال:

«**وتقول في النصب على حد قولك**: **من دونٍ**، **ومن أمامٍ**: **جلست أماما وخلفا كما تقول يمنةً وشأمةً قال الجعدي**[٣]:

لهمـــا فَـــرَطٌ يكـــونُ ولا تَـــراه أمامـــاً مـــن معرَّسِـــنا ودُونـــا"[٤]

ومن أبرز الشواهد على هذا النوع من القطع قوله:

فســاغ لــي الشــراب وكنــت قــبلا أكـــاد أغـــص بالمـــاء الفـــرات[٥]

وقول الآخر: * **فما شربوا بعدا على لذة خمرا** *[٦]

---

(١) باستثناء حسب لما تقدم ذكره.

(٢) خلافا ليونس حيث يجعلها معرفة ويمنعها من الصرف لأنها مؤنثة فيقول من قدامَ قال سيبويه: «وهذا مذهب، إلا أنه ليس يقوله أحد من العرب» الكتاب: ٢٩١/٣.

(٣) البيت من الوافر يصف كتيبة إذا عرست بمكان كان لها فرط، أي فضول والشاهد في تنكير أمام ودون وتنوينهما، لتمكنهما بالتنكير الكتاب: ٢٩١/٣.

(٤) الكتاب ٢٨٩/٣ – ٢٩١ بتصرف.

(٥) من الوافر قاله عبدالله بن يعرب وكان له ثأر فأدركه فأنشده أى استمرأ لي الشراب، والواو فى قوله(وكنت) واو الحال والشاهد فى قوله قبلا فإنه حذف المضاف إليه ولم ينوه لفظا ولا معنى فلذلك أعربه منونا وهو من شواهد الأشمونى ٢٦٩/٢، العيينى ٤٩٠.

(٦) من الطويل صدره * ونحن قتلنا الأسد أسد خفية *

***كجلمود صخر حطه السيل من عل *[1]**

نوع التنوين فى هذه الظروف:

حكى سيبويه عن العرب أن تنوين قبلا وبعدا هو تنوين الصرف وهذا يقتضي التنكير قال:

«وزعموا أن بعض العرب يصرف قبلا وبعدا فيقول ابدأ بهذا قبلا فكأنه جعله نكرة»[2].

ولكن لو تأملنا قوله: « زعموا، فكأنه جعلها نكرة» يبدو لنا أن سيبويه لا يرجحه، حيث عرضه بصيغة لايفهم منها الترجيح:

ويرى المبرد إنها عند تنوينها تكون نكرة قال، « وإن كانت نكرة أو مضافة لزمها الإعراب وذلك قولك: جئت قبلك وبعدك، ومن قبلك ومن بعدِك وجئت قبلا وبعدا كما تقول أولا وآخرا »[3].

وقد عرض النحاة فيها وجهين:■

الأول:■

لم ينسبه العينى وقال فى الشذور نسبوا هذ البيت لبعض بنى عقيل ولم يعينوه والشاهد نصب بعدا وتنوينه لقصد قطعها عن الإضافة فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، و(على لذة) صفة لقوله خمرا وهو من شواهد العينى ٤٩١، الأشمونى ٢٦٩/٢، شرح الشذور رقم ٤٨ صـ١٠٣.

(١) عجز بيت لأمرئ القيس الكندي صدره * مكر مفر مقبل مدبر معا * وهو من الطويل ومكر لا يُسبق فى الكر، مفر لا يسبق فى الفرا رأى حسن الإقبال والإدبار ومكر مفر مقبل مدبر نعوت أربعة للفرس، والجلمود الصخرة الملساء، والشاهد قوله من عل حيث أعربت عل وجرت لأنه لا يقصد علوا خاصا فأريد بها النكرة، أى من مكان عال وترك تنوينها للروى وهو من شواهد سيبويه٢٢٨/٤، ابن يعيش ٨٩/٤، المغنى ٢٥٤، شرح الشذور ٥٠، العينى ٤٩٢، الأشمونى ٢٦٩/٢، حاشية الخضري ١٦/٢.

(٢) الكتاب ١٩٩/٢.

(٣) المقتضب ١٤٢/٣.

أن يكون التنوين في هذه الظروف عوضا عن المضاف إليه المحذوف وعلى ذلك فلا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني، وهذا الرأى نسبه الشيخ يس ليونس(١).

واختار هذا القول الرضي قال:- « وهو الحق(٢)،
وقال ابن مالك في شرح الكافية « وهذا القول عندي حسن»(٣)
واستحسنه الأشموني فقال:
« وقد ذهب بعض العلماء إلى أن قبلا فى قوله وكنت قبلا معرفة بنية الإضافة إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه التنوين عوضا من اللفظ بالمضاف إليه فعومل قبل مع التنوين لكونه عوضا عن المضاف إليه بما يعامل به مع المضاف إليه كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضا وهذا القول عندى حسن»(٤).
وفسر الصبان قوله بنية الإضافة أى بنية معنى المضاف إليه مستدلاً على ذلك باعتذاره عن إعرابها بقوله إلا أنه أعرب».(٥)

الثاني:-
أن هذه الظروف نونت لعدم تضمنها معنى الإضافة قال الرضي:
« وقال بعضهم بل إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة، فمعنى كنت قبلا أي قديما، وابدأ به أولا أي متقدماً، ومعنى من قبل ومن بعد أي متقدماً ومتأخرا؛ لأن من زائدة»(٦).

وهذا الوجه في تقديرى يحتاج إلي المناقشة، وذلك في ظل قول الرضي:-

(١) حاشية يس على التصريح: ٢/٥٠.
(٢) شرح الكافية: ٢/١٠٢.
(٣) شرح الكافية لابن مالك ١/٤٣٣.
(٤) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ٢/٢٧١.
(٥) حاشية الصبان ٢/٢٧١.
(٦) شرح الكافية: ٢/١٠٢.

« وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف؛ فإن قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة تبني مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب اسميتها لاختصاصها بالأسماء.....»[١].

فإذا كان قطع هذه الظروف عن الإضافة لفظا مع نية المضاف إليه معنى قد نتج عنه بناء هذه الظروف، فكيف إذا لم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ؟

أتكون معربة منونة مع قولهم «إنما لم تقتض الإضافة مع نية المعنى الإعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهي قوية لنية لفظ المضاف إليه»[٢].

إلا إذا خرجت قبل وبعد عن معناها الذى كانت لأجله تحتاج إلى المضاف إليه إلى معنى آخر وهو ما ذكره الرضي بقوله:« متقدما ومتأخرا » والذى أرجحه هو الوجه الأول من كون التنوين عوضا عن المضاف إليه والذى لأجله أعربت أى أن التعويض عن المضاف إليه كان مقويا لجانب الإعراب فكأنه ثابت فى اللفظ

وعلى ذلك تكون أحوال قبل وبعد وما ألحق بهما(مع القطع):

(١) لقطع عن الإضافة وينوى معنى المضاف إليه د ون لفظه فتبنى على الضم ولا تعويض فيه عن المضاف إليه.

(٢) تقطع عن الإضافة وينوى لفظ المضاف إليه فتعرب من غير تنوين.

(٣) تقطع عن الإضافة وينوى معنى المضاف إليه وتنون عوضا عنه فتعرب.

وعلى ذلك فهى معرفة بنية الإضافة فى الجميع:

(١) شرح الكافية ١٠١/٢.

(٢) حاشية الخضري: ١٦/٢.

وذكر الرضىّ قولا ثالثا وهو أن تكون هذه الظروف منونة لضرورة الشعر بل يجوز تنوينها مع الضم أيضاً قال الرضى:

« قيل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبلٌ وقبلا كما قيل فى المنادى المضموم يامطرٌ ويامطرا فيجوز أن يكون قوله:

*** شربوا بعدا * وقوله *" وكنت قبلا "من هذا »**[1]

أمور متممات:

(١) مما يلزم الإضافة لفظا(لدن) كقوله تعالى: ﴿لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾[2] وندر نصب[3] عدوة بعدها كقوله[4]:

فما زال مهزى مزجر الكلب منهم لدن غدوةً حتى دنت لغروب

وحينئذ نص بعض النحاة على أنها قطعت عن الإضافة لفظا ومعنى قال الأشمونى:

«**فلدن حينئذ منقطعة عن الإضافة لفظا ومعنى**»[5].

وقال الخضري فى نصب "غدوة":

« فهو تمييز لمفرد ولدن على هذا منقطعة عن الإضافة لفظا ومعنى»[6].

---

(١) شرح الكافية ١٠٢/٢.

(٢) سورة النمل من الآية ٦.

(٣) تنصب على التمييز تشبيها لها بغداة أ وعلى التشبيه بالمفعول لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة وحذفها أخرى ورد بسماع النصب بها محذوفة النون أو خبرا لكان محذوفة مع اسمها أى لدن كانت الساعة غدوة ابن يعيش ١٠٢/٤.

(٤) من الطويل: لأبى سفيان بن حرب، فى يوم أحد والشاهد فى قوله لدن غدوة حيث نصب غدوة بعدها تشبيها بالمفعول واختار ابن مالك نصبها على التمييز وقيل خبر لغان المقدرة والتقدير لدن كانت الساعة غدوة ومزجر الكلب أصله اسم مكان من الزجر أى المكان الذى يطرد وينحى الكلب إليه والمراد به البعد والبيت من شواهد شرح التسهيل ٢٣٨/٢، الهمع ٢٥١/١، الدرر ١٨٤/١، وابن عقيل ٢٣٣، والأشمونى ٢٦٣/٢، العينى ٤٨٣.

(٥) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٢٦٣/٢.

(٦) حاشية الخضري ١٣/٢.

(٢) ومما يلزم الإضافة لفظا(حيث) وتضاف إلى الجملة اسمية نحو جلست حيث زيد جالس، وفعلية نحو جلست حيث زيد فإذا اتصلت بها(ما) تضمنت معنى الشرط.

فجزم بعدها الفعل بعد أن كان مجرور الموضع قال المبرد:
« ولايكون الجزاء فى(إذ) ولا فى(حيث) بغير(ما)؛ لأنهما ظرفان يضافان إلى الأفعال وإذا زدت على كل واحد منهما(ما) منعتا الإضافة فعملتا »[١].
وكذا نص ابن يعيش على أنها مقطوعة عن الإضافة قال:

«ولا يجازى بحيث كما جوزى بأخواتها من نحو أين وأنى، من حيث كانت مضافة إلى الجملة بعدها والإضافة موضحة مخصصة والجزاء يقتضى الإبهام فيتنافى معنى الإضافة والجزاء فلم يجمع بينهما فإذا أريد ذلك أتى معها بما يقطعها عن الإضافة ويصير الفعل بعدها مجزوما بعد أن كان مجرور الموضع، ولا تصير بدخول(ما) عليها حرفا كما صارت إذ عند سيبويه حرفاً بدخول(ما) عليها فتينا فى معنى الإضافة والجزاء فلم يجمع بينهما فإذا أريد ذلك أتى معها بما يقطعها عن الإضافة ويصير الفعل بعدها مجزوما بعد أن كان مجرور الموضع، وذلك لقوة حيث وكثرة مواضعها وتشعب لغاتها»[٢].

تعقيب:
ظاهرة القطع فى باب الإضافة إنما تنم عن وعي واضح للنحاة وحساسية شديدة للمعانى حيث أطلقوا على حذف المضاف إليه من لازم الإضافة قطعا لما فى القطع من فصل أجزاء الشيء المتلاحم، نظراً للتلاحم الشديد بين المضاف

(١) المقتضب ٣٤٧/٢.
(٢) شرح المفصل ٩٢/٤.

والمضاف إليه فى هذا النوع من الإضافة، إذ يكون المضاف فيه ناقص الدلالة كما سماه ابن مالك، وكما عده ابن يعيش اقتطاع جزء من الاسم.

بينما أطلقوا على الحذف فى غير لازم الإضافة حذفاً – ولا عجب فى ذلك فهم سدنة اللغة، الذين بذلوا كل نفيس وغال من أجل لغة القرآن الكريم.

❁❁❁

الخاتمة

تغمدنا الله وإياكم برحمته وأوزعنا شكر نعمته.

أما بعد....

فهذه رحلة شائقة وشائكة ممتعة ومضنية صحبت فيها أبوابا شتى من أبواب النحو العربى فى موضوع لم يخصه أحد النحاة بكتاب، وعلى الرغم من بسطته فى مصادر النحو المختلفة عبر موضوعات متعددة، إلا أنه متشابك المسائل وعر المسلك صعب التتبع والدراسة، وهو مع ذلك ممتع حيث زودنى بفوائد علمية عظيمة استقيتها من اتساع مباحثه وكثرة شواهده.

ولتباين مفهوم القطع من باب إلى آخر فقد كان له فى كل باب منها نتائج أوجزها فيما يلى:-

أولاً:- فى باب التوابع:-

= كان لجواز قطع النعت ضابط عام وهو استغناء المنعوت فى تتميم معناه عن النعت، فلا قطع مع الحاجة.

= حقق جواز القطع فى هذا المبحث أغراضا كالمدح والذم والترحم كما حقق وجوبه الحل لتعذر الإتباع فى بعض المواضع كتعدد المنعوت مع الاختلاف تعريفا وتنكيرا.

= ووجه إفادة جواز قطع النعت للأعراض المذكورة كونه فى القطع إلى الرفع يصير محل الفائدة، وفى قطعه إلى النصب بيان لكون المقصود ليس التخليص ولا التخصيص اللذين هما غرضا النعت اعتمادا على تقدير الفعل وعلى التنبيه بمخالفة المعتاد من اختلاف الإعراب والحذف فضلا عن المبالغة المستفادة من تكثير الجمل.

= أجاز سيبويه القطع فى نعت التخصيص، وخالفه الرضى فمنعه إلا فى مدح أو ذم أو ترحم.

= أجاز سيبويه الإتباع إذا كان العاملان من نوع واحد رافعين أو ناصبين أو جارين والمعمولان مشتركين فى اسم واحد كأن يكونا فاعلين أو مفعولين وخالفه المبرد وكثير من المتأخرين فأبوا ذلك إلا إذا اتفق العاملان معنى.

= عند قطع النعت يصير جملة مستأنفة.

أما مبحث التوكيد فعلى الرغم من التنافى بين التوكيد والقطع فقد حكى سيبويه عن الخليل مسألة وجب فيها قطع التوكيد، وذلك إذا كان الموَكَّد معمولين لعاملين مختلفى معنى وعمل نحو مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما.

= كما ورد القطع أيضا فى عطف البيان والبدل على الصحيح، وقال بعض النحاة لا يقطعان، ومن وروده فيهما ما ذهب إليه النحاة من جواز قطع اللقب المجتمع مع الاسم سواء كانا مفردين أم مركبين أم مختلفين جوازا مع الإتباع على البدل أو عطف البيان، ومع الإضافة عند البصريين فى المفردين، وتردد النحاة فى النقل عن البصريين فى المفردين فذهب الرضى إلى أنهم يوجبون الإضافة ما لم يقطع، وذكر ابن مالك فى الألفية وجوب الإضافة، وفى التسهيل الجواز.

وكان مرجع هذا التردد أن سيبويه لم يذكر فى المفردين إلا الإضافة، وعلل ابن مالك صنيع سيبويه بأن الإضافة لما كانت على خلاف الأصل لكونها إضافة الشئ إلى نفسه كان المرجع فيها إلى السماع بخلاف القطع والإتباع فهما على الأصل.

= وقد نص سيبويه على القطع فى باب البدل فى تفصيل مذكور وفى غير تفصيل، واختلف حكم القطع فى التفصيل فإن وفى بالمذكور كان القطع جائزا، وإن لم يف كان القطع واجبا، وإنما وجب إن لم يف لأنه يصبح بدل بعض من كل ولم يشتمل على ضمير.

= أما القطع فى مبحث عطف النسق فقد تمثل فى الاستقلال الإعرابى للجملة الواقعة بعد العاطف، وقد اصطلح عليه النحاة اسم الاستئناف، والابتداء.

ومن هنا نسبت(أم) إلى القطع فقالوا أم المنقطعة وعللوا ذلك بوقوعها بين جملتين مستقلتين.

= وقد رفع الفعل المضارع على القطع والاستئناف عن النصب كما قطع أيضا عن الجزم.

= كان لقطعه ضابط عام وهو جواز إشراكه وحمله على ما قبله من حيث المعنى وعدم جواز ذلك.

فوجب القطع إن امتنع الحمل على ما قبله، وجاز فى غير ذلك.

= كما يستأنف بعد فاء السببية وواو المعية نحو ما تأتينى فتحدثُنى على معنى إثبات الحديث بعد نفى الإتيان على معنى وتحدثنى الساعة.

أو على كونه مبنيا على مبتدأ محذوف أى فأنت تحدثنى.

= أما إن سقطت الفاء فى جواب الطلب جاز القطع والاستئناف إن أمكن تقدير الجزاء ووجب إن لم يمكن ذلك.

= أما الابتداء فالذى أعنيه منه لوثيق صلته بالبحث هو الابتداء بعد حرف عدل به إلى الابتداء أعنى بعد الحروف التى ترد للابتداء ولغير الابتداء، ولا أعنى الحروف التى جبلت على الابتداء لكونها مما لها الصدر فيقطع ما بعدها عما قبلها ولكنه ليس قطعا مستحدثا بل هو أصل الحرف.

والحروف التى أعنيها هى حتى، لكنْ، بل، أو التى بمعناها وأم المنقطعة، فهذه الأحرف قد وليها الجمل الاسمية والفعلية واستقلت الجملة بعدها من حيث الإعراب.

ثانياً: القطع فى باب الاستثناء:

= الاستثناء المنقطع هو أحد قسمى الاستثناء التام ومفهومه عند النحاة ما كان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه أو ليس بعضه، وعلى ذلك فهو غير مخرج منه لا تحقيقا ولا تقديرا.

وذهب ابن مالك وابنه إلى أنه مخرج تقديرا، ويبدو أن جذور ذلك ترجع إلى ابن السراج.

= ولم يستو الاستثناء المنقطع مع الاستثناء المتصل فى الأدوات فلا يكون فى الاستثناء المنقطع الأفعال « ليس ولا يكون وخلا وعدا » وأما أدواته فهى إلا وغير وسوى وبيد.

= نص سيبويه على أن إلا فى الاستثناء المنقطع بمعنى لكن فى الاستدراك وروى عن الكوفيين إنها بمعنى الواو، وبمعنى(سوى).

= وجب نصب المثبت منه شأنه فى ذلك شأن المتصل أما النفى ففيه الخلاف المشهور بين الحجازيين والتميميين حيث أوجب الحجازيون نصبه وأجاز التميميون معه الإتباع إن صح إغناؤه عن المستثنى مع رجحان النصب وإن لم

يغن يكون محل اتفاق بينهما نحو قوله تعالى: ﴿...لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ...﴾ [هود ٤٣].

= اختلف النحاة فى عامل النصب، والمفهوم من كلام سيبويه أنه نصب عن تمام الكلام، وذهب ابن مالك إلى أن مفهوم نص سيبويه أن العامل(إلا) وصححه ابن هشام.

وذهب المتأخرون من النحاة إلى أن الناصب هو(لكن) مقدرين لها خبرا إن لم يكن مذكورا وعلى ذلك فما بعد إلا عندهم جملة خلافا لمذهب سيبويه حيث يرى أنه مفرد، ورد أبو على الفارسى ما ذهب إليه متأخروا النحاة.

ثالثاً: القطع فى باب الإضافة:

ارتبط مفهوم القطع فى باب الإضافة بحذف المضاف إليه من لازم الإضافة معنى، وإنما جاز الحذف فيه لدلالته على أمر نسبى لا يتم إلا بغيره، فكان ذلك دلالة على المحذوف كقبل وبعد وما ألحق بهما وكل وبعض وإذ.

= انقسمت الألفاظ المقطوعة عن الإضافة من حيث التأثر الإعرابى إلى قسمين:-

قسم بقى على حاله من الإعراب أو البناء ككل وبعض وأى حيث ظلت على إعرابها وكإذ حيث ظلت على بنائها.

وقسم تغير بالقطع فبنى بعد أن كان معربا كقبل وبعد وما ألحق بهما وذلك إذ حذف المضاف إليه ونوى معناه.

أما إن نوى لفظه، أو لم ينو لفظه ولا معناه بقى على إعرابه غير أنه فى الأول لا ينون، وفى الثانى يكون منونا.

= لم يفرق النحاة بين نية اللفظ ونية المعنى تفرقة تشفى الغليل وتوضح السبيل والذى توصلت إليه – بفضل الله – هو كونه يتعين نية اللفظ إذا عطف على المضاف مضاف إلى مثل المحذوف كما هو الحال فى غير الغايات[1]، وقد ورد فى الغايات مثل ذلك وقال عنه ابن مالك: « وبقاء المضاف مع الحذف على

(١) من نحو قطع الله يد ورجل من قالها على رأى المبرد أنه حذف المضاف إلى(يد) بدلالة المضاف إلى رجل(من قالها).

هيئته أكثر ما يكون إذا عطف على المضاف مضاف لما يماثل المحذوف لفظا ومعنى ».[1]

ومنه * أمام وخلف المرء من لطف ربه *

وقوله * قبل وبعد كل قول يغتنم *

أما في غير ذلك فهو محتمل لهما، وإلا فإنه يحصل من العلم بالمعنى ضرورة العلم بلفظه.

هذا ما توصلت إليه ولم أدخر جهدا وقد بذلت فى سبيل إتمامه كل نفيس وغال حتى تم بحمد الله وحسن عونه.

ولله الأمر من قبل ومن بعد فهو العاصم من الزلل والموفق للحق والهادى إلى الصواب وإننى إذ أوشكت على نهايته أقتبس قول العماد الأصفهانى فى معجم الأدباء:

« إننى رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا فى يومه إلا قال فى غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو قدم هذا لكان أفضل ولو ترك هذا لكان أجمل وهذا من أعظم العبر وهذا دليل على استيلاء النقص على جملة البشر ».

??لله ?لموفق هو نعم ?لمو ? ?نعم ?لنص ?

?لباحثة

(١) شرح التسهيل ٣/٢٤٧.

قائمة أهم مراجع البحث

*****

١- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأمانى والمسرات فى علوم القراءات** – للشيخ أحمد بن محمد البنا – تحقيق: د / شعبان محمد إسماعيل – مكتبة الكليات الأزهرية.

٢- **ارتشاف الضرب** لأبى حيان الأندلسى – تحقيق: د / رجب عثمان رمضان، د / رمضان عبد التواب – مكتبة الخانجى.

٣- **الأزهية فى علم الحروف** لعلى بن محمد النحوى الهروى – تحقيق: عبد المعين الملوحى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.

٤- **الاستغناء فى أحكام الاستثناء للقرافى** – تحقيق: طه محسن – وزارة الأوقاف والشئون الدينية بالجمهورية العراقية.

٥- **أسرار العربية** للإمام أبى البركات الأنبارى – تحقيق: محمد بهجة البيطار – مطبوعات المجمع العلمى العربى بدمشق.

٦- **الأصول في النحو** لأبى بكر بن السراج – تحقيق: د / عبد الحسين الفتلى – مطبعة مؤسسة الرسالة.

٧- **إعراب القرآن** لأبى جعفر النحاس – نشر عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية.

٨- **إعراب الجمل وأشباه الجمل** للدكتور فخر الدين قباوة – دار الآفاق الجديدة.

٩- **الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين والبصريين والكوفيين** لكمال الدين أبى البركات الأنبارى – مطبعة دار الجيل.

١٠- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** – تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد – مطبعة دار إحياء التراث العربى – بيروت.

١١- **البحر المحيط** لأبى حيان الأندلسى – دار إحياء التراث العربى – بيروت.

١٢- **التسهيل بشرح التسهيل** لابن مالك – تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، د / محمد بدوى المختون – مطبعة هجر للطباعة والنشر.

١٣- **التصريح بمضمون التوضيح** للشيخ خالد الأزهرى – دار إحياء الكتب العربية.

١٤- **التعريفات للسيد الشريف على بن محمد الجرجانى الحنفى** – تحقيق: د/ عبد الرحمن عميرة – طبعة عالم الكتب.

١٥- **تاج العروس من جواهر القاموس** للإمام اللغوى محب الدين أبى الفيض الزبيدى – المطبعة الخيرية بمصر.
١٦- **تقريرات السيرافى على كتاب سيبويه** – تحقيق: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجى بالقاهرة.
١٧- **التيسير فى القراءات السبع** للدانى عنى بتصحيحه أوتوتزول استانبول.
١٨- **الجمل فى النحو للزجاجى** – تحقيق: د / على توفيق الحمد – نشر مؤسسة الرسالة – دار الأمل – بيروت.
١٩- **الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى** – تحقيق: د / فخر الدين قباوة، د / محمد نبيل فاضل – دار الآفاق الجديدة – بيروت.
٢٠- **حاشية الأمير على مغنى اللبيب** للشيخ محمد الأمير – دار إحياء الكتب العربية – الحلبى.
٢١- **حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل** – مطبعة مصطفى البابى الحلبى.
٢٢- **حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك** – مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
٢٣- **حاشية الشيخ يس العليمى على التصريح** – مطبعة دار إحياء الكتب العربية.
٢٤- **حاشية الشيخ يس على شرح الفاكهى لقطر الندى** – الحلبى بمصر.
٢٥- **حياة الحيوان الكبرى** لكمال الدين الدميرى – مصر.
٢٦- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب** لعبد القادر عمر البغدادى – تحقيق: الشيخ عبد السلام هارون – القاهرة.
٢٧- **الخصائص** لأبى الفتح عثمان بن جنى – تحقيق: محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب.
٢٨- **الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع فى علم العربية** لأحمد بن الأمين الشنقيطى – دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت.
٢٩- **رصف المبانى للمالقى**(أحمد بن عبد النور) – تحقيق: أحمد محمد الخراط – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٣٠- **السبعة فى القراءات** لابن مجاهد – تحقيق: شوفى ضيف – دار المعارف بمصر.
٣١- **سبيل الهدى** بتحقيق شرح قطر الندى لمحمد محى الدين عبد الحميد– المكتبة العصرية – بيروت.

٣٢- **سر صناعة الإعراب** لأبى الفتح عثمان بن جنى – تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، أحمد رشدى شحاته عامر – دار الكتب العلمية – بيروت.
٣٣- **شرح أبيات كتاب سيبويه للسيرافى** – دار المأمون للتراث بدمشق – بيروت.
٣٤- **شرح أبيات المفصل** للدكتور الطنطاوى الطنطاوى جبريل – دار هديل للنشر والتوزيع.
٣٥- **شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك** – دار التراث.
٣٦- **شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك** – دار إحياء الكتب العربية – عيسى الحلبى.
٣٧- **شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم** – تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد – طبعة دار الجيل – بيروت.
٣٨- **شرح التسهيل لابن مالك** – تحقيق: د / عبد الرحمن السيد، د / محمد بدوى المختون – هجر للنشر والتووزيع.
٣٩- **شرح شافية** ابن الحاجب للرضى – حققها وضبط غريبها وشرح مبهمهما: الأساتذة / محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية – بيروت.
٤٠- **شرح شذور الذهب فى معرفة كلام العرب** لابن هشام الأنصارى – المكتبة العصرية – بيروت.
٤١- **شرح شواهد الإيضاح لأبى على الفارسى** – تأليف: عبدالله بن برى– تقديم وتحقيق: عبيد مصطفى درويش – مراجعة: محمد مهدى علام– مطبوعات مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
٤٢- **شرح الشواهد للعينى** – دار إحياء الكتب العربية – عيسى البابى الحلبى.
٤٣- **شرح شواهد المغنى للسيوطى** – دار مكتبة الحياة – بيروت.
٤٤- **شرح الفاكهى لقطر الندى المسمى مجيب الندا إلى شرح قطر الندى**– مصطفى البابى الحلبى بمصر.
٤٥- **شرح كافية ابن الحاجب للرضى** – دار الكتب العلمية – بيروت.
٤٦- **شرح الكافية لابن مالك** – تحقيق: على محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود – دار الكتب العلمية – بيروت.
٤٧- **شرح مفصل الزمخشرى لابن يعيش** – مكتبة المتنبى – القاهرة.
٤٨- **شرح المقدمة النحوية** لابن بابشاذ – تحقيق: د / محمد أبو الفتوح شريف – نشر الجهاز المركزى للكتب الجامعية.

٤٩- **صحيح البخارى** – الشعب.
٥٠- **صحيح الإمام مسلم بشرح النووى** – الشعب.
٥١- **الضرورى فى صناعة النحو** للقاضى أبو الوليد بن رشد – تحقيق ودراسة: د / منصور على عبد السميع – تقديم: أ.د / محمد إبراهيم عبادة.
٥٢- **غريب الحديث** لأبى عبيد القاسم بن سلام الهروى، دار الكتب العلمية بيروت لبنان.
٥٣- **قطر الندى وبل الصدى** لابن هشام الأنصارى – المكتبة العصرية – بيروت.
٥٤- **الكتاب لسيبويه** – تحقيق: عبد السلام هارون – الخانجى بالقاهرة.
٥٥- **كافية ابن الحاجب بشرح الرضى** – دار الكتب العلمية – بيروت.
٥٦- **الكامل للمبرد** – تحقيق: محمد أبى الفضل الفضل إبراهيم، السيد شحاته – مطبعة نهضة مصر الفجالة.
٥٧- **لسان العرب لابن منظور** – دار المعارف.
٥٨- **اللمع فى العربية** لأبى الفتح عثمان بن جنى – تحقيق: حسين محمد محمد شرف – عالم الكتب.
٥٩- **المسائل المنثورة** لأبى على الفارسى – تحقيق: مصطفى الحدرى – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
٦٠- **المساعد فى تسهيل الفوائد** لابن مالك – تحقيق: د / محمد كامل بركات – المملكة العربية السعودية – جامعة أم القرى – مركز البحث العلمى وإحياء التراث الإسلامى– كلية الشريعة والدراسات الإسلامية.
٦١- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات** لأبى على النحوى – دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوى – العانى بغداد.
٦٢- **مشكل إعراب القرآن** لمكى القيسى – تحقيق: ياسين محمد السواس– دار المأمون للتراث بدمشق.
٦٣- **معانى القرآن** لأبى زكريا يحيى بن زياد الفراء – دار السرور – بيروت.
٦٤- **معانى القرآن** وإعرابه للزجاج – شرح وتحقيق: د / عبد الجليل عبده شلبى – عالم الكتب – بيروت.
٦٥- **معانى القرآن** للأخفش الأوسط – تحقيق: د / هدى محمود قراعة – مكتبة الخانجى – القاهرة.

٦٦- **مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب** لابن هشام الأنصارى – تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد – المكتبة العصرية – بيروت.
٦٧- **المفردات فى غريب ألفاظ القرآن** للأصفهانى – المطبعة الفنية الحديثة.
٦٨- **المفصل للزمخشرى بشرح ابن يعيش** – مكتبة المتنبى – القاهرة.
٦٩- **مفاتيح الغيب** للإمام فخر الدين الرازى – دار الكتب العلمية – بيروت.
٧٠- **المقاصد النحوية فى شرح شواهد الألفية للعينى**(الشواهد الكبرى) بهامش الخزانة – بولاق.
٧١- **المقتضب** لأبى العباس المبرد – إعداد: حسن حمد – دار الكتب العلمية – بيروت.
٧٢- **المقتصد فى شرح الإيضاح** لعبد القاهر الجرجانى – تحقيق: د/ كاظم بحر مرجان– منشورات وزارة الثقافة والإعلام – الجمهورية العراقية.
٧٣- **النهاية فى غريب الحديث** للإمام مجد الدين بن الأثير تحقيق طاهر احمد الزاوى، محمود محمد الطناجي، دار الفكر.
٧٤- **النشر فى القراءات العشر لابن الجزرى** – تصحيح: على محمد الضباع – دار الفكر.
٧٥- **همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع فى علم العربية** لجلال الدين السيوطى– مكتبة الكليات الأزهرية.

تم ?مد ?لله –سبحانه وتعالى–

فهرس الموضوعات

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٤٧٩
تمهيد في معنى القطع لغة	٤٨٢
الفصل الأول : القطع في التوابع	٤٨٤
المبحث الأول : القطع في باب النعت	٤٨٤
أولاً : الغرض العام للنعت	٤٨٤
ورود النعت لغير التخصيص أو التوضيح	٤٨٥
تعريف القطع في باب النعت من خلال نصوص النحاة	٤٨٨
أحكام القطع	٤٩٠
أولاً : ضابط جواز القطع	٤٩٠
ما يجرى من الشتم مجرى التعظيم وما أشبهه	٤٩١
الخلاصة	٤٩٤
ضابط امتناع القطع	٤٩٥
ضابط وجوب القطع	٤٩٦
أولاً : نعت غير الواحد مع كون العامل واحدا	٤٩٦
المسألة الأولى	٤٩٦
المسألة الثانية	٤٩٧
المسألة الثالثة	٤٩٨
المسألة الرابعة	٤٩٨
القسم الثانى	٥٠٠
نعت غير الواحد إن لم يكن العامل واحدا	٥٠٠

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
المسألة الأولى	٥٠٠
المسألة الثانية	٥٠١
المسألة الثالثة	٥٠٢
المسألة الرابعة	٥٠٢
أغراض القطع	٥٠٣
الفرق بين المنصوب على الاختصاص والمنصوب على القطع	٥٠٦
تقدير المحذوف وحكم الحذف	٥٠٧
وجه الحذف أو جوازه	٥٠٩
محل جملة النعت المقطوع من الإعراب	٥١٠
أمور متممات	٥١٠
المبحث الثانى: القطع فى التوكيد	٥١٥
المبحث الثالث: القطع فى عطف البيان	٥١٧
اختلاف النحاة فى ورود القطع فى عطف البيان والبدل	٥١٩
القطع فى عطف البيان	٥٢٠
حكم القطع	٥٢١
حكم الإضمار فى القطع	٥٢٢
المبحث الرابع : القطع فى البدل	٥٢٣
المبحث الخامس: القطع فى عطف النسق	٥٢٨
مفهوم القطع فى باب العطف	٥٢٩
أولاً : الاستئناف	٥٣٢
حروف العطف التى وردت للاستئناف	٥٣٣

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
أولاً : القطع في الفعل المضارع	٥٣٣
قطعه في حاله نصب ما قبله	٥٣٣
حكم القطع بعد هذه الأحرف	٥٣٦
رفع المضارع على القطع والاستئناف بعد فاء السببية وواو المعية	٥٣٨
رفع المضارع على الاستئناف في جواب الطلب عند سقوط الفاء	٥٤٠
اختلاف النفي عن النهي	٥٤٢
حكم القطع في هذا الموضع	٥٤٤
قطع المضارع المعطوف على جواب الشرط	٥٤٥
حكم القطع في هذا الموضع	٥٤٦
الابتداء	٥٤٨
الفرق بين الإضراب ببل والإضراب بأم	٥٥٣
إفادة أو لمعنى الإضراب	٥٥٤
الفصل الثاني: القطع في باب الاستثناء	٥٥٥
تمهيد في بيان حقيقة الاستثناء	٥٥٥
مفهوم الانقطاع في الاستثناء	٥٥٦
أدوات الاستثناء المنقطع	٥٦١
الحكم الإعرابي للمستثنى المنقطع	٥٦٣
النصب والإتباع في الميزان	٥٧١
معنى إلا في الاستثناء المنقطع	٥٧٣

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
آراء النحاة فى ما بعد إلا من حيث الإفراد وغيره وعامل النصب فيه	٥٧٦
الخلاصة	٥٧٩
أثر الانقطاع فى الاستثناء	٥٧٩
الفصل الثالث: القطع فى باب الإضافة	٥٨١
تمهيد لبيان مفهوم القطع فى باب الإضافة	٥٨١
تقسيم الاسم باعتبار حكم إضافته	
القسم الأول	٥٨١
القسم الثانى	٥٨١
القسم الثالث	٥٨١
القسم الرابع	٥٨١
مفهوم القطع فى باب الإضافة والعلاقة بينه وبين الحذف	٥٨١
شروط القطع	٥٨٥
أقسام القطع تبعا لنية المحذوف	٥٨٥
القسم الأول	٥٨٥
القسم الثانى	٥٨٦
القسم الثالث	٥٨٦
أولاً : القطع لفظا مع نية معنى المضاف إليه	٥٨٦
ما ترتب على القطع فى هذا القسم	٥٨٨
أولاً : من حيث الإعراب والبناء وهو قسمان :	٥٨٨
أولاً : ما تغير حكمه بالقطع	٥٩٠
ثانياً : ما بقى على حكمه مع القطع وهو قسمان :	٥٩٤

الموضـــــــــــــــــوع	رقم الصفحة
القسم الأول : ما بقي على بنائه	٥٩٤
القسم الثاني : ما بقي على إعرابه	٥٩٧
ثانياً من حيث التسمية	٥٩٩
ثالثاً : من حيث التعريف والتنكير	٥٩٩
مراعاة اللفظ والمعنى للفظ (كل)	٦٠١
تعقيب	٦٠٢
علة كون التعويض بالتنوين ولم يكن بحرف عن حروف المد	٦٠٣
ثانياً : القطع مع نية ثبوت لفظ المضاف إليه	٦٠٣
ألفاظ هذا النوع من القطع	٦٠٥
تعقيب	٦٠٧
ثالثاً: القطع لفظا ومعنى	٦٠٨
نوع التنوين في هذه الظروف	٦٠٩
أمور متممات	٦١٢
تعقيب	٦١٣
الخاتمة وبها أهم النتائج	٦١٥
أولاً: في باب التوابع	٦١٥
ثانياً : القطع في باب الاستثناء	٦١٧
ثالثاً: القطع في باب الإضافة	٦١٨
قائمة أهم مراجع البحث	٦٢٠
فهرس الموضوعات	٦٢٥